اطاك المغرب
attac maroc

اتفاقيات التبادل الحر
اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب

تحليل لاتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

اتفاقيات التبادل الحر
اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب

تحليل لاتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

المؤلفون:

نجيب أقصبي
عمر أزيكي
لوسيل دوما (Lucile DAUMAS)

صلاح الدين المعيزي
عثمان ملوك
إبراهيم أوباها
ميمون رحماني

الإخراج الفني :

صلاح الدين عابر

الناشر: أطاك المغرب/ لجنة إلغاء ديون العالم الثالث
طبعة بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ تونس.
الإيداع القانوني: 2041MO1315
ISBN: 978-9954-35-328-8
تاريخ النشر: 25/05/2015

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

«This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung. The content of this publication is the sole responsibility of Attac Cadtm Maroc and does not necessarily reflect a position of RLS»

attacmaroc
attacmaroc.

المحتوى:

مقدمة 06

التبادل الحر في سياق العولمة الليبرالية 10
لوسيل دوما

آثار اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها المغرب استفحال التبعية ونهب الموارد 18
عمر أزيكي

التبادل الحر الشامل والمعمق: الاتفاقيات الاستعمارية الجديدة 29
إبراهيم أوباها

مفاوضات اتفاقية التبادل الحر: الديمقراطية على الرف 40
صلاح الدين المعيزي

قضية الزراعة في اتفاقيات التبادل الحر والشراكة الموقعة من طرف المغرب 45
نجيب أقصبي

قصة الطماطم ...
عمر أزيكي

التبادل الحر وصحة المواطنين: تقريع اتفاقيات سامة 52
عثمان ملوك

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي: الاختلالات المالية والتداين 56
ميمون رحماني

حركة الأشخاص: تبادل في اتجاه واحد 64
لوسيل دوما

خاتمة 73

قائمة المراجع 85

90

مقدمة

يحاول الاتحاد الأوروبي، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف خاصة بدول جنوب أوروبا، أن يفرض جيلا جديدا من اتفاقيات التبادل الحر على جيرانه في الجنوب والشرق اصطلح على تسميتها بالاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر (ALECA). تهدف هذه الاتفاقيات إلى دعم انفتاح هذه الدول على الأسواق العالمية وخاصة توطيد تناغمها مع أوروبا من خلال إرساء انسجام قوانينها وتشريعاتها مع المواصفات الأوروبية. لقد تم توقيع عدة اتفاقيات شاملة ومعمقة للتبادل الحر مع أوكرانيا ومولدوفا، وهي قيد التفاوض مع المغرب وما يليه على القائمة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط: تونس ومصر والأردن.

ليس غريبا أن تجرى هذه المفاوضات في نفس الوقت الذي يتفاوض فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، منذ يوليو 2013، حول اتفاقية التبادل الحر بين الكيانين تحت اسم الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار (PTCI / TAFTA)، والتي تسببت في ضجة كبيرة في أوروبا والولايات المتحدة في صفوف المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات والباحثين ونقاشا واسعا في الصحافة. وبالفعل فإن الشراكة عبر الأطلسي التي تعد تتويجا لعدة سنوات من الضغط من قبل المجموعات الصناعية والمالية الأوروبية والأمريكية "ستكون واحدة من أهم اتفاقيات التبادل الحر وتحرير الاستثمار الموقعة إلى حد الآن[1]." وتثير هذه المفاوضات العديد من المخاوف، فضلا عن أنها محاطة بتعتيم شبه كامل من جهة والمعلومات المتداولة بشأنها هي أساسا نتيجة "تسريبات".

ومن جهة أخرى فإن حجم المفاوضين أنفسهم الذين يمثلون نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلث التجارة الدولية سيجعل من هذه الاتفاقية -إن وقّعت-واقعا مفروضا بالضرورة على بقية الكوكب، خاصة وأنها تندرج في إطار المئات من اتفاقيات التبادل الحر التي وقعت بالفعل أو قيد التفاوض عبر العالم والتي تؤيد بعضها البعض بطريقة أو بأخرى عل الأقل من خلال بند "الدولة الأكثر أسبقية".

يثير هذا المشروع نقطتين رئيسيتين:

الأولى هي أن "كل قانون، حتى إن كان قد أقر ديمقراطيا، يمكن أن ينظر إليه باعتباره عائقا أمام التجارة[2]." لذلك فإن الأمر يتعلق بعملية هائلة لتفكيك جميع القوانين والقواعد واللوائح، في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والبيئية والثقافية، التي يمكن أن تشكل عقبة أمام توسع الأعمال الحرة للمؤسسات وحريتها في كنز الأرباح الأكثر فحشا، بمبرر حماية الاقتصادات أو المواطنين - .

وتتعلق النقطة الثانية بإنشاء آلية خطيرة تسمى "تسوية النزاعات"، وهي آلية تسمح لقضاة/حكام، ينظرون في

1 أطاك فرنسا. دليل الابحار لمواجهة السوق عبر الأطلسي. باريس. 2014
https://france.attac.org/nos-publications/brochures/articles/guide-de-navigation-pour-affronter-le-grand-marche-transatlantique

2 نفس المصدر

المعروض امامهم باستقلال عن التشريعات الوطنية، بإدانة الدول بناء على طلب من شركات عابرة للأوطان، بحجة أن قوانينها تمثل حواجزا أمام الاستثمار الأجنبي. الهدف من ذلك: توسيع مجال الاستثمارات الممكن و"تأمين" حرية وأرباح للمستثمرين.

ستضع هذه الآلية الشركات فوق الدول وحماية الأرباح فوق حماية المواطنين.

يبرر هاذان العنصران وحدهما، واللذان ترافقهما العديد من البنود الأخرى، بالطبع التعبئة التي أثارتها المفاوضات بشأن الاتفاقية من جانب منظمات المواطنين التي تحاول فك رموز المخاطر الرئيسية الناجمة عن المشروع وتنظيم التعبئة ضد التوقيع عليه. وقد تنظمت المئات من المنظمات على المستوى الأوروبي في إطار جماعي تحت اسم STOP-TAFTA (أوقفوا اتفاقيات التبادل الحر عبر الأطلسي) وضاعفت من التحليلات ودعت بالفعل إلى العديد من التحركات. وقد استأثرت وسائل الإعلام أيضا بالنقاش في هذا الموضوع.

ولم يحصل شيء من ذلك فيما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. حيث تكتفي وسائل الإعلام بنشر معلومات شحيحة جدا وغالبا منحازة مقطرة من قبل الاتحاد الأوروبي فقط (سنعود إلى هذا الموضوع في الفصل المتعلق بالديمقراطية). ورغم أن أرباب العمل والاتحاد العام لمقاولات المغرب يتابعون هذا الموضوع عن كثب فإن عددا قليلا من المنظمات والسياسيين يهتمون بالأمر. وحتى عندما يفعلون فإن ذلك غالبا ما يكون لمجرد لعب دور على هامش المفاوضات. وقد تدخلت أطاك / ل إ د ع ث المغرب من جانبها مرارا بشأن هذه المسألة من خلال البيانات الصحفية أو في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات في كل من المغرب وبلدان مختلفة من الاتحاد الأوروبي وفي المنتدى الاجتماعي العالمي مارس 2013 في تونس. لكن حجم التعبئة في المغرب يبقى بعيدا عما يجب ان يثيره مثل هذا المشروع.

وتبقى تأثيرات هذه الاتفاقيات، على الرغم من ذلك، هامة بالنسبة للبلد ومواطنيه الذين ورغم كونهم لم يسمعوا عنها أو يعبروا عن وجهة نظرهم حولها فإنهم يتحملون التبعات اليومية للانفتاح الذي غير قواعد اللعبة الاقتصادية والاجتماعية تماما. وهو ما يهدد مستقبل الزراعة والنسيج الصناعي ويساهم بشكل كبير في أزمة التشغيل الهيكلية وبمستويات لا تطاق من البطالة، مما يفاقم الاختلالات في الحسابات الخارجية ورهن متزايد للاقتصاد المغربي وجعله أعزلا أمام المنافسة غير المتوازنة تماما. لقد غيرت مثل هذه الاتفاقيات المنتجات المعروضة اليوم للبيع في الأسواق ومحلات السوبر ماركت؛ فمثل هذه الاتفاقيات هي التي تؤيد خصخصة مدارسنا وصحتنا؛ ومثل هذه الاتفاقيات هي التي سمحت للشركات متعددة الجنسيات عديمة الضمير والتي اتهمها المجلس الأعلى للحسابات مرارا وتكرارا بالاستيلاء على الخدمات الحضرية من خلال التدبير المفوض؛ ومثل هذه الاتفاقيات هي التي أدت إلى تفكيك جميع القوانين (قوانين الشغل والاستثمار والرقابة على الصرف وغيرها) التي تمثل حماية و إن منقوصة سواء للقطاع الصناعي والفلاحي الوطني أو بالنسبة للعمال. لم يتم الالتفات لهذه الحصيلة، التي لم تكن مفاجئة

لنا، قبل البدء في شهر مارس 2013 في مفاوضات من أجل اتفاقيات جديدة اتفق على تسميتها بالاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر (ALECA) والتي، مثلما يوحي به اسمها، تدفع نحو دعم التوجه إلى المزيد من التبادل الحر والمزيد من اللبيرالية والمزيد من ادماج المغرب في جهاز الهيمنة الأوروبية على جيرانها في الجنوب وفي الشرق.

في غياب أي تقييم، تم البدء بدراسة تأثير في عام 2012 من قبل الاتحاد الأوروبي مع شركة الدراسات Ecorys. وانتظر المغرب الجولة الرابعة من المفاوضات لينتبه إلى عدم وضوح الرؤية لديه حول الملف ويقوم بدوره بدراسة تأثير! وهذا يدل على مدى الجدية التي يعالج بها قادتنا هذه المفاوضات الحاسمة للبلد. ولذلك تم تأجيل الجولة الخامسة من المفاوضات التي كان مقررا أن تبدأ في سبتمبر عام 2014 إلى أوائل عام 2016.

ويمكن أن تنتابنا بعض الشكوك حول نوعية هذه الدراسات. إذ لا تبدو تلك التي تعلن فيها Ecorys عن 1.3 مليار كناتج محلي إجمالي إضافي سنويا بالنسبة للمغرب، مع تأثير ضئيل بالنسبة لأوروبا، جدية بل وانتقدت علنا من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في اجتماع في بروكسل يوم 4 يونيو 2014.

ولكن يمكننا خصوصا التساؤل حول القيمة الحقيقية للمفاوضات الحالية في وقت يبدو فيه "المكسب القانوني" الأوروبي معرضا بجدية لصيحات استهجان من قبل مفاوضات معاهدة عبر الأطلسي. عن أي تناغم نتحدث؟ هل مع المعايير واللوائح الحالية أو تلك التي سيقع إرساؤها إذا ما تم التوقيع على معاهدة عبر الأطلسي؟ ألا ينبغي لنا أن نخاف بدلا من ذلك من وضع آليات ضبط تلقائي للقوانين من شأنها أن تسمح بالخضوع دون تفاوض لأي قاعدة جديدة يضعها الشريك الأوروبي والذي هو بدوره يخضع لضغوط معايير الولايات المتحدة؟

لا يمكننا للأسف إلا المجازفة بالافتراضات بشأن هذه المسألة في ظل عدم وجود عناصر من شأنها أن تمكننا من رؤية أكثر وضوحا. ولكن يمكننا أن نكون جازمين في الدعوة، دون الخوف من الوقوع في الخطأ، إلى وقف مفاوضات الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، طالما أن المغرب يجهل ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيكون في تناغم نهائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاق جديد.

من المفروض أن تجعلنا المشاكل التي عانى منها مصدرو الطماطم المغاربة! نفكر من هذا المنظور: حيث عانوا من وطأة إصلاح السياسة الزراعية الأوروبية دون الجلوس مسبقا قصد التدارس المشترك للآثار المترتبة عن مثل هذا الإصلاح على منتجي الدول التي تربطها بأوروبا اتفاقيات التجارة.

يهدف هذا الجيل الجديد من الاتفاقيات، التي تم بالفعل توقيع أول دفعة منها مع مولدافيا وأوكرانيا، إلى مستوى أعلى من اللبرلة وإلى دمج متنامي لدول جوار الاتحاد الأوروبي، لا سيما على المستوى التشريعي والتنظيمي من أجل "توحيد القوانين مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي" (كذا).. لكن أن تكون هذه "المكتسبات" قد أغرقت أوروبا في أزمة منذ أكثر من خمس سنوات دون أن تكون قادرة - أو تريد- الخروج منها؛ وأن تكون بصدد إخضاع اقتصادات

1 انظر الورقة حول هذا الموضوع في الفصل المخصص للزراعة

وشعوب أوروبا وخاصة جنوبها وتفكيك المكتسبات الاجتماعية التي حققها وناضل من أجلها العمال والعاملات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وباختصار ألاّ تكون جذابة البتة لشعوب الجنوب، فهذا لا يبدو أنه يخامر ثانية واحدة المفاوضين الأوروبيين أو المغاربة على حد السواء.

صحيح أنه في الوقت الذي تجد فيه الشركات نفسها مسيطرة على هذه المفاوضات وتدافع بضراوة على مصالحها تجد الشعوب نفسها مستبعدة، ولسان حال المفاوضين يقول لها" انصرفوا لا شيء يستحق المشاهدة". لكن العكس هو ما يجب ان يكون، نحن نعتقد أنه على المواطنين أن يكونوا على علم وأن يفهموا ويمارسوا حقهم في إبداء الرأي ويقولوا ما الذي يريدون أو لا يريدون.

ونود، في مستوانا المتواضع، أن نساهم في هذا النقاش ببعض العناصر التي نرى انها تمكن المواطنين من فهم هذا الملف.

بعد إعطاء لمحة عامة عن الأسس الأيديولوجية التي تدعم طفرة التبادل الحر التي نعرفها في هذه المرحلة من العولمة النيوليبرالية، سنحاول رسم الخطوط العريضة لحصيلة سريعة لتأثير اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتها بلادنا إلى اليوم، وابراز انكار الديمقراطية الذي يحيط بهذه القضية، وتحليل تأثيرها بشكل أعمق على القضايا الزراعية وقطاع الخدمات (انطلاقا من مثال قطاع الصحة وقضية الملكية الفكرية) وعلى استدانة البلاد فضلا عن مسألة تنقل الأشخاص وقضية الهجرة.

ليست هذه سوى بعض من العناصر الأولى في الملف الذي لا يهم فقط الفاعلين الاقتصاديين بل جميع المواطنين لأنه سيكون له بالتأكيد تأثير على حياتهم اليومية. وهذا لا يتم تقييمه فقط من خلال نقاط الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا من خلال الظروف الاجتماعية واحترام حقوق العمال والمواطنين، والمحافظة على البيئة وحمايتها، وفي التحليل الأخير من خلال الدفاع عن سيادتنا: الغذائية والاقتصادية و السياسية.

تمثل اتفاقيات التبادل الحر وآلية الديون أداتي هيمنة من شأنهما إدامة التبعية ونهب ثروات بلادنا. والتعاون الوثيق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) هو الذي يعمق أكثر التوجه الليبرالي للسياسات المعتمدة، وتفرض علينا السياسات الليبرالية الجديدة لضمان مصالح الشركات متعددة الجنسيات وسداد الديون.

طوال عام 2011، صاحت شعوب المشرق والمغرب مطالبة بالإنصات لإرادتها، وإن كان هناك مجال يجب فيه الإنصات لها، فهو هذه المفاوضات التي من شأنها أن تزلزل طريقة عمل البلاد في العمق ليس اقتصاديا فحسب بل اجتماعيا وسياسيا وثقافيا أيضا.

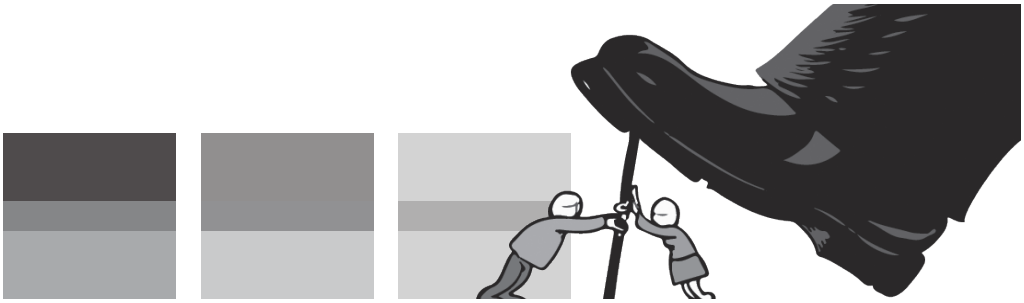

لوسيل دوما (Lucile Daumas)[1]

التبادل الحر في سياق العولمة الليبرالية

1 عضو أطاك / ل إ د ع ث المغرب

يتم التفاوض من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب على اتفاقيات التبادل الحر. ويبدو أن الهيجان قد اعترى العالم، ونترك لكم الحكم: أحصت لجنة اتفاقيات التبادل الحر الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية في كانون الثاني 2012 أكثر من 500 اتفاقية تبادل حر في جميع أنحاء العالم، «فوضى حقيقية غير مقروءة تقريبا: هذا ما تبدو عليه اليوم خريطة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي.»[1]

وتشمل الاتفاقيات كل الأنواع فمنها تلك التي تربط بين بلدين ذات تجارة صغيرة (اتفاقية المغرب / تركيا على سبيل المثال) أو أكبر (اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية / المغرب على سبيل المثال) أو ضخمة (معاهدة الأطلسي). ويتفاوض حول هذه الأخيرة اثنان من عمالقة العالم وهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان يتمتع كل منهما بقوة تفاوضية كبيرة حيث يشكل كلاهما ما يقرب من نصف التجارة الدولية. وإذا ما تم التوقيع على الاتفاق في نهاية المطاف فإن أثره سيتجاوز إلى حد كبير ومن دون أدنى شك الطرفين الموقعين وسوف يؤثر على جميع العلاقات الاقتصادية الدولية.

كما توجد اتفاقيات أخرى غير متوازنة تماما مثلما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأورو متوسطية التي يتم التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي ككل ودول الجنوب كل على حدة. فحجم هؤلاء «الشركاء» غير متوازن تماما والقوة التفاوضية لأي دولة من دول الجنوب تافهة بالمقارنة مع الوزن الذي يمثله الاتحاد الأوروبي.[2]

إنها اليوم، نفس الفكرة المهيمنة لدى المؤسسات المالية، و التجارية الدولية، ولدى أصحاب القرار و الحكومات، التي تداولتها الصحافة إلى حد الشبع: فهم يرون فيها المفتاح الذي سيفتح باب «العولمة» لجميع البلدان.

فالتبادل الحر من وجهة نظرهم يعني النمو والتنمية وخلق فرص العمل والرخاء والسعادة. ولكن قبل تحليل ما هو عليه في الواقع- رافعة لإدماج البلدان في آليات العولمة النيوليبرالية-لنعد إلى الوراء قليلا لفهم هذه الوصفة السحرية- التي ولدت في بريطانيا في القرن الثامن عشر[3]–وظلت شعبية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

الحجج

كانت فكرة البداية هي الآتية: إذا فتحنا الأسواق التجارية للمنافسة الحرة، سيظهر تخصص دولي عفوي بما يسمح لكل بلد بالتركيز على الأنشطة الأكثر كفاءة فيها وأيضا على استيراد السلع بتكلفة أقل. هذه هي نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو التي يفترض أن تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد العالمية و زيادة العوائد على نطاق

1 http://www.franceculture.fr/emission-du-grain-a-moudre-accords-de-libre-echange-la-mondialisation-en-pire-en-partenariat-avec-al

2 هكذا يجد الإكوادور نفسه مجبرا منقبلا لاتحاد الأوروبي على توقيعات اتفاقية تبادل حر
الاتحاد الأوروبي / كولومبيا / البيرو / الإكوادور دون أي هامش للتفاوض. إقبل أو أترك. وإذا ترك فإن الإتحاد الأوروبي لن يشتري شيئا من الإكوادور. وهذا مثال على المدى الذي يمكن أن يصل إليه عدم التكافؤ بين المتفاوضين

3 أنظر Adam Smith (1723-1790)وDavid Ricardo (1772-1823)

متزايد وتعزيز الرخاء: إذ أن المزيد من السلع ستتاح للمستهلكين بأسعار أقل (ظروف أفضل للإنتاجية ولا ضرائب جمركية أو دعم مالي للدفع). تجب الإشارة بالمناسبة إلى أن مخطط ريكاردو يتعلق فقط بحرية حركة السلع أما عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) فتبقى ثابتة.

تستند الليبرالية الحديثة في سياق العولمة على ثلاث حريات: حرية حركة رأس المال وحرية الاستثمار وحرية حركة البضائع والخدمات[1]. وبالتالي فإن كل الأنشطة البشرية توضع في حالة تنافس. ومن شأن هذه الحريات الثلاث المنتجة للثروة أن تساعد على الانتشار العالمي للابتكار و تكون بذلك سببا في النمو الاقتصادي وبالتالي خلق فرص العمل وهو ما من شأنه تحسين الظروف المعيشية للشعوب.

تقوم منظمة التجارة العالمية[2] على هذه الافتراضات وتعتبر أن التبادل الحر هو مفتاح دخول جميع البلدان في العولمة، هذه هي الكلمة الرئيسة المستعملة كما لو كانت تعني جنة عدن! ولكن لنلق نظرة عن كثب.

ثلاث حريات

بدأت حرية حركة رأس المال منذ بداية الثمانينات. كان من المفترض نظريا أن يؤدي وضع تنافس «المقرضين» عبر العالم ، إلى الحصول على أسعار أفضل لرأس المال و بالتالي كلفة استثمار أقل. إلا أننا شهدنا الدمار الذي خلفته حرية حركة رأس المال[3] في جنوب شرق آسيا و اندونيسيا والمكسيك. بفعل غياب الإشراف والرقابة، خرج المضاربون الأكثر اطلاعا منتصرين من هذه اللعبة في حين تجرع عالم الاقتصاد الحقيقي، والإنتاج والمنتجين مرارة الهزيمة. حتى أن أكثر المؤيدين المتحمسين لاقتصاد الكازينو اضطروا لمراجعة خطابهم. ولكبح هذه الظاهرة اقترح الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين فرض ضريبة على المعاملات المالية وهي الفكرة التي تبنتها ونقحتها حركة أطاك لاحقا. تتألف ضريبة توبين من ضريبة دولية من 0.05٪ على معاملات المضاربة بالعملة (التي تتم بسرعة قياسية بما في ذلك نفس رؤوس الأموال التي يمكن أن يتغير مالكوها عدة مرات في الأسبوع أو حتى في اليوم). و بالتالي فهي لا تعاقب العمليات التجارية أو الاستثمار المنتج اللذان هما أكثر استقرارا بطبيعتهما.

الحرية الثانية هي حرية المستثمرين

نتطلع من الشمال إلى الجنوب–أحيانا بيأس–لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[4]. وهكذا تمت خوصصة

---

1 تتزامن حركة الإنتاج في شكل بضائع مع حركة قوية عبر الدول للعوامل المساهمة فيها (رأس المال والعمل).

2 خلفت منظمة التجارة العالمية اتفاقية الغات (GATT) بداية من 1995. وقد وسعت نطاق التجارة العالمية من البضائع إلى مختلف أنواع الخدمات وذلك في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (AGCS)

3 انطلقت موجة نخوف من طرف أصحاب رؤوس الأموال في البورصات المحلية وامتدت إلى شبكة البنوك ومنها أصبحت عالمية في آسيا وأمريكا اللاتينية

4 خلافا لاستثمارات محفظة الأوراق المالية التي هي استثمارات المضاربة البسيطة المذكورة في الفقرة السابقة من المتوقع أن يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا وتطوير الأفضلية المقارنة والتخصصات. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو في المقام الأول مسألة بين الشمال والشمال: في عام 2002، استقبلت الدول المتقدمة ما يقرب من 80٪ من التدفقات وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول (UNCTAD). وفيما يتعلق البلدان النامية ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقط إلى الوجهات المربحة مثل الصين والدول الناشئة ... على حساب البلدان التي هي في حاجة إليها. ولا علاقة للكفاءة الاقتصادية مع المصلحة الجماعية وتلبية احتياجات الشعوب!

المقاولات و القطاعات العامة في المغرب كما هو الحال في العديد من البلدان ، دون مبالاة قصد بيعها للمستثمرين الأجانب[1]. واحتُفِل بهذه على أنها انتصارات عظيمة. ولهم الحق في ذلك جزئيا، حيث تتركز في الواقع تدفقات الاستثمار بشكل رئيس في البلدان الصناعية الكبرى. كما أن جلب مستثمر إلى المغرب ليست مهمة سهلة. ولكن الأكثر صعوبة هو جعله يبقى. لأنه إما أن يجد استثمارا أكثر ملاءمة في أماكن أخرى و سوف يستثمر فيها أمواله، أو يجب منحه تلك الفوائد كربح ليبقى في موقعه وليظل مكسب البلد افتراضيا.

أدى الوعي بضرورة تنظيم هذه التدفقات لبناء اقتصاد قوي إلى ثورة ضد الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار (AMI)، ولكن على الرغم من فشلها، فقد أعيد إدراج أحكامها الرئيسة في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر الثنائية أو متعددة الأطراف، التي تذهب إلى أبعد من ذلك.

الحرية الثالثة هي حرية التجارة

يظهر فشل المفاوضات في سياتل، و كانكون وجولة الدوحة أنه على الرغم من الخطاب السائد حول التبادل الحر الذي حاد إلى التفكير الأحادي تقريبا تبقى الحاجة إلى اليقظة ملحة خاصة بالنسبة لبعض دول الجنوب (الهند، جنوب أفريقيا، وغيرها) لأن المفاوضات لا تسير من تلقاء نفسها.

ينبغي أن نميز بين العلاقات التجارية بين الاقتصادات المتشابهة (بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، والتي تمثل وحدها ما يقارب 40٪ من المبادلات العالمية[2]) وتلك التي يتم إرساؤها بين اقتصادات متباينة (الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال أو الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب).

تعد المفاوضات في الحالة الأولى صعبة لأن موازين القوى قابلة للمقارنة وكل دولة من الدول (المتحدث الرسمي باسم مؤسساتها الكبرى) تحمي فلاحتها وحديدها ونبيذها وجبنها أو ثقافتها. هكذا نصل إلى المزيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف بدلا من اتفاقيات تبادل حر حقيقية. و بعد ذلك، يحاول كل طرف استخدام أو تغيير القواعد التي تم وضعها لصالحه، عبر منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بفتح الحدود وحذف أي قوانين.

أما في الحالة الثانية، فإن المفاوضين في حالة اختلال كامل للتوازن: فهم ليسوا على قدم المساواة من ناحية القدرة على التفاوض (خصوصا بسبب الديون) وبضائعهم غير قابلة للمقارنة سواء من حيث الكمية أو التنوع أو تكاليف الإنتاج. ولذلك فإن الرفع التام للحواجز الجمركية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعزيز الاختلالات.

.....

1 هكذا تمت خصخصة بنكBMCE (البنوك) وCTM (النقل)،SAMIRوCPC (البترول)CNIA (التأمين)وCIOR (اسمنت) واتصالات المغرب وشركة التبغ وSOMACA (السيارات) ووكالات توزيع المياه والكهرباء في المدن الكبرى لكي لا نذكر على سبيل المثال إلا عددا قليلا من المؤسسات العامة التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص.

2 يمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا 10٪ من سكان العالم ونحو 40٪ من التجارة العالمية وأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. المصدر: المفوضية الأوروبية "الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: شركاء عالميون ومسؤوليات عالمية" eeas.europa.eu/us/docs/infopack_06_fr.pdf

وبالإضافة إلى ذلك يغفل أنصار التبادل الحر أربعة عناصر أساسية هي: حرية تنقل الأشخاص، و مسألة التوزيع، والمسألة الاجتماعية و المسألة السياسية.

حرية تنقل الأشخاص

على عكس السلع، ورؤوس الأموال، والممتلكات والسلع لم تتكاثر حرية تنقل الأشخاص بل نشهد على العكس إقامة حواجز من جميع الأنواع قانونية و مادية لمراقبة والحد من حركة الناس إلى أقصى الحدود. وكما ذكر كلاوديو كاتز «لم تقلل العولمة من الحواجز أمام الهجرة الجماعية إلى بلدان الوسط. تقوم الحكومات في أوروبا و الولايات المتحدة ببناء الجدران لوقف تدفق الأجانب وتستثمر لطرد العمال غير الشرعيين. إن رأس المال لا يعزز إلا تنقلا دوليا معينا مسيطرا عليه و محدود القوة العمل لإضعاف النقابات و تخفيض الأجور. ولكن هذا يمنع تدفقات الهجرة الضخمة التي تزعزع استقرار النظام الرأسمالي[1].»

يمكن لرأس المال استخدام اليد العاملة المحلية الرخيصة مباشرة في وطنها الأم في سياق نقل مناطق الإنتاج إلى ما وراء البحار، كما يمكنه أن يجلب العمال الذين يحتاجهم ، وحتى استخدام جانب من اليد العاملة غير الشرعية. تضمن كل هذه المنظومات أفضل يد عاملة ممكنة و بأفضل الأسعار، ولكنها أيضا تخلق سوق عمل يوضع فيها العمال في حالة منافسة ويضطرون إلى قبول تدهور رواتبهم وقوانينهم الأساسية وظروف عملهم وهو ما ينضاف إلى نتائج سياسات التقشف باسم التضحيات التي ينبغي على العمال تقديمها لمساعدة بلادهم على الخروج من الأزمة.

يعني هذا أن قضية الهجرة هي جزء من اللغز الذي يسمح لعالم المال بالالتفاف على جميع مكاسب العمال بما في ذلك تلك التي تهم بلدان الوسط، والذين لا يزالون في الوقت الراهن على الأقل يتمتعون بالحق في التنقل. لكن ليس لعمال الجنوب الحق في حرية التموقع في سوق العمل. ولا يهم حتى إذا كانت السيطرة على حركة العمال سببا لحظر أي تنقل للأشخاص لأي سبب من الأسباب (سياحة ، و روابط أسرية أو صداقات، و أنشطة ثقافية و علمية ، إلخ).

مسألة التوزيع

إذا ما سلمنا بأن التبادل الحر يتيح انتاج المزيد من الثروات، فإنه على الرغم من ذلك لا شيء يضمن ان جميع البلدان وجميع الشرائح الاجتماعية أيضا تستفيد من هذه الثروات. بل على العكس من ذلك تشير الإحصاءات إلى أن هناك زيادة في عدد العاطلين عن العمل (و بالتالي المستبعدين من الاستهلاك) وعدم المساواة بين الأغنياء و الفقراء[2].

1 Claudio Katz, Sous l'empire du capital: l'impérialisme au XXIe siècle, Québec, M éditeur, 2014

2 الفوارق الإقليمية أيضا حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من 1100 $ في عام 1980 إلى 1,422 في عام 2002 في شمال أفريقيا. في حين مر في آسيا في الوقت نفسه من 5800 $ إلى 16,000 $ (انظر: Ecoflash. نوفمبر 2002

وفي الوقت الذي أُنشِئت فيه مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية لتعزيز تحرير التجارة فإنه لم يتم إنشاء أي مؤسسة لجعل اقتصاد السوق مستداما اجتماعيا. والأسوأ من ذلك وحتى نهاية الثمانينات فإن تطوير المنافسة الدولية لم يضع قيد المنافسة إلا المنتجات والشركات. أما اليوم، فلم يكف أن ما تم بناؤه اجتماعيا بفضل فوائد الاقتصاد ونضالات العمال هو على وشك أن يتفكك (بفعل فتح أسواق جديدة) بل إن المنافسة تشارك أيضا في وضع القواعد الاجتماعية والضريبية للدول. وهكذا فإن البلدان التي تفرض تحملات أكبر على شركاتها باسم العدالة وحماية البيئة والأمن الغذائي وكرامة العمال هي في موقف ضعيف[1].

العامل الاجتماعي

إن تسويق البضائع التي لا تزال رخيصة ليس دائما مربحا اجتماعيا. «فالحصيلة المالية البسيطة لما ضاع هنا ووقع ربحه هناك لا ينفع شيئا في التقييم الاجتماعي للسياسة التجارية. فكم يكلف في الواقع الحفاظ على شركة وحيدة قد تشغل سكان بلدة صغيرة؟ وكم تبلغ قيمة الضرر البيئي أو الضغط النفسي المتزايد على الموظفين، الناتجين عن السباق المحموم إلى القدرة التنافسية؟ إن النظرية النموذجية تبقى صامتة بصفة خاصة حول هذه التكاليف الاجتماعية للتبادل الحر[2]».

كما يعني التبادل الحر علاوة على ذلك مضاعفة المنافسة. تتنقل السلع ورأس المال ولكن يبقى العمل ثابتا وهو الذي على أساسه يقوم البحث عن التكلفة الأقل: نشهد بذلك ضغطا كبيرا على الأجور وظروف العمل ومدته والمزايا الاجتماعية. ويصبح العامل أساس كلفة تحرير المبادلات والهشاشة وتتعمم المرونة حتى في البلدان المتقدمة. كل هذا باسم المنافسة.

مسألة السيادة

عندما يفتح بلد أسواقه أمام المنتوجات الأساسية مثل الحبوب والأرز أو القمح حسب البلدان والزيت أو السكر، فإن المنتجين المحليين سيضطرون إلى ترك أراضيهم بورا إذا كانت كلفة الإنتاج لديهم أكبر وسوف ينضمون إلى جماعات النازحين من الريف أو يبحثون عن منتجات أخرى (سيتم تشجيعهم على التحول إلى الزراعات التصديرية ولكن هل لديهم الوسائل؟ وهل أنها ستباع؟) أو إلى بيع أراضيهم للمستثمرين المحليين أو الأجانب. ولكن هناك مخاطر أخرى تلوح في الأفق. ماذا سيأكل كل صغار المزارعين الذين يعيشون على زراعة الكفاف إذا لم يعودوا قادرين على إنتاج غذائهم الأساسي وليس لديهم الموارد المالية لشرائه من السوق حتى بأسعار أقل؟ وما هو هامش المناورة الذي سيتوفر لكل دولة تعتمد كليا أو أساسا على الاستيراد لتوفير الغذاء الأساسي لشعبها لمعارضة أي إملاءات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية؟ وإلى جانب الضرر الاجتماعي للتبادل الحر تبقى مسألة

1 جاك جينيرو. دعه يذهب أو دعه يمر. يجب الاختيار. بدائل اقتصادية. 201. مارس 2002.

2 نفس المصدر

السيادة الغذائية في قلب موازين القوى العالمية[1]. ومن وراء هذا بطبيعة الحال فإن السيادة الكاملة هي على المحك. كيف يمكن معارضة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة في تبعية لإشباع الحاجات الأساسية للشعب؟ وبالتالي فإن مسألة مراكز القرار برمتها هي المطروحة.

وفي ذات السياق، ما هو مجال القرار المتبقي للمجلس البلدي والنائب والوزير؟ فحق الشعوب في تقرير مصيرها هو في نهاية المطاف على المحك. وهو ما يسمى بلغة عربية فصيحة بالإمبريالية.

من ديكتاتورية الأسواق إلى العيش بشكل جيد

لا يمكن أن يكون تنظيم أو تحرير تبادل السلع ورأس المال غاية في حد ذاته. فقد أشار جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل ونائب الرئيس السابق للبنك الدولي في الوقت المناسب إلى أن «تحرير التجارة نظم من قبل الدول الغنية لفائدة الدول الغنية». أو بأكثر دقة من قبل أغنياء الدول الغنية لفائدة أغنياء الدول الغنية. إن جميع الاتفاقيات التي يجري التفاوض بشأنها في الواقع لا تكتفي بتنظيم التجارة فقط بل وتتدخل في جميع جوانب الحياة الاقتصادية.

والواقع أن الحماية الجمركية قد تم رفعها فعليا تقريبا وبالتالي فإن ما نناقشه الآن هو من قبيل حقوق الملكية الفكرية والوصول إلى سوق الصفقات العمومية والبيئة المواتية للأعمال (نقصد الإعفاءات الضريبية وحق إعادة تصدير الأرباح وتسريع إجراءات إنشاء الشركات والأقطاب الصناعية المجهزة وتسليم المفاتيح الخ) وسياسة الهجرة وقانون العمل والبيئة. وباختصار فإن الأمر يتعلق بتفكيك جميع الأنظمة التي يمكن أن تبطئ التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات وتأطير سياسات وممارسات المستثمرين.

ويعبر جون هيلاري عن معاهدة الأطلسي بهذه الطريقة: «إن الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار لا تمثل تفاوضا بين شريكين تجاريين متنافسين ولكن ضربة لشركات أوروبية وأمريكية من قبل الشركات عبر الوطنية التي تسعى لإزالة الحواجز التي تتحكم في أنشطتها وتنظمها[2].» وهذا ما يؤدي إلى قوانين عالمية جديدة تمرر على الشعوب والدول التي ما عليها سوى ترجمتها إلى قوانين وطنية ومعاقبة أولئك الذين لا يوافقون عليها. وكان هذا دور منظمة التجارة العالمية ولكن قواعد عملها جعلت العملية بطيئا جدا في نظر كبار أرباب العمل بحيث يقوم التبادل الحر اليوم بهذه الوظيفة.

ويصف النائب الأوروبي يانيك جادوت في حديثه عن معاهدة الأطلسي العملية كما يلي: «تتعلق هذه الخطوة الجديدة من التحرير بالأطر التنظيمية في المقام الأول أي القواعد والمعايير والحقوق التي تحكم الاقتصاد والتعايش وتعكس في كثير من الأحيان الخيارات المجتمعية التي تحدد ديمقراطيا[3].»

1 حتى أن البلدان الصناعية قد فهموا جيدا رهان الاستقلال الغذائي الذي هو في قلب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

2 جون هيلاري. الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار: ميثاق ملغ للقوانين وهجوم ضد العمالة ونهاية الديمقراطية بروكسل روزا لوكسمبورغ ستيفتونغ 2014

3 http://www.huffingtonpost.fr/yannick-jadot/visite-hollande-obama_b_4759593.html

أصبح النقاش حول الحمائية / التبادل الحر موضوعا مستهلكا. لا يمكن أن يكون هناك أي مجال في القرن الحادي والعشرين أقل من ذي قبل للبحث عن تحقيق أي اكتفاء ذاتي أو إنكار الفوائد المترتبة على التجارة. ولكن يجب طرح عدد من الأسئلة الأولية: وفق أي شروط يمكن أن تشارك في تحسين الظروف المعيشية للسكان؟ كيف توزع عائدات هذه التبادلات؟ هل تساهم في حفظ الموارد الطبيعية؟ يقدم أنصار العولمة الليبرالية إجابة فريدة على كل هذه الأسئلة: التحرير في سياق قانون واحد ينطبق على الكوكب كله. غير أن الفكر الوحيد في هذا المجال كما في غيره لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الدكتاتورية. دكتاتورية الأسواق والنظام المالي في هذه الحالة. نحن نعتقد فيما يخصنا أنه قد حان الوقت لنقول لا للدكتاتورية وتقديم إجابات واضحة استنادا إلى الحالات التاريخية والاقتصادية ومناخات وأساليب الحياة وأنماط الإنتاج ولكن دون إهمال وجود نقطة التقاء بينها: محاولة تلبية احتياجات وتطلعات الشعوب في إطار استخدام مدروس ومعقول للموارد الطبيعية واحترام الطبيعة وتحسين نوعية الحياة للجميع. ويمكن أن يكون ذلك ما يصطلح بـ»الحياة الجيدة[1]».

1 http://www.huffingtonpost.fr/yannick-jadot/visite-hollande-obama_b_4759593.html

عمر أزيكي [1]

آثار اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب: استفحال التبعية ونهب الموارد

1 الكاتب العام لجمعية لأطاك المغرب ونقابي بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ.م.ش)

انفتاح ليبرالي مفروض

يعوق النمو الاقتصادي في المغرب تاريخيا اعتماده على الدول الصناعية الكبرى وخضوعه إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية. لقد انفجرت في أوائل الثمانينات المديونية التي كانت الأداة الرئيسية للتمويل منذ أوائل الستينات وأدى ذلك إلى فرض برنامج إصلاح هيكلي وعملية انفتاح ليبرالي على نطاق واسع. انضم المغرب في عام 1987 إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية في عام 1995.[1] ومنذ عام 1996 وقع المغرب اتفاقيات للتبادل الحر مع 56 دولة: مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ومع سويسرا والنرويج وأيسلندا في إطار الرابطة الأوروبية للتبادل الحر (في عام 2000)، ومع تركيا والولايات المتحدة (في عام 2006) ومع 18 دولة في الجامعة العربية تحت اتفاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (1998) ومع تونس ومصر والأردن كل على حدة لأول مرة ثم معا في إطار اتفاق أكادير (في عام 2007)، والإمارات العربية المتحدة (2003). وتواصل البلاد أيضا استراتيجيتها الانفتاحية من خلال تطوير العلاقات التجارية مع التجمعات الإقليمية في أفريقيا، إذ وقعت في عام 2008 اتفاقا تفضيليا للتجارة والاستثمار مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (بوركينا فاسو وبنين وغينيا بيساو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنغال والطوغو). وعلاوة على ذلك يتفاوض المغرب حاليا على اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بما في ذلك الإنشاء التدريجي لمناطق التبادل الحر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (CEDEAO) والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى (الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية وتشاد)[2]. بدأ المغرب مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة ومعمقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. وقد بلغت المفاوضات بالفعل الجولة 4 (أبريل ويونيو 2013، يناير وأبريل 2014) كما أجرى المغرب أيضا ثلاث جولات (أكتوبر 2011 ومارس 2012 ويونيو 2012) لاتفاقية التبادل الحر مع كندا، وشرع أيضا في محادثات مع الشيلي لاتفاقية تبادل حر في المستقبل.

ولم تكبح الأزمة العالمية في العام 2008 سياسة الانفتاح هذه. لقد مر معدل انفتاح[3] الاقتصاد المغربي من متوسط قدره ٪52 بين عامي 2000 و2007 إلى أكثر من ٪63 للفترة 2008-2013 أي بمعدل أعلى مما هو عليه في مصر (٪39.5)، والهند (٪36.6)، والأرجنتين (٪35.8)، وتركيا (٪43.6)[4] مع مستوى واردات أعلى بكثير من الصادرات.

1 اعتمد قانون بشأن التجارة الخارجية (لا يزال ساري المفعول) في عام 1993 وأسفر عن القضاء على القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية بموجب التزامات الـ GATT. وتبع ذلك في عام 1996 مجموعة من الإصلاحات الجمركية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات وخفض الضرائب والرسوم وفقا لمعايير منظمة التجارة العالمية.

2 وزارة المالية. العلاقات بين المغرب وأفريقيا: طموح لـ"حدود جديدة". سبتمبر 2014
http://www.finances.gov.ma/Docs/2014/DEPF/Relations%20Maroc-Afrique_vd.pdf

3 معدل الانفتاح هو مجموع الواردات والصادرات مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي

4 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "اتساق السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: الأسس الاستراتيجية لتنمية مسنودة ومستدامة" أبريل 2014http:// /www.ces.ma

احتداد العجز التجاري

بلغ متوسط العجز التجاري للسنوات الثلاث قبل عام 2000 ما مقداره ناقص 29 مليار درهم، ووصل إلى ناقص 72 مليار درهم للفترة 2000-2007، ليصعد إلى ناقص 175 مليار درهم بين عامي 2008 و2013. واستمرت نسبة تغطية الميزان التجاري في الانخفاض من 71 في المائة إلى 58٪ و 48٪ على التوالي.

الجدول 1. تدهور العجز التجاري حسب الفترة

	1997-1999	2000-2007	2008-2013
العجز التجاري (مليون درهم)	-28679	-71680	-174953
التغطية (٪)	71.0	58.4	47.7
العجز / الناتج المحلي الإجمالي (٪)	7.8	13.9	22.4

المصدر: مكتب الصرف

تطور الرصيد التجاري

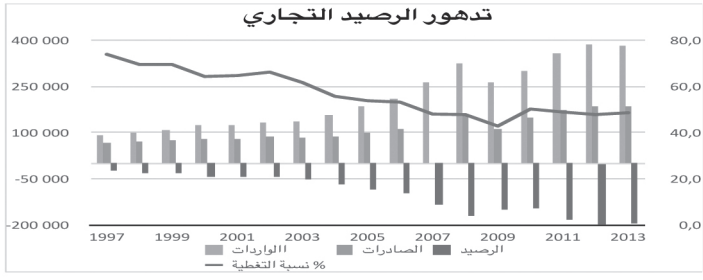

المصدر: مكتب الصرف

يمثل العجز التجاري في سياق اتفاقيات التبادل الحر في المتوسط ٪35 من العجز التجاري الإجمالي بين عامي 2008 و 2013. ويعد العجز مع الاتحاد الأوروبي أهم إلى حد بعيد إذ يمثل لوحده ٪28 من المجموع.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوروبي	-46 780	-50 368	-44 478	-44 883	-52 713	-55 386
الولايات المتحدة	-5 478	-5 594	-5 829	-7 583	-7 355	-3 630
تركيا	-3 989	-2 419	-1 887	-3 135	-7 355	-4 771
اتفاقية أكادير	-1 875	-2 334	-2 496	-3 032	-2 165	-189
رابطة التبادل الحر الأوروبية	-570	-103	688	-53	-38	-189
رصيد اتفاقيات التبادل الحر	-58 692	-60 818	-54 002	-58 686	-65 416	-67 021
الرصيد التجاري الإجمالي	-170 302	-150 962	-148 380	-182 776	-202 064	-195 235
نسبة رصيد اتفاقيات التبادل الحر إلى الرصيد التجاري الإجمالي %	34,5	40,3	36,4	32,1	32,4	34,3

المصدر: مكتب الصرف

استفحال التبعية

تهيمن ثلاث مجموعات من المنتوجات على الواردات بموجب اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي: ٪33 للمنتجات نصف المصنعة (المواد الكيميائية والبلاستيك والورق المقوى)، و ٪25 للمنتجات المصنعة للمعدات الصناعية (السيارات الصناعية والآلات والأجهزة الأخرى)، و ٪22 للسلع تامة الصنع للاستهلاك (السيارات والأقمشة والألياف).

أما بالنسبة للصادرات فنجد أن السلع الاستهلاكية الجاهزة (السيارات والملابس الداخلية) تمثل ٪31، والمنتجات الزراعية والبحرية (القشريات والسمك والطماطم الطازجة) ٪29، والمنتجات شبه المصنعة (الفوسفاط) 20 ٪.

تعتمد عملية الإنتاج في بلادنا بشكل كبير على استيراد المدخلات الصناعية والتكنولوجية التي تشكل النصف

تقريبا (46,7٪) من استهلاكاتها الوسيطة التي تحتاج إليها[1]. والنتيجة هي انخفاض القيمة المضافة للصادرات وخاصة بالنسبة للأنشطة التي تعتمد على المناولة. وتبلغ نسبة إعادة الصادرات في إطار نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال بدون أداء[2] 17٪ من القيمة الإجمالية للصادرات في عام 2013. وتتسم الصادرات في إطار هذا النظام بضعف قيمتها المضافة. أما المنتجات النهائية المعدة للاستهلاك (الملابس المصنوعة والسيارات[3] والملابس الداخلية) فتمثل 45٪ من إجمالي الصادرات من هذه المنتجات في عام 2013. وتمثل الملابس الجاهزة في إطار نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال دون أداء لوحدها 45٪ من إجمالي المبيعات إلى الخارج لهذه المنتجات.

كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب أصبح أيضا مستوردا مميزا للسلع الغذائية الأساسية (الحبوب والسكر والشاي والحليب)، ولا تزال تبعيته الغذائية تنمو بشكل أصبح ينذر بالخطر.

تدهور شروط التبادل

وجد المغرب نفسه مجبرا من قبل البلدان الصناعية في إطار التقسيم الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ على تصدير المنتجات الأولية (المواد الخام والمنتجات البحرية والفلاحية) والمنتجات المصنعة ذات قيمة مضافة منخفضة من جهة، وعلى استيراد المنتجات الصناعية ذات قيمة مضافة عالية والتقنيات المتطورة والمنتجات الغذائية من جهة أخرى.

وبالإضافة الى فاتورة الطاقة الثقيلة جدا (أكثر من ربع قيمة الواردات الإجمالية) يشكل رصيد السلع المصنعة التامة ربع العجز الكلي، ورصيد المنتجات نصف المصنعة حوالي الخمس. أما فيما يخص الميزان الغذائي فإن قيمة صادرات المنتجات الفلاحية الثلاث الرئيسية، وهي الطماطم الطازجة والحوامض والخضروات، لا تغطي واردات القمح وحدها.

1 تغطي الواردات 33.6٪ من متوسط متطلبات السوق من المدخلات المحلية خلال الفترة 2011-2006 مقابل 27.6٪ في الفترة ما بين 2005-2000. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي

2 يسمح نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال دون أداء للشركات المنتصبة في البلاد باستيراد السلع معفاة من الرسوم والضرائب لإعادة تصديرها بعد معالجتها أو تحويلها أو إتمام العمل عليها أو إصلاحها. http://www.douane.gov.ma/

3 بالنسبة للسيارات تعد الشركة الفرنسية رونو المساهم الرئيسي في اثنين من مصانع تجميع السيارات الكبرى: الشركة المغربية لصناعة السيارات (صوماكا) بالقرب من الدار البيضاء. ومصنع ملوسة في المنطقة الحرة بطنجة. وهو ما يجعل حصة قطاع صناعة السيارات في إجمالي الصادرات ترتفع من 12٪ في عام 2011 إلى أكثر من 32٪ في عام 2012. ويستفيد هذا التحويل لمركز الإنتاج من فرنسا إلى المغرب من انخفاض الأجور والأراضي المجانية والإجراءات الضريبية المحفزة التي تعرض على الشركات الأجنبية في المناطق الحرة.

الجدول 3. الميزان الفلاحي

المعدل 2011-2013				
الصادرات (مليون درهم)				
الحوامض	الطماطم الطازجة	الخضر	الفراولة والتوت البري	المجموع
3387	3496	2564	1142	10589
الواردات (مليون درهم)				
القمح	الذرة	السكر	الشاي	المجموع
10642	4778	4545	1481	21446
نسبة التغطية %				49.4

المصدر: مكتب الصرف. تقرير 2013

وبالإضافة إلى انخفاض الأسعار في السوق العالمية للمنتجات الرئيسية المصدرة تعاني الصادرات المغربية من هشاشة دائمة مرتبطة بتقلب العملتين الرئيسيتين لعمليات البيع والشراء: اليورو والدولار.

القيود المفروضة على الصادرات المغربية

يستفيد المصدرون في الدول الصناعية من اتفاقيات التبادل الحر لفتح الحدود وغزو السوق المحلية المغربية بالمنتجات المدعمة مستفيدين من غياب تحديد واضح للمعايير الصحية والبيئية. كما ينجحون في نفس الوقت في الحفاظ على الحواجز غير الجمركية لحماية أسواقهم الداخلية. وبذلك تضعف اتفاقات التبادل الحر نسيج الإنتاج المحلي لبلدنا عن طريق الإغراق بالسلع دون تحسين إمكانية ولوج المنتجات المغربية إلى الأسواق الخارجية. تمثل الصادرات في إطار اتفاقيات التبادل الحر ٪35 من صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2013. في حين أن ٪50 من واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي تدخل ضمن اتفاق التبادل الحر مع هذه المنطقة.

الاستثناء الفلاحي في اتفاقيات التبادل الحر

كان دخول المنتجات الزراعية المعدة للتصدير إلى الأسواق الأوروبية دائما عرضة لمقتضيات مقيدة. فقد أعطى اتفاق الشراكة الأول الذي وقعه المغرب مع الاتحاد الأوروبي في عام 1969 بعض التخفيضات الجمركية. ووضع الاتفاق الثاني الذي وُقّع في عام 1976 مجموعة من التدابير الحمائية غير التعريفية (الحصص والجداول الزمنية

والأسعار المرجعية ...). وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تمرير مبادئ هذه المنظومة الاستثنائية خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية في عام 1994. وتم إدراج هذا الاستثناء للمنتجات الزراعية في اتفاقية الشراكة الجديدة في عام 1996 التي دخلت حيز التنفيذ في مارس عام 2000 وتروم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ويواصل اتفاق 2003 الفلاحي الحد من شروط ولوج الصادرات الفلاحية إلى الأسواق الأوروبية من خلال الحواجز غير الجمركية. وبموجب الاتفاق الفلاحي الجديد لعام 2012 تعهد المغرب بفتح حدوده تدريجيا على مدى عشر سنوات أمام الصادرات الأوروبية دون رسوم جمركية للمواد الغذائية مثل القمح ومنتجات الألبان والبيض واللحوم وجميع الأطعمة المصنعة (البسكويت والشوكولاتة والحلويات ...). ومن جانبها، زادت قليلا حصص أهم الصادرات الزراعية المغربية (الطماطم والكليمنتين والفراولة والخيار والقرعة السوداء والثوم) ولكن مع إجراءات تقييدية تحدد «حصة إضافية»، ورزنامة التصدير (من أكتوبر إلى مايو بالنسبة للطماطم)، والحد الأدنى لسعر الدخول، ومعايير الصحة والجودة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في أبريل عام 2014 قواعد جمركية جديدة للحد من ولوج الفواكه والخضروات المغربية إلى السوق الأوروبية[1].

تراجع المداخيل الجمركية

تُسرّع اتفاقيات التبادل الحر وتيرة تفكيك التعريفة الجمركية، وبالتالي تقلل الرسوم والضرائب على الواردات. كانت هذه الأخيرة تمثل 12٪ من إجمالي المداخيل الضريبية في عام 2004 و8٪ في عام 2011 وأصبحت 4٪ فقط في قانون المالية لسنة 2014.

1 عمر أزيكي: "مأزق الصادرات الفلاحية المغربية". مايو 2014. http://cadtm.org/Le-dilemme-du-modele-agro

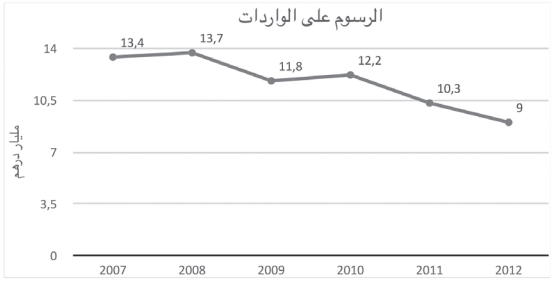

المصدر: إدارة الجمارك

طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقارب مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بين عامي 2005 و2012 حوالي 130 مليار درهم، مع هيمنة أوروبية (تمثل الاستثمارات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 69٪ خلال الفترة 2007-2011). وخلال الفترة نفسها بلغ مجموع عمليات الخصخصة 35,4 مليار درهم[1] أي أكثر من ربع إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتساهم خصخصة المؤسسات والخدمات العمومية والتفويتات في إطار الاستراتيجيات القطاعية في تدفق استثمارات محفظاتية والمناولة بصفة خاصة. ويحتل القطاع العقاري في فترة 2007-2011 المربية الأولى (23.6٪)، ويليه قطاع الاتصالات (17.3٪)، وقطاع السياحة (15.8٪)[2].

في عام 2012 بلغ العجز المتراكم منذ عام 2001 مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الشريك الأول للمغرب على جميع المستويات، 185 مليار درهم مبتلعا بالتالي مجمل الاستثمارات والمساعدات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي للمغرب في نفس الفترة. في حين انخفض وزن الاتحاد الأوروبي في الصادرات المغربية إلى 56.8٪ في عام 2012 (مقابل 75.7٪ في عام 2000)[3].

1 وزارة المالية. حصيلة الخصخصة. http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/depp/Bilan%20de%20la%20Privatisation.doc.

2 كريم الحوزي:"لوحة عامة عن الاستثمارت الأجنبية المباشرة بالمغرب بين 2007 و 2011". دجنبر 2012. http://www.oc.gov.ma/portal/sites/default/files/2_El%20Haouzi%20v2.pdf

3 http://www.ces.ma-/

ترحيل الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وبالمقابل، يرتفع ترحيل الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1] .

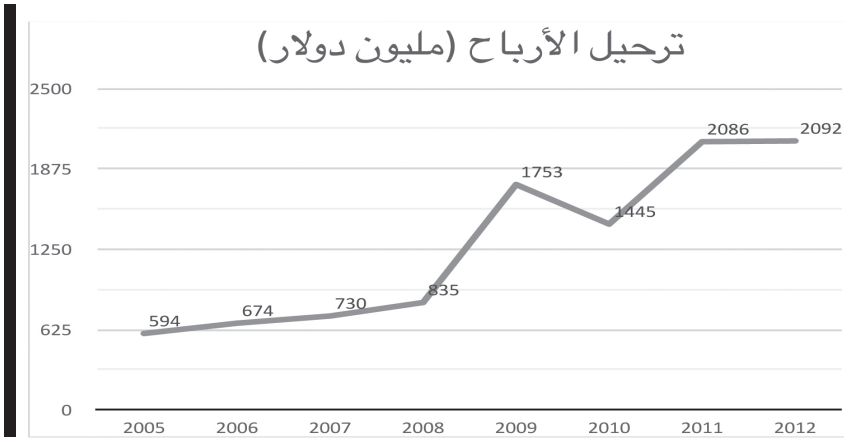

المصدر: البنك العالمي

الاستراتيجيات القطاعية لفائدة الرأسمال الخاص الكبير

تم إطلاق استراتيجيات قطاعية[2] لتنمية الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المغربية التي قوضتها اتفاقات التبادل الحر. وتتمثل أهدافها في الواقع في ضمان الظروف الملائمة لاستثمار مربح خاصة في قطاعات التصدير لكل من الشركات متعددة الجنسيات والرأسمال المحلي الكبير فيما يخص البنية التحتية والعقارات وتخفيف الضرائب وتفويت الخدمات والمؤسسات العمومية وإنشاء مناطق للتبادل الحر وتوفير يد عاملة رخيصة... ولكنها لم تتمكن من تخفيف العجز الهيكلي لمجمل صناديق الدولة، بل أنها ضخمت الواردات بزيادة الطلب على معدات التجهيز من الخارج[3].

ولم تعوض فرص العمل المحدثة في قطاعات النشاط الجديدة إلا جزئيا تلك التي فقدت في القطاعات الأكثر تقليدية (البناء والنسيج والجلود على سبيل المثال) وتبقى من وجهة نظر معينة ذات مؤهلات متوسطة.

.....

1 تشمل هذه الفوائد وفقا للبنك الدولي مدفوعات الدخل على الاستثمارات المباشرة والتي تتكون من الدخل على حقوق المساهمين (أرباح الأسهم وأرباح الفروع والأرباح التي أعيد استثمارها)، وكذلك الدخل على القروض بين الشركات (الفائدة).

2 هناك 14 استراتيجية قطاعية متعلقة بالتجارة الخارجية تؤثر على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

3 ارتفعت الاستجابة للطلب على الواردات للاستهلاك النهائي من 10٪ إلى 18٪ خلال عشر سنوات بعد أن بلغ ذروته عند 22٪ في 2008. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في حين تهدف استراتيجية التصنيع (مخطط الإقلاع) إلى خلق 220 ألف منصب شغل في أفق عام 2015 عرف هذا القطاع (الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية) متوسط انخفاض سنوي بـ 25000 منصب شغل خلال 2012-2009. ويعكس هذا في الواقع ضعف عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءا رئيسيا من النسيج الإنتاجي الوطني، وتركز كل جهود الدولة على حسن استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الإنتاج المعد للتصدير[1].

لم تسهم الاستراتيجيات القطاعية في النمو الاقتصادي للبلاد الذي مر من معدل 5.6٪ في عام 2008 إلى 2.7٪ في عام 2012. بل ساهمت على العكس من ذلك في زيادة مديونية البلاد. فقد تجاوزت التمويلات التي تقدمها الجهات المانحة الدولية في إطار خطة المغرب الأخضر (لتي تهم للقطاع الفلاحي) على سبيل المثال 15 مليار درهم[2].

حماية الملكية الصناعية

يوجد المغرب مع اتفاقيات التبادل الحر أمام عدد كبير ومركب وغير متجانس من القواعد الأصلية الخاصة بمختلف الاتفاقيات وتعدد نظمها القانونية مما يجعل إدارتها معقدة ومكلفة. ويعمل المغرب على توحيد أنظمته مع القوانين الدولية لصالح الشركات متعددة الجنسيات ولضمان حقوق المستثمرين[3]. فبالنسبة للأدوية على سبيل المثال، أدرج بند حصري في اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة يعطي حقوق ملكية براءة الاختراع للاحتكارات الصيدلية. ويريد الاتحاد الاوروبي ادخال نفس البنود في اتفاقية التبادل الحر وهي بنود تهدد فرص الحصول على الأدوية الجنيسة لأشد الناس فقرا من خلال محاولة تمديد حماية براءات الاختراع من 20 إلى 30 عاما. ويترجم الاتفاق الشامل والمعمق للتبادل الحر المطالب الأوروبية في مجال المنافسة والملكية الصناعية والحماية القانونية للمستثمرين، ويهدف إلى تجانس القوانين المغربية مع المعايير الأوروبية في جميع المجالات وإلى زيادة تحرير قطاع الخدمات وتسهيل الوصول إلى الأسواق العمومية. وتتواصل المفاوضات في السر ودون تشاور ديمقراطي.

الجماهير الشعبية تتحمل أعباء النهب

تساهم اتفاقيات التبادل الحر في نهب ثرواتنا، إذ بلغ العجز التجاري 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و10٪ بالنسبة للحساب الجاري. وقد بلغ الدين العام 78٪ من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 679 مليار درهم وهو ما يخلق

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

2 بيان وزير الزراعة والصيد البحري في تنسيق مائدة مستديرة 4 مع الجهات المانحة الدولية في نوفمبر 2013 في الرباط.

3 "تخضع الملكية الصناعية والتجارية في المغرب للقانون 17/97 المعمول به منذ 18 ديسمبر 2004. ويتفق هذا القانون مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وقد تم في الآونة الأخيرة استكمال وتعديل القانون 17/97 بما يجعله متسقا مع الإصلاحات العالمية في مجال الملكية الصناعية واتفاقات التبادل الحر التي وقعها المغرب. المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC). http://www.ompic.org.ma/ompic_fr_99.shtm

تكاليف سنوية (خدمة الدين) بـ 106 مليارات درهم والتي تمثل ما يقرب من 10 أضعاف ميزانية الصحة ومرتين ونصف ميزانية التعليم. وتتحمل الجماهير أعباء دفع هذه الفاتورة. لا يزال معدل الأمية يفوق ٪30، ويبلغ عدد الأطباء 5.4 طبيب لكل 10،000 نسمة بينما هو 12 في تونس و13 في الجزائر و34 في بلدان أوروبا. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المغرب 2100 درهم شهريا (25200 درهم سنويا) في حين تقدر تكلفة الاحتياجات من أجل حياة كريمة بأكثر من 5000 درهم. كما يبلغ معدل البطالة ٪9.2.[1]

نرى إذا كيف أن اتفاقيات التبادل الحر وآلية الديون تشكلان أداتا الهيمنة التي تديم تبعية المغرب ونهب ثرواته، وذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) التي تزيد من تعزيز التوجه الليبرالي للسياسات التي تفرضها علينا لضمان مصالح الشركات متعددة الجنسيات وسداد الديون.

1 http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-en-2013_a1331.html

أوباها إبراهيم[1]

التبادل الحر الشامل والمعمق: اتفاق استعماري جديد

1 عضو السكرتارية الوطنية لاطاك المغرب

ازداد حرص الحاكمين بالمغرب على تنفيذ إملاءات المؤسسات المالية والتجارية الدولية خدمة لمصالح الشركات متعددة الجنسيات والرأسمال الكبير المحلي. وارتكزت مبررات الخطاب النيو-ليبرالي لشرعنة السياسات الاقتصادية الجديدة على الأسس التالية[1]:

- سيؤدي تحرير التجارة الخارجية الى ارتفاع الصادرات، وبالتالي سيمكن المغرب من رفع نسب النمو الاقتصادي.

- سيمكن ارتفاع حجم وقيمة الصادرات الاقتصاد المغربي من الحصول على العملة الصعبة الضرورية للتوازنات الماكرو اقتصادية، كما سيؤدي إلى تطوير وعصرنة الاقتصاد المحلي نتيجة التنافسية وتزايد الطلب على المنتوجات المحلية.

- ستمكن صلابة وديمومة الإطار الماكرو اقتصادي الملازم لتحرير التجارة الخارجية، وكذا مختلف الإجراءات التي تسمح بحرية الرساميل، ستمكن الاقتصاد المحلي من استقبال تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي ستكون رافعة الإقلاع الاقتصادي.

- سيقوي الاندماج المتزايد للاقتصاد المغربي في السوق العالمية المفتوحة الاستفادة من النتائج الايجابية للعولمة.

وطبعا حسب هؤلاء المنظرين، سيؤدي هذا النمو الاقتصادي إلى حل اشكاليات البطالة والقضاء على الفقر، إلخ. لكن عكس هذه الأهداف المعلنة، فإن تنفيذ هذا الخط النيو-ليبرالي الذي يربط النمو الاقتصادي بتطبيق سياسات الانفتاح والتجارة الحرة، أدى إلى التراجع الاجتماعي وإضعاف الاقتصاد المحلي. فالتكلفة الاجتماعية كانت باهظة ولا تزال تتعمق، وكانت أساس السخط الاجتماعي والتعبئات الشعبية المتنامية منذ بداية الثمانينات.

إن فشل السياسات المتبعة يتجلى بشكل كبير في تفاقم عجز الميزان التجاري، وعجز الخزينة العمومية، واتساع دائرة التبادل اللامتكافئ، والارتفاع المهول للدين العمومي، وضعف نسب النمو الاقتصادي، وتصاعد العجز الاجتماعي في العديد من الخدمات والحقوق، إلخ. وهذا ما يطرح ضرورة بدائل اجتماعية أخرى تعمل أطاك المغرب على المساهمة في تقديم بعض عناصرها.

لقد جاءت الأزمة العالمية لتمعق بشكل حاد فشل هذا النموذج المبني على الديون والكل للتصدير وفتح الباب لغزو السلع والرساميل، لكن الحاكمين مصرين على مواصلة تطبيق تلك السياسات في إطار ضمان مصالحهم ومصالح القوى العظمى.

.....

1 أنظر - http://www.oecd.org/dataoecd/58/40/48218077.pdf
http://www.femise.org/?s=maroc&submit

الجيل الجديد من الاتفاقيات الاستعمارية

مع دخول اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الاوربي حيز التطبيق النهائي سنة 2000، شرعت دوائر القرار الأوربية في إقرار جيل جديد من الاتفاقيات تمكن من تسريع وتعميق مكتسباتها في اتفاقات التبادل الحر، وسنت سنة 2002 السياسة الأوربية للجوار بهدف إرساء منطقة « رخاء واستقرار» على حدودها في الشرق والجنوب خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي. كما تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الهيمنة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية على جيرانها. ووقد دخلت حيز التطبيق بدءا من سنة 2003 عبر اتفاقات ثنائية وبرامج عمل وآلية للتمويل وبرامج قطاعية...والآلية الجديدة، كما يعبر عنها اسمها، تهدف إلى إعادة صياغة علاقات أوربا مع جيرانها بما يتوافق مع مصالحها الخاصة وضمانها كقاعدة لربح المنافسة الحادة مع الأقطاب الامبريالية الأخرى. ومن جهة أخرى، تجعل سيادة دول الجوار في إقرار سياساتها رهينة بمصالح الاتحاد الأوروبي.

في هكذا سياق ثم إقرار برنامج عمل السياسة الأوروبية للجوار بين المغرب والاتحاد الأوروبي في سنة 2005. كإطار جديد يؤطر العلاقات السياسية والمؤسساتية بمكوناته: الحوار السياسي، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التجارة والأسواق وإصلاح القوانين، والعدالة والشؤون الأمنية، والنقل، والطاقة، والاتصالات، والتقارب بين الشعوب... وهو بذلك يعمل على توسيع إطار الضغط نحو قطاعات لم يشملها اتفاق الشراكة لسنة 1996، كما يقوض هامش المناورة الضيق أصلا أمام الحاكمين.

فبحكم برنامج العمل السنوي للإطار الجديد والتقارير السنوية حول تنفيذ البرامج، أصبحت التبعية السياسية لأوربا في الملفات الدولية واجبة بحكم الحوار السياسي، والحفاظ على المؤشرات الماكرو اقتصادية، وتحرير تجارة الخدمات، وفتح الطلبات العمومية أمام الرساميل الأجنبية، وتعديل قوانين المنافسة والشركات، وتسيير ومراقبة المالية العمومية، وتحرير سوق الرساميل، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح التعليم والعدل والإدارة.... كلها مجالات وضعت تحت مراقبة وتتبع دقيق للاتحاد الأوروبي وذلك لتحقيق هدفين:

- إرساء خلفية اقتصادية ملائمة لمصالحه الحيوية.
- الضغط على المغرب لتسريع وتيرة الإصلاحات النيو-ليبرالية والهيكلية.

فتح هذا الوضع الجديد باب المفاوضات من أجل تعميق اتفاق الشراكة، حيث صادق مجلس الشراكة سنة 2008، على وثيقة مشتركة حول تعميق العلاقات المشتركة (الوضع المتقدم) عبارة عن املاءات للمغرب بغية تعميق تبعيته للاتحاد الأوروبي. وفي سنة 2010 ثم البدء في مفاوضات جديدة من اجل برنامج عمل السياسة الأوربية للجوار على قاعدة الوضع المتقدم التي دونت في برنامج عمل 2013-2017[1].

.....

1 - http://www.diplomatie.ma/Portals/0/marocue/plandaction.pdf

الوضع المتقدم: آلية متقدمة للتحكم في القرار السياسي والاقتصادي للمغرب

أقر الوضع المتقدم من طرف مجلس الشراكة. ولم يكن مشروعا نابعا من الحكومة كما لم يناقشه لا برلمان ولا حتى مجلس وزاري، مما يكشف زيف المؤسسات المحلية ويؤكد التبعية السياسية للمصالح الأوربية. وهو على شكل وصايا وإملاءات على المغرب حتى يستفيد من ولوج أكبر للسوق الأوربية. إنها إملاءات في اتجاه واحد، دون أن يكون الاتحاد الأوربي ملزما بأي شيء اتجاه المغرب. وقد أقر الاتحاد الأوربي آلية للمراقبة والتنفيذ والمراجعة، مرفوقة بآليات تمويلية كبرى، لتسريع إخضاع المغرب اقتصاديا وماليا وسياسيا عبر :

الجانب السياسي : إقرار تبعية المغرب سياسيا للمصالح الأوربية من خلال ما يسمى بالحوار السياسي والاستراتيجي وهو ما تجلى بشكل واضح في انحياز المغرب للاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية وسوريا ومالي.

الجانب الاقتصادي : إقرار اقتصاد سوق حر، من خلال تحيين المغرب لنظمه وتشريعاته، لتكون في مستوى المعايير الأوربية، ثم السير في اتجاه سياسة للمنافسة والدعم العمومي وحماية المستثمرين في مصلحة أوروبا.

التعاون الأمني : المغرب في خدمة مصالح أوروبا الأمنية والاستراتيجية.

الجانب المؤسساتي : عبر انخراط المغرب في الوكالات والمراكز والبرامج الأوربية وجعل المؤسسات (خاصة القضائية والمالية) في خدمة الأوربيين.

الجانب المدني : حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية بهدف خلق نخبة محلية موالية للسياسات الأوربية[1].

في كل هذه المحاور الخمس، يتضح بجلاء مدى تقويض المصالح العليا والسيادة السياسية للبلاد، ورهنها بالمصالح العليا للاتحاد الأوربي، التي ستتعمق مع إطلاق مفاوضات اتفاق تبادل حر شامل ومعمق، والتي يركز عليها البرنامج السالف ذكره.

برنامج 2013-2017 أتى في سياق ما بعد «الربيع العربي»، الذي أفزع الأوربيين، وجعلهم يعيدون صياغة سياسة جوارهم مع الجنوب، ويوسعوا من مساعداتهم التقنية والمالية للحفاظ على تطبيق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية من طرف النظم السياسية الجديدة.

مفاوضات اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل: تقنين اوروبي للمكاسب السياسية والاقتصادية

تم الإعلان عن هذه المفاوضات من طرف برودي في زيارته للمغرب في مارس2013. ولم تكن من قبل موضوع اقتراح حكومي ولا برلماني، كما أنها نموذج اتفاقات أقدم عليها الاتحاد الأوروبي مع اوكرانيا وجورجيا ومولدافيا، ويسعى لتعميمها على دول أخرى مثل تونس.

وهي امتداد طبيعي للوضع المتقدم وسياسة أوروبية متطورة لدفع المغرب للالتزام بتنفيذ تعهداته. وصفت بكونها شاملة للتعبير عن امتدادها لمجالات جديدة. كما وصفت بالمعمقة للتعبير عن بلوغها مجالات مرتبطة

1 - http://awsassets.panda.org/downloads/factsheet_maroc_enp_fr_low_res.pdf

بالسيادة القانونية والسياسية. وتتركز أهم محاورها في:

- ملائمة المغرب لنظمه التشريعية مع التشريعات الأوروبية،

وفق قاعدة» الذهاب ابعد من الحدود لأجل ضمان أكبر تجانس بين تشريعات الاتحاد الأوروبي ودول الجوار»، بمبرر الولوج السهل للمنتجات المغربية لسوق أوروبية من 500 مليون مستهلك ، مما سيمكن من رفع قيمة الصادرات المغربية وتقليص نسب العجز التجاري..

يمثل المسعى الجديد للاتحاد إقبارا نهائيا لسيادة وطنية مفترضة، باعتبار أن المرجع الحالي والمستقبلي للتشريع هو فقط الملائمة المحلية مع التشريعات الأوروبية. وبذلك سينكمش دور المؤسسات المحلية نحو غرفة للتسجيل لا غير. مما ينتج المفارقة التالية: برلمان خارج إطار الدولة المعنية من المفروض كونه يقرر في تشريعات خاصة بتنظيم إطاره المجالي، يتحول ليفرض تشريعاته على إطار مجالي مغاير ومختلف. وهي مفارقة تشكل وأدا حقيقيا لكل الشعارات حول المشاركة المواطنية.

لقد فتح الوضع المتقدم المجال للشروع في هاته الملائمة[1] وسيعمل الاطار الحالي على تعميقها، والمفاوضات في هاته النقطة متقدمة نسبيا: فالمغرب سيقدم الإطار العام للملائمة خلال 2015، وهناك حالات متقدمة في الانجاز كنموذج الإطار بشان المطابقة والقبول للمنتجات الصناعية.

يسعى الاتحاد الأوروبي بجدية لشكل جديد من الاستعمار الملطف حيث ستمكنه الآلية الجديدة من احتكار السوق المحلية عبر التحكم في معايير المنتجات والقوانين والنظم. وسيكون الاقتصاد المحلي فقط مكملا للاقتصاد الأوروبي في المنافسة الدولية. أما البورجوازية المحلية فقد استبدلت مصالح المغاربة في التحرر والتنمية بمصالحها الخاصة، فمن أجل حصة متسعة نسبيا في السوق الأوروبية باعت السيادة الوطنية مستنكفة عن بناء الاقتصاد المحلي.

اما الحركات المواطنية والنضالية في دول الاتحاد، فهي ترفع شعار الديموقراطية، وتعمل من أجل بديل ديموقراطي واجتماعي للانعتاق من ديكتاتورية المؤسسات الأوروبية التي تعتبرها السبب الرئيسي في الأزمة الحالية التي تضرب أوروبا. هذا بالنسبة لمواطني الاتحاد الاوربي. أما نحن خارج الاتحاد فالتحدي أمامنا مزدوج: الانعتاق من التبعية للاتحاد الأوروبي والنضال من أجل مؤسسات حقيقية تمثل الإرادة الشعبية.

.....

1 - انظر

24 La politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe : les cas du Maroc et de la Tunisie (rapport d'information : octobre 2013).

بين 2005 و2013 وقع المغرب على 30 عقدة توأمة بين المؤسسات المحلية والأوربية بهدف المساعدة على الملائمة: وزارة التربية الوطنية، وكالة الاستثمارات، مجلس المنافسة، anapec، الطاقة والمعادن،مكتب الصرب، التكوين المهني،وزارة المالية..

10000نظم ومعيار تمت ملائمته حاليا.

45 قاضي محلي سيستفيدون من تكوين لمدة 6 سنوات لتسهيل الملائمة المستقبلية للقوانين.

تحرير قطاعات الخدمات لصالح الاحتكارات الأوروبية:

المقصود هنا هو تعميم نموذج ليدك واماندس على الخدمات العمومية والمرافق الاجتماعية من تعليم وصحة.... والدولة تستعد الآن للانفتاح المعمم من خلال عدة قوانين تسير في اتجاه تلبية المطالب الأوروبية: قانون الطب، الإصلاح الجامعي، قانون الشراكة القطاع العام والخاصppp...

- تشريعات جديدة لحماية الاستثمارات والأمن القضائي و مختلف آليات تحسين مناخ الأعمال: ترتكز مطالب الاتحاد الأوروبي الحالية في تعميق مكاسبه خاصة في مجالات قانون المنافسة والملكية الفكرية والصناعية وحماية قانونية وقضائية أفضل للمستثمرين بما يجعل المرجع القانوني هو المؤسسات الأوروبية.

يدعي الاتحاد أن الحماية القانونية هاته ستمكن من تدفق الاستثمارات الأجنبية على المغرب وستمكن من عصرنه الاقتصاد والتحديث والنمو المرتفع، ولكن في الحقيقة لن تكون سوى آلية لضمان ترحيل سريع وأكبر للثروة المحلية نحو الشمال وإطارا مرنا لإعادة هيكلة سريعة لمصالحه وفق تموجات التنافسية العالمية على الأسواق....

- فتح السوق المالية المحلية:

يتعلق الأمر بتوسيع مجالات تواجد الرأسمال المالي الأوروبي وإزالة كافة العوائق القانونية والمؤسسات لبسط سيطرته على القطاع البنكي وقطاع التأمينات والسوق المالية بشكل عام. سيعمق هدا الخيار التبعية المالية لأوروبا وسيرهن الادخار المحلي بمصالح السوق الأوروبية من خلال تملك البنوك والتأمينات ويوسع من مجالات ترحيل الثروات. ويمثل النقيض التام لادعاءات الدولة بشأن نجاح الاحتراز المالي للمغرب الذي مكنه من الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية.

- حرية الولوج للصفقات العمومية :

شكل تحرير الصفقات العمومية، موضوعا أساسيا ضغطت فيه المؤسسات المالية والتجارية الدولية منذ التقويم الهيكلي. وشهد تغييرات جذرية سمحت في الأخير بجزء كبير منها ان يتم وفق عروض دولية. والاتحاد الأوروبي يضغط الآن بشدة لضمان الجزء السمين من الكعكة.

يتعلق الأمر بضمان قانوني للاستحواذ على سوق يقدر بـ 15 في المائة من الناتج الداخلي. حيث أن قوة تنافسية الشركات الأوربية سيسمح لها باحتكار هذه الصفقات العمومية، وسيوسع من الواردات، مقابل شل جزء كبير من النسيج الاقتصادي المحلي المرتبط بهاته الصفقات. كما سيكرس التبعية ويوسع مجالات نقل القيمة نحو الشمال.

الدولة تدعي أن السياق الحالي لا بديل عنه، وأن الصيغة الجديدة ستسمح باندماج اكبر للاقتصاد المحلي في السوق الأوربية مما سيقوي مصالح المغرب تحت شعار<اتفاقيات التبادل الحر رافعة لإنعاش الاقتصاد العالمي>[1].

1 - amal expo marakech mai 2014

لكن على النقيض من هذه الادعاءات فليست هذه السياسة سوى حلقة مفرغة للدين والتقويم تصيب الاقتصاد بالكساد وتحولنا الى مجرد مستهلكين وتقف امام حقنا في الانتاج والعيش في كرامة على أرضنا. والنموذج المكسيكي اليوم خير تعبير عن هذا البديل الوهمي التي تناضل الشعوب من أجل الإطاحة به.

الآثار المرتقبة من الاتفاق:

يسعى «المبشرون الليبراليون الجدد» إلى إخفاء هول الآثار المرتقبة من الاتفاق بمساحيق ووعود حول الرخاء والأمن الاجتماعي. ولإضفاء الشرعية على المفاوضات طلب البرلمان الأوربي من مكتب الاستشارة1ECORYS انجاز دراسة حول التأثيرات المحتملة لاتفاق تبادل حر معمق وشامل. وككل الدراسات المدفوعة الأجر والموجهة سياسيا، فقد خلصت إلى الأثر الايجابي للاتفاق وبأنه لصالح المغرب أكثر من الاتحاد الأوروبي.

الدراسة سطحية واعتمدت نظم تحليل مشكوك في منهجيتها العلمية، ولم تقدم أجوبة على عدم مطابقة النتائج المتدهورة الحالية لاتفاق التبادل الحر مع التوقعات الايجابية التي بشرت بها العشرات من الدراسات المشابهة آنذاك.

2يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تفضح زيف الآمال المرتقبة من الاتفاق والتي تركز عليها الدراسة السالفة لتبرير النتائج الايجابية الموعودة:

النتائج بالنسبة للمغرب	المدى القصير	المدى البعيد
الناتج الداخلي	1.3	1.6
الأجور الدنيا	1.4	1.5
الأجور العليا	1.6	1.9
الواردات	8	8.4
الصادرات	15.3	15.3

تبشر الدراسة بان الاتفاق سيسمح بنمو للناتج الداخلي في المدى المتوسط بـ 1.6 في المائة. ودون نقاش صحة هذا الادعاء، فانه لا يعوض ولو جزئا صغيرا من 10 بالمائة التي خسرها المغرب جراء 10 سنوات من اتفاق التبادل الحر. أما الارتفاع النسبي للأجور فتخص فقط الفئة التي ستحافظ على الشغل ولا تأخذ بعين الاعتبار التضخم و ارتفاع كلفة المعيشة.

.....

1 - http://www.scribd.com/doc/191299739/Resume-analytique-du-rapport-final-Maroc-fr

2 مثلا الدراسات المنشورة في موقع : http://www.femise.org

ونظرا للهوة الحالية بين الصادرات والواردات والتي تصل للضعف، وبسبب الارتفاع المرتقب لعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات جراء تعدد أشكال تصدير القيمة، فإن نسب تطور الصادرات والواردات لن تمكن من تقليص العجز التجاري .

حسب الدراسة نفسها سيؤدي الاتفاق إلى تعديل هيكلي في بنية الاقتصاد المحلي وذلك بنمو قطاعات ستستفيد من الإمكانيات الجديدة لولوج السوق الأوروبية ، في حين أن قطاعات أخرى ستنكمش وستعاني من نتائج الواقع الجديد للتنافسية.

تفادت الدراسة التطرق للآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة هاته، لتناقض تلك الاثار مع الخلاصات السياسية للدراسة: الوعد "بخلق متزايد لمناصب الشغل، وتطور لمستوى التعليم بفضل الطلب المتزايد على قوة عمل مكونة، وتحسن قانون الشغل بفضل توسيع الحماية الاجتماعية وترسيم الحوار الاجتماعي..."، لم تتردد في المطالبة بسن تشريعات تعم المرونة والاستغلال المكتف ، وهو ما يكشف الطبيعة التبريرية للدراسة وتفانيها في اخفاء الاهوال التي ستنتج عن التبعية المطلقة للاتحاد الاوروبي.

تبقى تبريرات الدراسة تافهة ولا تصمد أمام الواقع الدي خلقه التبادر الحر على أرض الواقع والدي أضعف الصناعة المحلية وقلص من حجمها حيت لم تعد تمثل سوى 26 في المائة من القيمة المضافة مقابل اكثر من 30بالمائة قبل اتفاقات التبادل الحر، وهو ما حدى بالصحافة والمحللين الليبراليين بوصف المسار بنزع التصنيع للبلد ويتجلى في التدمير القوي لمناصب الشغل في الصناعة وتوسع لقطاع ثالثي بشروط عمل ودخل في تراجع وتقلص دائمين.

فبين 1990 و2002 بلغ حجم مناصب الشغل المدمرة بالقطاع الصناعي 586000 مقابل خلق 650000 منصب شغل بشروط أضعف من المدمرة جراء تطور الشغل الناقص وتعميم الهشاشة.

وبين 2009 و2011 تقلصت مناصب الشغل بالقطاع الصناعي بحوالي 24 الف منصب شغل سنويا. وهو محصل خلق 21 الف منصب وتدمير45 الف. وخلال 2012 تقلصت ب 28 الف منصب شغل.

ويبين الجدول التالي هدا الواقع والدي يجد الحاكمون هنا ودوائر القرار بالاتحاد الاوروبي عبر هجمة اعلامية سخرت لها العديد من المنابر ومراكز بحث، الى زرع الوهم بكون المسار الموعود حامل لمناصب شغل ويجدون في تقديم "المهن العالمية الخمس للمغرب" كنموذج ناجح في هدا السياق برهان 220 الف منصب شغل اضافي في افق 2015 .

جدول يبين تراجع مناصب الشغل بالقطاع الصناعي الهش أصلا وتصاعد أعداد المسرحين والمطرودون بسبب افلاس المقاولات خاصة الصناعية بسبب التبادل الحر والمناقض تماما للوعود والخطاب الرسمي

	1999	2000	2007	2009	2010	2011	2012
حصة العاملين/ت بالصناعة من اجمالي الناشطين العاملين%	13.7	12.9	12.7	12.3	12.2	11.8	11.5
نسبة التطور السنوي ب%				-3	-0.5	-2.5	-2.3
نسبة المطرودين والمسرحين بسبب توقف نشاط المقاولات من العاطلين المصرح بهم %			37	-314	31.7	29.5	27
نسبة تطور العاملين بالمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ب%			-3	0	-2	-5	

المصدر :احصائيات مندوبية الاحصاء ووزارة الصناعة

وكعادة كل خطاب تبريري، فالأزمة التي يمر منها اليوم برنامج «الاقلاع الاقتصادي» والصعوبات التي تواجهها الصناعة الإلكترونية والطيران واخفاق البرنامج في الوصول للأرقام المعلنة». تفضح حدود نموذج اقتصادي يسعون بكل قوة لفرضه على الشعب المغربي: مجتمع استهلاكي للمنتوجات الاوروبية واقتصاد مصدر للمواد الاولية مزركش بصناعات مناولة تخدم التنافس بين الشركات العالمية وتمول بنيتها من المالية العمومية ،ولا تساهم في خلق بنية صناعية قارة ومجدية للاقتصاد المحلي.

ان هده النتائج الظاهرة امامنا من تفاقم للبطالة الجماهيرية وتوسع للفقر والهشاشة وتركز للاستبداد الاقتصادي والسياسي، هو ما حملنا في اطاك للتسريع بالتحسيس بخطورة هدا الوضع وأن الوقت حان للتعبئة لإفشال هاته المشاريع المدمرة لحقنا في السيادة على مصيرنا والانعتاق من التبعية.

من جهة أخرى أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية رأيا استشاريا[1] أخر وقفت فيه على النتائج غير الايجابية للشراكة الأوربية المغربية. لكنها ترى بان تعميق اندماج اقتصاد المغرب في اقتصاد الاتحاد هو المخرج بالنسبة للمغرب لبلوغ تنمية عادلة ومستدامة عن طريق: التوافق بين تعميق وتحرير العلاقات التجارية، ونمو اقتصادي اجتماعي وبيئي.

وبعد أن هللت للمسار الجديد باعتباره مبادرة من الاتحاد للحفاظ على استقرار المنطقة، وجوابا منه على موجة الربيع العربي، وانه يهدف الى «خلق منطقة سلم ورخاء في المتوسط عن طريق ليبرالية متوازنة ومتنامية

1 - Comité économique et social européen
REX/378
Les relations commerciales UE-Maroc
Bruxelles, le 26 février 2014

للتجارة»، فإن مقترحاتها [1]لم تتجاوز الطابع الاستشاري والعام مفتقدة لأي منظور يشرح أسباب إخفاق اتفاق التبادل الحر في الوعود التي بشر بها.

يتضح من الدراستين ومن التصريحات الجانبية للطرفين، بأن اتفاق التبادل الحر لن يحقق الوعود بالنمو والرخاء بالنسبة للمغرب ، لكنه من جانب الاتحاد مكن من رفع صادراته نحو المغرب، كما شهدت التحويلات المالية من المغرب تطورا هاما، ومكنته مجموعة من البرامج من ربح المغرب كقاعدة لتقليص تكاليف إنتاجه كسبيل لربح الأسواق.

بالطبع أمام هذه النتائج سيسعى الاتحاد الاوربي لتعميق هذا المسار والشعب المغربي هو من سيؤدي التكلفة.

أمام النتائج المهولة لاتفاق التبادل الحر، لم تتردد الدولة نفسها في الإفصاح عن ضعف النتائج، وبأنها تعاكس ما كان مأمولا[2]. لكن افتقادها للقرار السياسي وحاجتها للأسواق والدعم الأوروبي يجعلها رهينة بيد المفاوض الأوروبي. وفقط هامش من المناورة بدعوى التشاور وإشراك الفاعلين وانجاز دراسات حول التأثير هو ما جعل وتيرة المفاوضات بطيئة، لكن مسارها واضح .

مصالح الشعب المغربي في التحرر والتنمية والكرامة... يقبرها المسار الحالي، والتحرك العاجل من أجل قلب الأولويات هو وحده الذي يفتح الطريق أمام التنمية الشاملة والدائمة.

.....

1 - إشراك المجتمع المدني في المفاوضات خاصة اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغرب.
ملائمة المغرب لتشريعاته مع المعايير الأوروبية سيمكن المغرب من كسب حصص في السوق الأوربية ولكنه مسار معقد يستوجب مساعدة من الاخاد.
أخد بعين الاعتبار التأثيرات الاجتماعية والبيئية للاتفاق في المفاوضات الجارية من خلال إجراءات تمكن المغرب من تفادي الأوجه السلبية..
إدراج مبادئ التنمية المستدامة في الاتفاق.

2 - حسب دراسة حديثة لوزارة التجارة والصناعة- المبادلات التجارية التي تمت في اطار اتفاقات التجارة الحرة ادت الى تكثيف العجز التجاري مع عدد من الدول-
السياسة التجارية التي اعتمدها المغرب كان لها الاثر المباشر والسريع على الميزان التجاري.
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسته على نفس النتائج لكنه أرجع الاسباب الى الحكامة وضعف التقائية السياسات الحكومية.
المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية يشكو ضعف الحكامة.

صلاح الدين المعيزي[1]

مفاوضات اتفاقية التبادل الحر: الديمقراطية على الرف

1 عضو أطاك المغرب

«كلما تم تضييق دائرة المفاوضين ومناقشة الموضوع تقنيا واستبعاد وسائل الاعلام تم تحقيق مزيد من التقدم». تلخص هذه الكلمات لمحمد رشيد الصبيحي الأكاديمي وعضو جمعية الاقتصاديين المغاربة[1] طريقة عمل الحكومة المغربية في التفاوض بشأن اتفاقات التبادل الحر.

بشأن ماذا يتفاوض المغرب؟

بشأن ماذا يتفاوض المغرب تحت الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر؟ بشأن ماذا يتفاوض نيابة عن المغاربة؟ ما هو الجدول الزمني للمفاوضات؟ لا أحد يمكنه أن يوفر إجابات دقيقة عن هذه الأسئلة. وتبقى سلطة المفاوضين المغاربة والمشاريع التي يعملون على أساسها سرا. وهذا ما أكده لنا أربعة صحفيين اقتصاديين مغاربة حيث قالوا: «ليس لدينا أي معلومات عن مضمون المفاوضات». ومع ذلك فمن شأن هذه الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر أن تهز القواعد التي تتعلق بصحتنا والغذاء والبيئة وحقوق العمال والبيانات الشخصية والمرافق العامة والتجارة والخدمات والفلاحة، وباختصار كل ما يهم عمل مجتمعنا.

ويقول خالد الطريطقي الصحافي الاقتصادي المستقل: «فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة باتفاقيات التبادل الحر فإن الغالبية العظمى من مصادري هي أجنبية أو من طرف أرباب العمل. أما من حيث الإدارة، فيجب المرور عبر مصادر لا ترغب في الكشف عن هويتها». نفس القصة يرويها زميله عماد عادل الصحفي الاقتصادي في صحيفة الاتحاد الاشتراكي اليومية: «في غياب الوصول إلى المعلومة من الجانب الحكومي فإني أتوجه إلى مصادر من المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين (جمعية المصدرين). وتوفر لي هذه المصادر معلومات عن بعض من مضمون المفاوضات «. ويضيف: «يجب أن يكون لدينا ثلاث وزراء على الأقل يمكن أن يعطونا أجوبة حول الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر: الشؤون الخارجية والتجارة والزراعة. ولكن لا يمكن الوصول إلى هؤلاء الوزراء الثلاثة بخصوص هذا الموضوع رغم أنهم يتواجدون عندما يتعلق الأمر بمواضيع أقل حساسية «.

ولا يجد محمد زينبي رئيس تحرير L'Observateur du Maroc صعوبة في اختيار كلماته حيث يقول: «الوضع غير شفاف. هناك نقص واضح في المعلومات حول هذا الموضوع. فنحن نجري وراء المعلومات التي يزودنا بها بعض المسؤولين قطرة قطرة وغالبا ما تكون مصحوبة بلغة خشبية ملحوظة حيث يقولون لنا أن الاتفاق سيكون «مناسبا»

بالنسبة للمغرب دون الخوض في التفاصيل. والوضع مشابه بالنسبة لاتفاق الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب».

1 من الغات إلى منظمة التجارة العالمية: تقرير عن المائدة المستديرة في 24 شباط 1994. رشيد محمد الصبيحي. غات المغرب الرهانات والآثار المترتبة عليها. مجلة رابطة الاقتصاديين المغاربة (عدد خاص. 1994).

«الاشتغال» على الصحافة

نظرا للشكاوى العديدة من وسائل الإعلام المغربية تنظم المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بالتعاون مع وزارة الاتصال المغربية وسفير الاتحاد الأوروبي زيارات للوفود للصحفية إلى بروكسل. وهي فرصة لكسب ود الصحافة أوكما يصطلح عليه في عالم التواصل يتم «الاشتغال» على الصحافة. ويذكّر عادل أنه «خلال إحدى الندوات التي عقدت في أكتوبر 2013 قدمت إلينا الوضعية الحالية للمفاوضات والقضايا العالقة ولكن دون الخوض في تفاصيل مضمون الاتفاق».

وقال مصطفى أزوكاح وهو صحفي اقتصادي بمجلة الآن الأسبوعية من بين الذين قاموا بهذه الزيارة أنه يحتفظ بذكرى مريرة: «لقد اكتشفت مزاج أعضاء البرلمان الأوروبي الخضر الذين يدافعون عن المغرب بينما كان برلمانيّونا الحاضرون لا يريدون أن نحضر اجتماعات اللجنة، إنها فضيحة «. وأضاف: «في الوقت الذي يدعو فيه الاتحاد الأوروبي الصحفيين يعجز المسؤولون المغاربة عن دعوة الصحفيين إلا إذا كان ذلك لإعطائهم فكرة موجزة أو لمجرد التواصل رغم أنه من حقي أن أعرف ما يتفاوض بشأنه المغرب».

المفوضية ضد الحق في المعلومة

يظهر مسار المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر التعتيم المفروض من قبل المفوضية الأوروبية على الحق الأساسي للمواطنين في الوصول إلى المعلومة. حيث لا نجد على المواقع الإلكترونية للمفوضية أو البرلمان أو موقع وفد الاتحاد الأوروبي في الرباط إلا بعض البيانات الصحفية المقتضبة فقط التي تعلن عقد جولات من المفاوضات. ويشعر النواب الأوروبيون بالقلق إزاء غموض مضمون المفاوضات. وقد قام Gilles Pargneaux النائب عن فريق الاشتراكيين والديمقراطيين مرتين بطرح أسئلة مكتوبة على المفوض عن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي حول « الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر والحصول على الأدوية في المغرب» ومحتوى «المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي[1] «. أما من الجانب المغربي فإن البرلمانيين المغاربة لا يطرحون الأسئلة ... ونظرا لمخاوف بعض أعضاء البرلمان الأوروبي والمنظمات غير الحكومية المغربية فقد قام وفد الاتحاد الأوروبي في الرباط بنشر وثيقة أسئلة وأجوبة حول الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر. ومع ذلك تبقى هذه الأجوبة في مجال العموميات ولا توفر أي شيء ملموس حول هذا الموضوع.

ومع ذلك وبعيدا عن الصورة الملائكية التي يحاول الاتحاد الأوروبي بناءها مع وسائل الإعلام المغربية تشن المفوضية الأوروبية حربا ضد الوصول إلى المعلومة مثلما يدل على ذلك المسار المتبع في مفاوضات الجيل الجديد

1 للمزيد من المعلومات حول القضيتين انظر الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر والحصول على الأدوية في المغرب. 15 أبريل 2014 .http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=WQ&reference=E-2014-003213&format=XML&language=FR

من اتفاقيات التجارة مع الولايات المتحدة وكندا واليابان الخ .... إن توفير عدد قليل من الدعوات لصحفيي الجنوب ليس كافيا ليجعل من الاتحاد الأوروبي نموذجا فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومات. وعلاوة على ذلك فإن البيانات الصحفية لبعثة الاتحاد الأوروبي في الرباط حول المفاوضات لا توفر أي معلومات جديدة لرأي العام المغربي. بل إن هذه البيانات لا تتوانى عن إدراج بعض الجمل حول بنود الميزانية التي حددها الاتحاد الأوروبي للمغرب في حين أن هذا الجانب من المسألة لا يدخل البتة في إطار المفاوضات.

تعتيم سياسي تام في المغرب

يذكرنا هذا التعتيم بذلك الذي ساد خلال التفاوض حول اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة. «تعهد ملك المغرب في نهاية الزيارة الرسمية إلى الولايات المتحدة في أبريل 2002 مع الرئيس بوش ببدء المفاوضات لإنشاء منطقة تبادل حر بين البلدين. وبحلول فصل الصيف عين العاهل المغربي وزير خارجيته منسقا و»محاورا وحيدا» لتطوير اتفاقية التبادل الحر[1]»، حسب قول نجيب أقصبي، الخبير الاقتصادي الذي يضيف: «أخيرا وبعد ما يزيد قليلا عن ثلاثة عشر شهرا وسبع جولات من المفاوضات -مفاوضات أجريت من بدايتها إلى نهايتها في جو من التعتيم الكبير على الأقل من الجانب المغربي-تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة في 2 مارس 2004 في واشنطن».

لا يعد هذا الوضع جديدا حيث اشتكى الباحث عبد الكريم بلكندوز في عام 1994 أصلا من التعتيم على المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي: «هل يمكننا بالتالي أن نعرف بالتحديد ما هو الموقف المغربي فيما يتعلق بالجانب الزراعي والصيد البحري؟»[2].

اللوبيات في الصف الأول

إذا لم يتم استشارة المواطنين فإن الشركات هي شريك في هذه المفاوضات وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب يدافع عن مصالحها بالأمس خلال اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة واليوم مع الاتحاد الأوروبي. وفي حالة الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر كانت ضغوطات خفيفة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب كافية لجعل الوزير المفوض للتجارة الخارجية يهرع في فبراير شباط الماضي إلى «طمأنة أرباب العمل[3]» على مضمون

1 نجيب أقصبي. اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة: عواقب ثقيلة على الفلاحة Revue Région et développement، عدد 23 (2006). انظر: http:// region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R23/R23_Akesbi.pdf .

2 ما هي الآثار المترتبة على جولة الأوروغواي على الفلاحة والثروة السمكية في المغرب؟ في GATT المغرب التحديات والآثار المترتبة عليها. (عدد خاص. 1994). (GATT (Maroc, enjeux et implications

3 الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر. المغرب يستعد أخيرا للمفاوضات (الطبعة رقم 4290 بتاريخ 04/06/2014) /http://www.leconomiste.com article/954696-aleca-le-maroc-prepare-enfin-les-negociations

المفاوضات. وقد تحصل أرباب العمل على إجراء تقييم الأثر قبل استئناف المفاوضات ومشاركتهم في هذه العملية. وتتمتع هذه الشركات ومجموعات المصالح التابعة لها بامتياز الوصول إلى المفاوضين المغاربة. كما كان للشركات الأوروبية الكبيرة أيضا حضور بارز أثناء هذه الجولات. ليس هناك ما هو أشد خطرا على الديمقراطية من تحالف الرأسماليين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

ويضاف إلى هذا السياق المغربي اتجاه دولي للحد من فرص الوصول إلى المعلومات عند التفاوض على الاتفاقيات التجارية. لقد أصبحت السرية القاعدة في اتفاقيات التجارة التي يجري التفاوض بشأنها من قبل المفوضية الأوروبية منذ سنوات[1]. فبدون ويكيليكس ما كانت محتويات اتفاقية مكافحة التزييف التجارية[2] واتفاقيات التبادل الحر عبر الأطلسي[3] والشراكة عبر المحيط الهادي[4] لتُكشَف للمواطنين. وقد أظهرت هذه الفضائح مدى خطورة هذه الاتفاقيات على النفاذ إلى الرعاية الصحية والثقافة والخدمات العامة. تظل قضية الديمقراطية في الشمال كما في الجنوب في قلب المعركة ضد اتفاقيات التبادل الحر هذه.

1 إقرأ Martin Pigron صمتا نحن نفاوض بدلا عنكم Le Monde Diplomatique جوان 2014 أنظر http://www.monde-diplomatique.fr/2014/06/PIGEON/50491.

2 اتفاقية مكافحة التزوير التجارية هي اتفاقية تم التفاوض عليها سرا من 2007 إلى 2010 من قبل "ناد" من 39 بلدا، بما في ذلك المغرب. تم التفاوض حولها بدلا من مناقشتها بشكل ديمقراطي لتتجاوز بذلك البرلمانات والمنظمات الدولية لفرض المنطق القمعي الذي تمليه الصناعات الترفيهية والمختبرات الصيدلية. أنظر http://www. laquadrature.net/fr/ACTA وبالنسبة للمغرب أنظر http://attacmaroc.org/?page=4&postId=390

3 اتفاقية التجارة التي يجري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 2015، التي تنص على إنشاء منطقة للتبادل الحروغالبا ما تسمى سوق الأطلسي الكبير. أنظر الحملة الدولية من أطاك أوروبا:http://attac.org/fr/node/15700

4 اتفاقية التبادل الحر المتعددة الأطراف التي يجري التفاوض بشأنها في السر من قبل اثني عشر دولة على المحيط الهادئ

Interview
حوار

نجيب أقصبي[1]

تم استجوابه (ن أ) من طرف لوسيل دوما (ل د) (Lucile Daumas)

1 اقتصادي، أستاذ في معهد الحسن الثاني الزراعة والبيطرة، الرباط

ل د: الأعمال التجارية الزراعية agrobusiness والاستحواذ على الأراضي وتركيز الملكية واستمرار الجوع في العالم هي بعض من المشاكل العالمية الكبرى للمسألة الفلاحية. هل يمكن لك أن تقول لنا شيئا عن الوضع في المغرب فيما يتعلق بهذه التحديات العالمية؟

ن أ: الوضع في المغرب لا يبعث على الاطمئنان بالرغم من المظاهر التي قد تشير إلى «الاستثناء المغربي». يجب أن نعرف أن «مخطط المغرب الأخضر» الذي هو في الواقع الاستراتيجية الفلاحية الحالية للبلاد يرتكز بشكل أساسي على منطق «الأعمال التجارية الزراعية». إنه يتبنى موقفا واضحا لصالح نموذج «الضيعات الكبرى»، ويعبئ جميع وسائل الدولة والمساعدات الدولية لتعزيزها، وهو ما يعود فعليا بالنفع على كبار الفلاحين من خلال منظومة مثيرة للإعجاب للدعم والمنح والقروض والامتيازات الضريبية ومساعدات أخرى تهدف إلى تعزيز قاعدتهم العقارية والإنتاجية.

وعلى ذكر القاعدة العقارية على وجه التحديد، فنحن نعلم أن المشكل في المغرب هو مشكل مضاعف: فمن جهة، مساحة الأرض الصالحة للزراعة في البلاد محدودة نسبيا (نحو 9.2 مليون هكتار) ولا تتيح فرصا ذات أهمية للتوسع، ومن جهة أخرى، ونظرا لعدم وجود إصلاح زراعي حقيقي لا تزال البنيات العقارية حتى يومنا هذا مقيدة بقوانين عقارية قديمة وتجزيئ مفرط للاستغلاليات (بمعدل 6 إلى7 قطع أرضية لكل استغلالية ذات مساحة 0.9 هكتار). كما لا يزال السواد الأعظم من المزارعين يفتقرون إلى الرسوم العقارية لأراضيهم ويتبعون نظام توريث كابح ... وباختصار، فإن نتيجة كل هذا هو غياب «سوق عقارية» حقيقية في المغرب، وهو ما يحد بشدة من طموحات امتلاك الأراضي وتركيزها من طرف كبار الفلاحين. لهذا السبب سعى مخطط المغرب الأخضر للتحايل على هذه المشكلة عن طريق تطوير تنظيم الفلاحين عبر «التجميع»: فمن خلال «تجميع» العشرات أو حتى المئات من صغار الفلاحين حوله، يمكن لفلاح كبير –دون أن يكون مضطرا للشراء – أن يحوز على قاعدة عقارية أكبر بكثير من تلك التي يملكها. ومن خلال دعم هذا التجميع بالمليارات، تعزز الدولة المغربية بالتالي حاليا هذا النموذج المغربي «المكيف» للاستيلاء على الأرض ... وعلاوة على ذلك، فإن الدولة المغربية لا تريد البقاء خارج المسار الدولي للاستيلاء على الأراضي. فهي تحاول على الرغم من المحدودية الطبيعية للأراضي الزراعية في المغرب، توفير بضعة آلاف من الهكتارات في جنوب البلاد لصالح مستثمرين من الخليج العربي، رغم أنها ليست على يقين من أن هذا سوف سيكون في نهاية المطاف ممكنا نظرا للمشاكل السياسية والاجتماعية الواضحة.

وأخيرا، ورغم أن مخطط المغرب الأخضر يهدف إلى أن يكون فائق الإنتاجية (حتى لو كان ذلك على حساب القواعد الأساسية لحماية الموارد الطبيعية)، فإنه يظل صامتا تماما عن الحاجة الملحة إلى الأمن الغذائي للبلاد. فهو يركز بوضوح على الإنتاج من أجل التصدير، ولا يهتم للعجز في المواد الغذائية الأساسية الذي يتراكم من سنة

إلى أخرى جاعلا من المغرب أحد كبار المستوردين في منطقة البحر الأبيض المتوسط للحبوب والبذور الزيتية والسكر... هذه الحاجيات الاستراتيجية التي تعطي بعدا مأساويا للتبعية الغذائية للبلاد. مأساويا، لأنه إذا لم يكن من الممكن الحديث عن المجاعة في المغرب اليوم، فنحن نعلم للأسف أنه عندما يتم ارساء انعدام الأمن الغذائي في بلد ما تصبح جميع السيناريوهات محتملة.

ل د: لقد دخل الاتفاق الفلاحي الذي تم التفاوض بشأنه بين المغرب والاتحاد الأوروبي طيلة ست سنوات حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2012. ما هي أهم بنوده؟

ن أ: يبقي الاتفاق على منطق عدم التوازن والاستئثار بنصيب الأسد الذي ميز كل الاتفاقات السابقة. يجب أن نعرف أنه فيما يخص التبادل التجاري في المنتجات الصناعية (الذي هو لمصلحة الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير) فقد دخل المغرب منذ مارس 2012 منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي فاتحا باب سوقه على مصراعيه للمصدرين الأوروبيين. وتبقي الاتفاقية الفلاحية التي وقعت في العام نفسه على «نظم استثناء» على وجه التحديد ضد المنتجات الفلاحية المغربية الرئيسية المعدة للتصدير (الطماطم والحوامض والقرعة السوداء ...). و»نظام الاستثناء» المعني هو في الواقع ترسانة هائلة من الإجراءات الحمائية الجمركية وخاصة غير الجمركية التي تحد بشكل كبير أي تطور للصادرات المغربية نحو الأسواق الأوروبية: الحصص والجداول الزمنية وسعر الدخول ومعايير الجودة التي أضيفت إليها مؤخرا «القيمة الجزافية للاستيراد»، والتي ليس هدفها سوى الحد من صادرات المغرب لبعض المنتجات (بدءا بالطماطم ...) من خلال قيود صارمة فرضتها لوبيات المنتجين الأوروبيين المعنيين.

وهذا هو بيت القصيد: جهاز حمائي قائم ويتكامل ليتماشى مع الاتفاقية الجديدة. وكل ما زاد على ذلك هو حشو، لأن هذه الآلية الكبرى لا تزال تجعل من شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي صفقة أغبياء ليس إلا. ما هو مدى مصداقية الخطاب حول «الوضع المتقدم» («كل شيء إلا المؤسسات» كما يقولون...)، في وقت لا نزال نواجه فيه الكثير من المتاعب لإدخال بضع أطنان إضافية من الطماطم للأسواق الأوروبية؟

ل د: من هم أهم المستفيدين من هذا الاتفاق؟

ن أ: سؤال جيد! إذ غالبا ما ننسى بفعل الوقوع في فخ المنطق «الوطني» (المصالح المغربية / المصالح الأوروبية) من هو الفائز الحقيقي من هذه الاتفاقات التي تعبئ الدولة ومواردها لفترة طويلة من المفاوضات قد تستمر لسنوات.

يمكن على مستوى الماكرو اقتصادي أن يستفيد بالتأكيد الإنتاج والتشغيل في بعض القطاعات والجهات، فضلا عن تحسين نسبي لاحتياطيات البلاد من العملة الصعبة (بشرط أن تعاد عائدات الصادرات المعنية إلى البلاد بالكامل ...). ولكن من حيث الأرباح الملموسة، ونعني بذلك العملة الصعبة نقدا، فغالبا ما تستأثر حفنة من كبار الفلاحين بحصص كبيرة جدا من الصادرات المغربية المعنية. كما «تعمل» في الواقع الدبلوماسية المغربية ومفاوضوها لصالحهم في المقام الأول لأنهم هم الذين يجنون الجزء الأكبر من» الأرباح «المحصلة، على الرغم من أن التنازلات الأوروبية لا تزال مخيبة للآمال على مستوى البلاد ككل .

ل د: ومن هم أهم الخاسرين؟

ن أ: الخاسرون هم أولئك الذين يجد المغرب نفسه مجبرا على التضحية بهم «مقابل» ما يجنيه الفائزون ... لأن الأمر يتعلق بالأخذ والعطاء ولا يجب أن ننسى ذلك. إنهم في الفلاحة صغار المنتجين للمواد المعاشية الذين تركوا لحالهم، في الوقت الذي تدعم فيه الفلاحة التصديرية ذات» تنافسية وقيمة مضافة عالية». إنهم في الصناعة آلاف المقاولات الصغيرة والمتوسطة المعرضة لمنافسة غالبا غير عادلة من عمالقة أوروبا الذين يعتبرون أن المغرب قد عاد تقريبا إلى وضعية «الباب المفتوح» التي كان عليها في فترة ما قبل الاستقلال. إنهم أيضا الصيادون الساحليون الصغار الذين تمت التضحية بهم بفعل اتفاقية الصيد البحري التي تجيز عودة الأسطول الاسباني إلى المياه المغربية مع عواقب نعرفها على حالة الموارد السمكية. إنهم كذلك مئات الآلاف من العمال الزراعيين الذين يتم إجبارهم على مواصلة العمل في ظروف القرون الوسطى بحجة المحافظة على «التنافسية» ... وتبقى هذه القائمة بعيدا على أن تكون شاملة.

ل د: تتضمن اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ في 2006 جانبا فلاحيا. ما هو تأثيره؟ وما الذي يمكن أن ينجر عن الاتفاقية العابرة للأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالنسبة للمغرب إذا ما تم التوقيع عليها؟

ن أ: قلنا ما يكفي في وقته أن اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة هي اتفاقية تم تحديدها أساسا لاعتبارات سياسية تخدم فقط المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وقت معين. وقد كنا في الواقع نعرف تماما أن المغرب لم يكن على الاطلاق مجهزا ليستفيد منها بالشكل الذي كان يوعد بها، بل أنه بالخصوص سوف يخسر الكثير بسبب مبدأ «الأخذ والعطاء» مرة أخرى. وإذا كانت «المنافع» الممنوحة للمغرب ستبقى

افتراضية إلى حد كبير، فإن تلك التي منحها بلدنا للولايات المتحدة ستكون سريعة جدا وملموسة جدا وبالأحرى مدمرة. واليوم في الواقع، أي بعد أكثر من ثماني سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، ها هي النتائج أمامنا. بين عامي 2006 و 2013، نجح الأميركيون في زيادة صادراتهم إلى المغرب من 9،5 إلى 28،7 مليار درهم، في حين أننا مازلنا نصارع من جانبنا لزيادة صادراتنا إلى الولايات المتحدة من 2،2 إلى 7،6 مليار درهم، بحيث أن عجزنا التجاري مع هذا «الشريك» الخاص جدا تضاعف ثلاث مرات خلال نفس الفترة وارتفع من 7 إلى 21 مليار درهم ... لا أظن أننا في حاجة إلى مزيد من التعليقات!

ل د: الفلاحة شأن لا يهم الفلاحين فقط بل عامة الشعب، حيث أن كمية وجودة ما نضعه في أطباقنا يتوقف على الفلاحة. ما هو أثر هذه الاتفاقية الفلاحية من وجهة النظر هذه؟ وكيف تتم ترجمتها فيما يتعلق بالسيادة الغذائية؟

ن أ: إن المشكلة في الواقع ليست كمية فقط ولكن «نوعية» أيضا. إذ لابد أن نعرف ماذا نستورد من الولايات المتحدة وما ينطوي عليه ذلك أحيانا حتى لصحتنا. فعلى سبيل المثال، وحتى نبقى في إطار الفلاحة، يجب علينا أن نعرف أنه منذ هذه الاتفاقية، فاضت علينا الذرة الأمريكية التي يعلم الجميع أنها المادة الخام الرئيسية لتربية الدواجن، وبالتالي لإنتاج اللحوم البيضاء (التي تسمى «لحوم الفقراء» ...). ونحن نعلم جيدا أن هذه الذرة هي من « المنتجات المعدلة وراثيا» بشكل كامل. وبالتالي، فإن المواطنين المغاربة يستهلكون اليوم «الكائنات المعدلة وراثيا» بكثافة من خلال اللحوم البيضاء دون إخبارهم أو على الأقل طلب رأيهم ...إن انعدام الأمن الغذائي في البلاد بالتالي لا يطرح فقط من حيث توفر وسهولة الوصول إلى الغذاء، ولكن أيضا من حيث الجودة وتأثيرها على صحة المستهلكين. كل هذا يهدد السيادة الغذائية للبلد بشكل خطير. وباختصار فإن الحصيلة سلبية جدا وتدفعنا إلى التساؤل كيف حدث كل هذا. لقد كان هذا في الواقع ممكنا لأن الدولة التي تقرر في هذا الأمر هي دولة استبدادية تخدم مصالح معينة ولا تكلف نفسها عناء معرفة رأي أولئك الذين يمكن لهم تنويرها وإفادتها. لنقل أنه من أجل تلبية الجنون الجيوسياسية للبائس الشهير جورج بوش أدخلت الحكومة المغربية البلاد في صفقة كارثية لم ننته بعد من دفع ثمنها الباهض.

ل د: يلخص مخطط المغرب الأخضر اليوم الخطوط العريضة للسياسة الفلاحية المغربية. لقد تم اعتماده في 2008 في حين كانت المفاوضات بشأن الاتفاقية الفلاحية مع الاتحاد الأوروبي جارية. فهل هو مجرد تكييف للسياسة الفلاحية المغربية مع متطلبات ومستتبعات هذا الاتفاق أم أنه دليل على نظرة أكثر شمولا على المدى البعيد للمستقبل الفلاحي للمغرب؟

ن أ: إن مخطط المغرب الأخضر هو أولا مخطط يندرج في إطار استمرار السياسات الفلاحية التي طبقت في المغرب منذ ستينيات القرن العشرين. فمن «سياسة السدود» إلى اتفاقيات التبادل الحر مرورا ببرامج التكييف الهيكلي الفلاحية في الثمانينات، بقيت الاتجاهات الرئيسية هي نفسها والتي تدعم كبار الفلاحين على حساب المزارعين الصغار والمتوسطين، والزراعات التصديرية على حساب الزراعات المعاشية، ومن ثم الأمن الغذائي للبلد، وتدعم أنظمة الاستغلال الإنتاجوي على حساب الزراعة العائلية والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما تدعم بعض المناطق المتميزة ولكنها قليلة ومحدودة (المدارات المسقية) على حساب غالبية الفضاء القروي والغالبية العظمى من القرويين المحكوم عليهم بالتهميش والتخلف المستمر. وليس مخطط المغرب الأخضر من وجهة النظر هذه سوى استمرارا كاريكاتوريا للخيارات الدائمة التي أقرتها الدولة على مدى عقود مع النتائج التي نعرفها ... إن «اتفاقيات التجارة» منذ أول «اتفاقية شراكة» مع «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» لعام 1969 إلى آخر اتفاقية تسمى «التبادل الحر» كانت دائما توقع من طرف الدولة كأدوات في خدمة السياسة الفلاحية المعمول بها، وخصيصا لتوفير منافذ وضمان فتح الأسواق أمام المنتجات المخصصة التصدير التي تشجع بشكل منظم.

يندرج الاتفاق الفلاحي الأخير ضمن هذا المنطق الذي يهدف خصوصا إلى دعم الركيزة الأولى لمخطط المغرب الأخضر التي يصطلح عليها الفلاحة «التنافسية ذات قيمة مضافة عالية» ... والمشكلة هي أنه كما سبق وأشرنا أن هذا الاتفاق يبقى حمائيا للغاية خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات «التنافسية وعالية القيمة المضافة» التي يطورها المغرب حاليا بقوة وهو التالي قادر على تصديرها بكميات كبيرة إلى الأسواق الأوروبية. يمكننا أن نقول في ظل طموحات مخطط المغرب الأخضر في هذا المجال أن آخر اتفاقية فلاحية مع الاتحاد الأوروبي من المرجح أن تعوقها بدلا من أن تشجعها. إن المفارقة التي يمكن أن نشهدها على مدى السنوات القليلة المقبلة هي أنه بدون فرص كافية في الأسواق الأوروبية (التي لا تزال رغم كل شيء الأقرب والأكثر ربحا) سيتم إغراق السوق المحلية بمنتوجات تفوق قدرتها على الاستيعاب مع خطر انخفاض الأسعار وانخفاض دخل الفلاحين ... وهذا على الأقل ما بدأ يحدث بالفعل هذا العام مع الحوامض التي ارتفع إنتاجها (بعد توسيع المساحات في السنوات الأخيرة) إلى أكثر من 2 مليون طن في حين أن الأسواق الخارجية بالكاد توسعت تبعا لذلك. سوف تظهر المفارقة بأكثر قسوة عندما نجد أنفسنا مجبرين على تخفيض أسعار البرتقال والطماطم ومدفوعين لاستيراد المزيد من القمح والزيت أو السكر وربما بالثمن الأغلى ... إنه الضلال المبين!

عمر أزيكي

قصة الطماطم...

اعتمد الاتحاد الأوروبي في دجنبر 2013 السياسة الفلاحية المشتركة للفترة 2014-2020. وفي أبريل عام 2014 أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي، من جانب واحد ودون تفاوض، تدابير التنفيذ المترتبة عن هذا الإصلاح الذي ينطبق على الدول خارج الاتحاد بما في ذلك المغرب اعتبارا من 1 أكتوبر 2014.

وتشمل هذه التدابير تعديل أحكام سعر دخول الفواكه والخضروات من الدول الأجنبية[1]. يتعلق الأمر باستبدال آلية التعشير المحددة على أساس القيمة الحقيقية للسلع بمقدار جزافي عند الاستيراد يتم تحديده على أساس متوسط أسعار المنتجات المستوردة والمسوقة في 49 سوقا تمثيلية داخل الاتحاد الأوروبي فضلا عن إجمالي الكميات المستوردة. ومن شأن هذا التغيير أن يؤدي إلى رفع رسوم الدخول وبالتالي، الحد من حجم الواردات. وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المغربية مما سيجعلها أقل «تنافسية» بكثير في السوق الأوروبية التي اتخذت فعلا منحى تنازليا بسبب الأزمة.

دخلت اتفاقية تحرير المنتجات الفلاحية والصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2012. ويؤكد هذا الاتفاق على الإجراءات التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الواردات من المغرب عن طريق تعزيز تدابير الحماية غير الجمركية: نظام الحصص والجدول الزمني للتصدير وسعر الدخول.

يتمتع المغرب بموجب هذه الاتفاقية فيما يخص الطماطم[2] بحصة تصدير سنوية تبلغ 240،000 طن موزعة بين أكتوبر ومايو مع سعر دخول اتفاقي (46.1 أورو / 100كلغ) وإعفاء من الرسوم الجمركية. وتتمتع الكميات المصدرة خارج هذه الحصة بتخفيض قدره 60٪ من الرسوم الجمركية أي دفع 5.7٪ بدلا من الـ 14.4٪ المسجلة في التعريفة الجمركية المشتركة على أساس أسعار دخول منظمة التجارة العالمية والتي تتغير على مدار السنة على سبيل المثال من 62،6 يورو / 100 كيلوغرام في أكتوبر إلى 112،6 يورو / 100 كيلوغرام في ابريل[3]. وعلى الرغم من هذا النظام القاهر، تمكن المصدرون المغاربة في موسم 2012-2013 من تصدير حوالي 390،000 طن من الطماطم لأسواق الاتحاد الأوروبي فقط، أي 150،000 طن زائدة عن الحصة الثابتة المقدرة بـ 240،000 طن حسب الاتفاقية. وهذا الفائض هو المستهدف من خلال الأحكام الجديدة للمقدار الجزافي عند الاستيراد التي اتخذت تحت ضغط من المنتجين الأوروبيين الكبار.

سيكون من الصعب أن يتأثر المصدرون المغاربة الكبار بهذه القيود الجمركية للاتحاد الأوروبي والتي سوف تؤثر أولا على أصحاب حصص التصدير الصغيرة أي مزارعي الطماطم المتوسطين والصغار الذين سيتم

1 http://ec.europa.eu/agriculture/cap-post-2013/implementation/pdf/1451/c-2014-1451_fr.pdf

2 تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يستوعب 85٪ من الصادرات المغربية من الطماطم و 80٪ وتقريبا من قيمتها تأتي من فرنسا واسبانيا.

3 الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي المطبق في موسم 2013-2014 http://web2.eacce.org.ma /

إخراجهم من دائرة التصدير. فهم بالفعل ليسوا كثيرين لأن تكاليف تجهيز الأراضي[1] والمدخلات[2] مرتفعة جدا ناهيك عن الحاجة إلى الأراضي والمياه. وهذا العدد القليل مرجح إلى مزيد الانخفاض بسبب الإجراءات الجمركية الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

سيكون لمصدري الطماطم الكبار الامكانيات لتنويع إنتاجهم وأسواقهم في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي (روسيا وكندا والدول الاسكندنافية والخليج وأفريقيا). كما أنهم يتلقون المساعدات التي لا يستفيد منها صغار الفلاحين: بلغ مقدار الإعفاءات الضريبية 4 مليار درهم والإعانات 2.800 مليار في عام 2013.

إلا أن المنتجين المصدرين الرئيسيين استغلوا هذا القرار الأحادي من الاتحاد الأوروبي لمحاولة انتزاع المزيد من التنازلات من الحكومة المغربية. إذ أنهم يطالبون بتعميم العقود محددة المدة (CDD) متعللين بأن الأنشطة الفلاحية موسمية بشكل كامل[3]. كما أنهم يرفضون تحقيق المساواة بين الأجر الأدنى الفلاحي (Smag) مع الأجر الأدنى الصناعي (Smig)[4]. نسبة 12٪ فقط من العمال الزراعيين مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS). كما أن المصدرين يلوحون في إطار تعبئتهم الحالية ضد التدابير الأوروبية بشبح فقدان الشغل ويعلنون عن أرقام جنونية[5]. إنها ذريعة لتبرير هجومهم ضد النقابيين (التسريحات الجماعية للعمال) واستباق مطالبهم ووضعهم في موقف دفاعي: لا يمكن المطالبة بالحقوق في وقت حتى العمل ليس مضمونا!

وضع هذا التحرك من جانب واحد للاتحاد الأوروبي الحكومة المغربية في موقف حرج في وقت اختتمت فيه للتو الجولة الرابعة من المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم 11 ابريل 2014. وقد ذكرت الإدارة المغربية بطريقة دبلوماسية ممثلي الاتحاد الأوروبي أن هذا الإجراء مخالف لاتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وللمادة 20[6] منها ولقواعد منظمة التجارة

.....

1 يقدر مبلغ الاستثمار لتركيب هكتار على الأقل من 300,000 درهم للبيوت المغطاة بالخشب و 400,000 درهم للبيوت المغطاة بالمعدن دون احتساب ثمن الأرض.

2 تقدر التكاليف السنوية المباشرة بما لا يقل عن 400,000 درهم للهكتار الواحد بالنسبة للطماطم المستديرة. وبين 500,000 و 600,000 درهم للهكتار الواحد بالنسبة للطماطم الصغيرة (الكرز والكوكتيل). تتطلب هذه الأخيرة المعدة حصريا للتصدير برنامج تسويق محددا مسبقا لا يمكن إلا لمجموعات المصدرين الكبار توقيعه.

3 أعد مشروع مرسوم (رقم 14/02/15) من قبل وزير التشغيل يحدد مجالات النشاط والحالات الاستثنائية التي يمكن أن تمضى فيها العقود المحددة المدة. www.sgg.gov.ma

4 أبرم اتفاق في أبريل 2011 (في سياق حركة 20 فبراير) بين النقابات والحكومة وأرباب العمل لتحقيق المساواة بين الأجر الأدنى الفلاحي (Smag) مع الأجر الأدنى في القطاعات الأخرى (SMIG). ولكن من دون متابعة إلى الآن. يبلغ مقدار الأجر الأدنى الصناعي 2333 درهم شهريا مقابل 1.648 درهم للأجر الأدنى الفلاحي Smag. عشية 1 مايو 2014 قررت الحكومة المغربية الزيادة في الأجر الأدنى الفلاحي والأجر الأدنى الصناعي بـ 10٪ موزعة على سنتين (5٪ في يوليو 2014 و 5٪ في يوليو 2015).

5 "سوف يولد النظام الجديد الذي يدخل حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2014 نقصا في الصادرات بحوالي 130,000 طن وفقدان 30,000 منصب شغل قار وهو تقدير يعتبره المهنيون متدنيا". L'Economiste , عدد 4269 بتاريخ 2014/05/06. وهذا يعني أن قطاع إنتاج الطماطم في البيوت المغطاة (5,500 هكتار) سيمر بسنة بيضاء وسيصبح جميع العاملين بها (30,000) عاطلين عن العمل. صريحات لا سند لها!

6 تقضي المادة 20 من اتفاقية الشراكة انه على الطرف الراغب في تغيير قوانينه بخصوص السياسة الفلاحية أن يعلم لجنة الشراكة مسبقا.

العالمية. وسعى مسؤولون أوروبيون لطمأنة الحكومة المغربية مدعين أن الأحكام الجديدة كانت ذات صبغة تقنية أكثر منها تجارية وسيتم أخذ المخاوف المغربية بعين الاعتبار.

وهذا يعطينا لمحة عما ستكون عليه «مطابقة القوانين مع المكتسبات الأوروبية» التي تعد واحدة من الركائز الأساسية للمفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر، وكيف يمكن أن تُفرض القوانين الجديدة للاتفاق عبر الأطلسي. الاتحاد الأوروبي يفرض والمغرب ينفذ.

د. عثمان ملوك[1]

التبادل الحر وصحة المواطنين: تقريع اتفاقيات سامة

1 منسق الائتلاف العالمي للولوج للعلاج (ITPC) عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعضو في جمعية مكافحة الإيدز (ALCS) في المغرب. هذا النص هو ملخص كلمته في مؤتمر افتتاح الجامعة العاشرة لربيع أطاك المغرب. الذي عقد في مايو 2014

التَزمتُ منذ منتصف التسعينات بمكافحة الإيدز في جمعية مكافحة الإيدز (ALCS)[1]. وبدأت من أوائل سنوات 2000 العمل على قضايا النفاذ إلى العلاج في الائتلاف العالمي للولوج للعلاج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ITPC-MENA)[2]. ويقوم هذا التحالف بحملة من أجل وصول الناس في الجنوب إلى علاج لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز. وهذه المعركة ضرورية أيضا بالنسبة لأمراض أخرى بما في ذلك جميع الأمراض المزمنة (التهاب الكبد الفيروسي ب و ج والسرطان، الخ) التي لا يزال علاجها مكلفا للغاية. وقد دفعني هذا الصراع إلى العمل على العلاقة بين الملكية الفكرية والحصول على العلاج. وكانت أول معركة لنا ضد اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة في عام 2002.

التعسف في استعمال حق الملكية الفكرية

كثيرا ما يتساءل الناس عن العلاقة بين الحصول على الأدوية واتفاقية تجارية. واستلزم الأمر بعض الوقت ليدرك البعض أن اتفاقيات التبادل الحر لها تأثير مباشر على صحة المواطنين. إن درجة حماية الملكية الفكرية في بلد ما في الواقع لها تأثير على سعر وتوافر الأدوية وعلى التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا والصناعة الدوائية المحلية (الهندسة العكسية).

ويعد الاهتمام بهذه القضايا في سياق دولي يتميز بسوء استعمال مبدأ الملكية الفكرية مواكبا جدا. إن المبدأ الأساسي للملكية الفكرية هو الحصول على الحق الحصري في استغلال الاختراع مقابل كشف جزء منه. فإذا اخترعت شيئا يجب عليك أن تطلع عليه الناس وليس لديك الحق في الاحتفاظ به لنفسك إلى الأبد. فمبدأ العلم مبني أيضا على التقاسم حتى خلال فترة الحماية وذلك للسماح بتطوير العلوم. وللحصول على الحق الحصري (الحماية عبر براءات الاختراع)، من الضروري أيضا أن يستجيب الاختراع إلى معايير صارمة لبراءات الاختراع: حيث يجب عليها أن تثبت التجديد (لا يمكن إسداء براءة اختراع لشيء قديم) والخلق (الاكتشافات العرضية أو التعديلات الطفيفة على الموجود لا يمكن أن تحصل على براءة اختراع) كما يجب أن يكون الاختراع قابلا للتكرار صناعيا (لا يمكن منح براءات الاختراع عن كائن حي أو النباتات وغيرها). ورغم ذلك نشهد اليوم حالة من سوء استخدام حقوق الملكية الفكرية. وكمثال ملموس: اخترع الأسبرين كمضاد للالتهابات ولكن بعد بضع سنوات اكتشفت مختبرات أن هذا الجزيء يمكنه علاج أمراض أخرى. لا يمكن اعتبار هذا اختراعا ولكنه اكتشاف. غير أن قانون الولايات المتحدة يمكن هذا الاكتشاف من براءة اختراع لمجرد أننا قمنا بتغيير الجرعة أو الصيغة من سائلة إلى صلبة وهذا ما يعد سوء استخدام للملكية الفكرية. ويرجع ذلك إلى الأزمة التي تشهدها صناعة المستحضرات الصيدلانية. فبعد

1 أنظر http://alcs.ma/

2 أنظر http://www.itpcmena.org/

طفرة السبعينات التي تميزت بالاختراعات شهدت الاختراعات في مجال الصيدلة انخفاضا حادا. وأصبح سوء استخدام نظام البراءات نداء للشركات متعددة الجنسيات لمواصلة تحقيق أرباح ضخمة دون الابتكار. لذا نعم لمبدأ الملكية الفكرية القائل لا للإساءة.

استعراض قوة الشركات متعددة الجنسيات

قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 كانت الدول تحدد مستوى حماية الملكية الفكرية وفقا لمستوى تقدمها. وقد انتظرت الدول الصناعية تحقيق مستوى عال من التنمية لتعزيز تشريعاتها تدريجيا. وقد تحقق هذا المستوى من التطور عن طريق نسخ ابتكارات حققت في أماكن أخرى. ومن جانبها فإن غالبية البلدان النامية لا تمنح براءات اختراع على المستحضرات الصيدلانية.

عرفت أنظمة حماية الملكية الفكرية تغييرا جذريا في أواخر القرن العشرين. منظمة التجارة العالمية هي أكبر اتفاقية للتبادل الحر في العالم وقد كانت الملكية الفكرية ضمن هذا الهيكل متعدد الأطراف جزءا من اتفاقية التجارة. إن هذه المسألة بالنسبة للمتخصصين في مجال الملكية الفكرية لا تنضوي تحت إطار التجارة وليس من الضروري أن يتطرق لها ضمن هذا الهيكل أو في سياق الاتفاقيات التجارية وإنما في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

لقد كان وجود مفاوضات حول الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية نتيجة للضغط من قبل صناعة الأدوية (فايزر، على وجه الخصوص) وصناعة الترفيه (مثل ديزني) والتكنولوجيات الجديدة (IBM). تجد الدول الأعضاء اليوم نفسها ملزمة بمنح براءات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية بسبب الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أو اتفاق تريبس (TRIPS) الذي تم التفاوض بشأنه في إطار منظمة التجارة العالمية. وينص الاتفاق على وضع معايير لحد أدنى من الحماية يجب مراعاتها من قبل جميع البلدان الأعضاء وتعديل التشريعات الوطنية لتتوافق مع الالتزامات الدولية لمنظمة التجارة العالمية.

تنص تريبس على ضرورة الالتزام بحماية منتجات وعمليات تصنيع الأدوية من خلال براءات الاختراع. وتمتد مدة الحماية لـ 20 سنة. وبموجب هذا الاتفاق فإن تصنيع وتسويق صيغة جنيسة من جزيء حاصل على براءة اختراع أمر مستحيل خلال فترة الحماية ولصاحب براءة الاختراع الحق في احتكار إنتاج وتسويق منتجاته. ونتيجة لذلك سوف يكون هناك تأخير في تسويق الأدوية الجنيسة ودخولها حيز المنافسة مع المنتج الأصلي.

تقنيات العار

وما إن انتزعت الشركات متعددة الجنسيات حماية براءات الاختراع الأولى من خلال منظمة التجارة العالمية حتى شرعت في طلب المزيد. فقد لجأت إلى اتفاقيات من قبيل «تريبس+» ((TRIPS+ (التي تذهب إلى أبعد من الحماية المطلوبة من قبل

تريبس) والتي تمنح فترات حماية أطول. منذ ذلك الحين تقاسمت دول الشمال مهمة توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر وتبعا لذلك كانت اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان من جهة ودول الجنوب من جهة أخرى.

تتعمد أحكام هذه الاتفاقيات حول الملكية الفكرية إطالة احتكار سوق الدواء من قبل الشركات متعددة الجنسيات وتأخير تسويق الأدوية الجنيسة التي غالبا ما تكون أرخص. وتعتبر الملكية الفكرية أيضا حسب هذه الاتفاقيات استثمارا. وهكذا فإن أي إجراء تتخذه وزارة الصحة لتجاوز براءة اختراع (مثل إصدار الترخيص الإجباري) وهو تمش يسمح به القانون المغربي والاتفاقيات الدولية (تريبس) يمكن اعتباره «نزعا للملكية» ويصبح عرضة للعقوبات. وتشمل هذه الاتفاقيات تقنيات تسمى «تريبس+» لتمديد فترة براءة الاختراع. نعدد فيما يلي خمسة من أكثر التقنيات المستخدمة:

1. تمديد منطقة براءات الاختراع: وهي براءات الاختراع لاستخدامات جديدة للجزيئات القديمة. على سبيل المثال: يتم تسجيل استخدام جديد من الأسبرين على أساس أنه براءة اختراع جديدة.

2. تمديد مدة الحماية: وهي تعويض محتمل عن أي تأخير في دراسة البراءة أو إصدار ترخيص للتسويق من قبل السلطات الصحية في بلد ما. وهو إجراء يهدف إلى تسريع فحص البراءات وبالتالي لتمرير براءات اختراع مسيئة وغير شرعية.

3. حصرية «المعلومات السرية» للتسجيل. يرفض أصحاب براءات الاختراع تقديم البيانات السرية المطلوبة لإصدار ترخيص لتسويق (التسجيل) جنيس الدواء المنشئ في حين أن الوصول إلى هذه البيانات يقلل من سعر تكلفة الدواء الجنيس ويجنب إعادة التجارب السريرية المخالفة لآداب مهنة الطب. ويعد هذا الشرط الأخير خطيرا لأنه يؤخر الوصول إلى الأدوية الجنيسة لصالح الأدوية المنشئ. لقد تم تضمين هذا الشرط في اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت في عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2006. ويتضمن التشريع الجديد حول الأدوية هذه الحماية.

4. حظر الواردات الموازية. ويهدف هذا لمنع بلد من استيراد الأدوية المنشئ من بلد مجاور حيث طرحها صاحب البراءة في السوق بسعر أقل. ممارسة لا تنافسية مسيئة ومحظورة عموما في العديد من القوانين.

5. التدابير الحدودية: المراقبة على الحدود للمواد الأولية اللازمة لصنع دواء جنيس أو مراقبة الجنيس ذاته المستورد من الهند على سبيل المثال. يهدف هذا الإجراء إلى خلق خلط بين الأدوية الجنيسة والمقلدة. إذ لا أحد يريد أن يستهلك أدوية مغشوشة ولكن مثل هذه الإجراءات تعقد إلى حد كبير الوصول إلى الأدوية الجنيسة. تعرّض كل الأطراف المشاركة في هذه «التجارة غير الشرعية» المفترضة إلى غرامات باهظة من المفترض أن تردع مراكز الشراء وشركات النقل الدولية. وبحكم الأمر الواقع يصبح النقل لحساب مستوردي الأدوية الجنيسة أو صانعيها

عملا محفوفا بالمخاطر.

6. تقييد اللجوء إلى تراخيص الاستخدام الحكومية أو التراخيص الإجبارية. يعادل استخدام دواء متحصل على براءة اختراع من قبل دولة مصادرة استثمار قامت به شركة أدوية. وتحتفظ هذه الأخيرة بحقها في مقاضاة البلد المعني حتى وإن كانت البلاد تستخدم هذا الدواء بموجب الترخيص الإجباري المترتب عن اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية. وتنص مرة أخرى اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة على هذا الاحتمال الذي له عواقب وخيمة على صحة المواطنين.

مع جميع أحكام اتفاقية التبادل الحر من نوع تريبس+ بين المغرب والولايات المتحدة يمكن أن تصل مدة حماية براءة الاختراع من 27 إلى 37 سنة وهي مدة طويلة جدا! إن تطبيق شرط الدولة الأكثر تفضيلا[1] المحدد من طرف منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يجعل جميع الدول تستفيد من نفس المزايا التي سيتحصل عليها المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة لا أحد يريد إجراء دراسة تأثير حول الحصول على الأدوية في المغرب ناهيك عن الجانب المغربي. ومع ذلك كان هذا الاتفاق موضع انتقاد قوي من التقارير الوطنية الرسمية مثل اللجنة المالية في البرلمان حول سعر الأدوية ومؤخرا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن وضع الصحة في المغرب. ومع ذلك يمكن للمرء الرجوع إلى اتفاقيات تبادل حر أخرى وقعتها دول أخرى مع الولايات المتحدة لمعرفة التأثير على النفاذ إلى الأدوية. وقد كلف توقيع هذه الاتفاقيات ماليات دول الجنوب باهظا. فقد ارتفع الإنفاق على المنتجات الصحية في كولومبيا إلى 919 مليون دولار بعد توقيع اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة. وعرفت بيرو نفس الوضعية: حيث عرفت فاتورة الأدوية ارتفاعا بـ 200 مليون دولار منها 110 مليون دولار على حساب الأسر. أما الأردن فقد عانى من جانبه الآثار المترتبة على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة على مستويين. أولا لوحظت زيادة قدرها 17٪ في غضون خمس سنوات في فاتورة الدواء التي تدفعها الدولة وثانيا عرفت الأدوية الجنيسة في السوق ركودا بسبب شرط حماية المعطيات الخصوصية. وبالتالي، انخفضت 76٪ من الأدوية المنشئ في المجال العام رغم أنها لا تستخدم في شكلها الجنيس.

1 بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإنه لا يمكن من حيث المبدأ للبلدان أن تميز بين شركائها التجاريين. إذا منحت دولة مزية خاصة (عن طريق خفض معدل الرسوم الجمركية على أحد منتجاتها على سبيل المثال) يجب عليك القيام بنفس المعاملة مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين. المصدر: wto.org

مفارقتا الدولة الاثنتان

لا تؤثر هذه الاتفاقيات على صحة المواطنين فقط بل وتعوق الوصول إلى المعرفة أيضا. تم تغيير قانون الملكية الفكرية المغربية بعد سنة من التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005[1]. وهكذا غير المغرب تماما نظام الملكية الفكرية دون إجراء أي حوار وطني. ويتخالف في الواقع هذا النص الموصوف بالعصري تماما مع مستوى تقدم البلاد. فمن وجهة نظرنا في الائتلاف العالمي للولوج للعلاج تعتبر التشريعات الهندية والبرازيلية فيما يخص هذا الموضوع أكثر تقدما من النصوص الأوروبية أو الأمريكية لأن أولويتها هي حماية المواطنين مع ضمان الحقوق المشروعة للمخترعين. وهذا هو السبب الذي يدفعنا لاعتبار اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة شكلا من أشكال الإمبريالية (التدخل من خلال اتفاق ثنائي في النظام التشريعي للدولة من خلال الالتفاف على النواب المنتخبين) وهو ما يعود بالفائدة ليس فقط على الولايات المتحدة ولكن أيضا على غيرها من البلدان المتقدمة.

تسلط اتفاقيات التبادل الحر هذه الضوء على اثنتين من المفارقات التي يعيشها المغرب حاليا. الأولى على المستوى الدولي: حيث كانت المملكة رئيس المجموعة الأفريقية في مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001 وكان المغرب هو صوت القارة في الدفاع عن الحصول على العلاج ومقاومة ضغوط الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى التي تنتهج نهجا صارما فيما يتعلق بالملكية الفكرية. ومن المخيب للآمال أن نفس البلد يمارس عكس ما كان ينادي به منذ بضع سنوات. أما الثانية فهي على المستوى الداخلي: حيث يتم الترويج للأدوية الجنيسة من جهة (سياسة وزارة الصحة تدعو لاستخدام الأدوية الجنيسة) ويتم خلق حواجز جديدة أمام توفرها من جهة أخرى.

أوقفوا مفاوضات الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر!

ونظرا لهذه الحقائق هل ينبغي التعبئة للحصول على اتفاقية شاملة ومعمقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي تشمل ضمان الحصول على العلاج للمواطنين المغاربة في اتفاق واضح «نظيف» دون تريبس+؟ أو هل يجب علينا الضغط لجعل الحكومة المغربية تتصدى للمشروع ليتم التخلي عن الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر؟ إن السعي للتفاوض حول صفقة «جيدة» سيكون من وجهة نظري مضيعة للوقت ويبدو أن الخيار الثاني هو الأفضل. لا يوجد اتفاق «مثالي» ولن يوجد، إذ يجب ألا ننسى أن الدافع الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو الدفاع عن صناعته والحقيقة اليوم أن الأوروبيين «يصدرون» الابتكار ونحن «نستهلكه». وسوف يفعلون كل شيء لحماية مصالح صناعة الأدوية والمحافظة على الأرباح الضخمة وهو ما يتنافى مع مصالح الصحة العامة. يمكننا الاستئناس بحالة

1 تم تمرير قانون الملكية الصناعية في عام 2005

جنوب أفريقيا أو تايلاند التي قاومت الضغط أثناء مفاوضات اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة. ويمكن أن نأخذ مثالا على ذلك التعبئة التي وقعت في الهند ضد اتفاقيات التبادل الحر. ولكن كل شيء يتوقف على مستوى التعبئة في المغرب.

على الرغم من أن محتوى مفاوضات الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر وتفاصيلها تبقى سرية تكفي قراءة الاتفاقات السابقة للاتحاد الأوروبي أو تلك التي يجري التفاوض بشأنها حاليا خاصة مع تايلاند والهند والتي سربت نصوصها على الانترنت للحصول على فكرة عما تحتويه. وبالإضافة إلى ذلك فمع علم الاتحاد الأوروبي بأن المغرب أكثر انصياعا بكثير من الهند حول هذا الموضوع فقد يطلب أكثر في إطار مفاوضاته مع بلدنا.

يكرر المغرب من خلال التفاوض الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي الوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها في مفاوضات اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. والاتحاد الأوروبي لن يهدينا أكثر مما أهدتنا الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر شبيه بمن أحضر سكينا لمعركة مسدسات. وكما لاحظ أحد المفاوضين الكولومبيين بشأن مفاوضات اتفاقية التبادل الحر بين بلاده والولايات المتحدة فإن الدولة الأغنى تأتي بمشروعها والبلد النامي يبدأ التفاوض دون إعداد أو دراسة التأثير. كما أنها اتفاقيات لا ديمقراطية لأنها تجرى في سرية مطلقة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأوروبي أن اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب لم تنفعه وهو ليس البلد الوحيد في هذه الوضعية. حيث لم تستفد بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية التي وقعت اتفاقيات التبادل الحر مع الدول المتقدمة من هذه الاتفاقات. لذلك يجب علينا أن نطالب بوقف المفاوضات حول الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر لأنها غير متكافئة وغير ديمقراطية.

حالة علاج التهاب الكبد الفيروسي نوع ج وسوفوسبوفير: 600 ألف مريض مغربي محرومون من هذا الدواء

سوف لن يكون بإمكان الـ 625 ألف مريض مغاربي الذين يعانون من التهاب الكبد الفيروسي نوع ج الوصول إلى سوفوسبوفير الذي يمثل واحدا من أولى العلاجات ضد هذا المرض التي تُتناول عن طريق الفم في شكل أقراص والذي يمكن أن يشفي تماما من العدوى في غضون 12 أسبوعا. لقد أصدر المختبر الأمريكي Gilead ترخيصا طوعيا لتوفير هذا العلاج بتكلفة منخفضة إلى 91 دولة ذات دخل منخفض ومتوسط. لكنه استثنى المغرب و50 دولة أخرى من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط من هذه العملية. ويقدر أن استبعاد المغرب من هذا الترخيص سيكلف الحكومة ما لا يقل عن 790 مليون دولارا إذا كان يرغب في علاج سكانه المصابين بهذا العلاج الجديد. وبعيدا عن تعزيز فرص الحصول على الأدوية فإن هذا الترخيص الطوعي المبني على مبادرة من Gilead يشكل تهديدا رئيسيا للوصول إلى علاج التهاب الكبد الفيروسي نوع ج. ففي المغرب وحده يقع التكفل بـ 000 2 مريض

فقط من قبل وزارة الصحة.وبالنظر للأسعار التي تتطلبهاGilead يمكن للمرء أن يتصور أن إنتاج سوفوسبوفير معقد للغاية. إلا أنه وفقا لمختلف الخبراء فإن إنتاج سوفوسبوفير لمدة 12 أسبوعا من العلاج يتكلف 100 دولار فقط. ويلاحظ أن Gilead تواجه صعوبة في الحصول على براءة اختراع في العديد من البلدان خاصة مع وجود شكوك حول ابتكار سوفوسبوفير على المستوى الجزيئي. فهو في الواقع تعديل طفيف على دواء قديم وهو في نظر العديد من القوانين الوطنية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية لا يعد في الحقيقة اختراعا في حد ذاته. وهذا ما يفسر وجود عدة طلبات لإلغاء براءة اختراعه في عدة بلدان مثل الهند وتايلاند. وقد ألغى مكتب براءات الاختراع في مصر بالفعل براءة اختراع سوفوسبوفير مرتين لعدم وجود التجديد والابتكار. لذلك يجب النضال من أجل ألا يمنح المغرب براءة اختراع لهذا الدواء.

ميمون الرحماني[1]

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي: الاختلالات المالية والتداين

1 عضو أطاك / لجنة إلغاء ديون العالم الثالث

وقع المغرب منذ عدة سنوات عدة اتفاقيات للتبادل الحر خاصة مع الدول الأقوى اقتصاديا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد كانت هذه الاتفاقيات غير متكافئة وزادت من سوء أوضاع الاقتصاد المغربي، التي تضررت بشدة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تقبع مؤشرات اقتصاده الكلي في منطقة الخطر: عجز تجاري هيكلي وعجز مزمن في الميزانية واحتياطيات النقد الأجنبي في انخفاض متواصل ونسبة ديون في ارتفاع مستمر.

إن الوضع مقلق بشكل خاص لأن المغرب لا يزال يلتجئ إلى الخارج لتمويل عدد من المشاريع (في كثير من الأحيان لا لزوم لها ومفروضة مثل مشروع القطار فائق السرعة الذي يربط بين طنجة والدار البيضاء) التي لن تستفيد منها بشكل كبير سوى الشركات الدائنة وخصوصا تلك التي وقعت اتفاقيات تبادل حر أو «تعاون» لتنفيذ السياسات والبرامج المتفق عليها بصورة مشتركة. وهذا هو الحال هنا مع دول الاتحاد الأوروبي.

الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

تم توقيع أول اتفاقية للتجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في عام 1969 بعد مفاوضات بدأت منذ عام 1963. وقد تم توسيع النطاق التجاري البحت لهذه الاتفاقية مع الاتفاقية الثانية المبرمة في عام 1976، والتي انتهت أواخر عام 1978 وتضمنت «المساعدة» الاقتصادية والمالية.

وقد توصل الطرفان بعد سنة من مؤتمر برشلونة في عام 1995 إلى عقد اتفاقية سميت باتفاق شراكة ميزت نهاية التخفيضات الجمركية التدريجية على السلع الصناعية في 1 مارس 2012. وينص هذا الاتفاق على الإنشاء التدريجي لمنطقة للتبادل الحر بما يقوي انفتاح السوق المغربية ومواصلة توسيع مجالات «الشراكة» لتشمل مختلف قطاعات الاقتصاد: التعاون الصناعي وتعزيز وحماية الاستثمار والفلاحة والصيد البحري والنقل والطاقة والبيئة والتعليم والتكوين والتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الخ.

وقد تحصل المغرب في عام 2008 على وضع «الشريك المتقدم» مع الاتحاد الأوروبي كجزء من برنامج «لدعم المغرب في عملية التقارب التنظيمي» الذي يحدد الأولويات خاصة فيما يتعلق بالمعايير الصناعية والصحية والصحة النباتية وفي مجالات الصيد البحري والنقل البحري وإدارة موارد المياه وكذا التشغيل والتغطية الاجتماعية. وقد تم بالفعل إجراء بعض الأعمال في المناطق النموذجية مثل الخدمات المالية (التأمين) والمشتريات العامة. ويهدف وضع الشريك المتقدم والبرامج التي يحتوي عليها أساسا إلى «تحقيق اندماج متقدم للاقتصاد المغربي في اقتصاد الاتحاد الأوروبي!»

إن عزم الاتحاد الأوروبي على إخضاع الاقتصاد المغربي لا يتوقف عند هذا الحد حيث تم في عام 2012 إطلاق «مفاوضات» للتصديق على اتفاقية تبادل حر سميتب»الشاملة والمعمقة». كما تميز العام 2012 علاوة

على ذلك بتوقيع الاتفاقية الزراعية بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي أطلقت المفاوضات بشأنها في عام 2006 والتي تهدف إلى الإسراع في تحرير التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية.

أي تمويلات لأي سياسات؟

وقع المغرب والاتحاد الأوروبي في يوليو 2010 «البرنامج الإرشادي الوطني» 2013-2011 وهو برنامج تمويل بمبلغ يصل إلى 580.5 مليون يورو بزيادة قدرها 18٪ عن البرنامج الإرشادي الوطني 2010-2007. ويشمل البرنامج سياسات إدارة حماية الغابات وإصلاح الإدارة المالية والإدارة العامة.

كما منحت المفوضية الأوروبية المغرب أيضا 80 مليون يورو في إطار برنامجدعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (1SPRING) الذي (بطريقة أو بأخرى) يدعم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في عملية الإصلاحات الديمقراطية. ونحن نعرف جيدا ما تعنيه «عملية الإصلاح الديمقراطي» بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إنها ببساطة المسار القسري لتحرير جميع قطاعات الاقتصاد وفتح الأسواق أمام المنتجات الأوروبية؛ وهذا يتطلب بعض «الاستقرار السياسي» وبالتالي حكومة ليبرالية موالية للاتحاد الأوروبي وقادرة على تنفيذ توصيات المؤسسات الأوروبية! وفي هذا الإطار بالذات حصل المغرب أيضا في عام 2011 على لقب «شريك من أجل الديمقراطية» من الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في وقت فرضت فيه المملكة المغربية على الشعب دستورا «جديدا» مملى من أعلى دون نقاش شعبي حقيقي ووقع التصديق عليه من قبل استفتاء محل تساؤلات كبيرة. كما تم في نفس الوقت قمع أي معارضة محتملة بما في ذلك حركة 20 فبراير والصحفيون الناقدون والحركات الاجتماعية التقدمية الخ.

البرنامج الإرشادي الوطني (PIN)

البرنامج الإرشادي الوطني هو وثيقة برمجة للحصول على مساعدات من المفوضية الأوروبية. كما أنه يبين تطور العلاقات الثنائية والوضع في البلاد ووتيرة تنفيذ الاتفاقيات. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يحلل بالتفصيل أهداف كل أولوية.

حددت وثيقة الاستراتيجيات لكل بلد بالنسبة للمدة 2013-2007 خمسة مجالات ذات أولوية: تنمية السياسة الاجتماعية والتحديث الاقتصادي والدعم المؤسسي والحكامة الجيدة وحماية البيئة.

كان التأثير فيما يخص المسألة الاجتماعية ضئيلا جدا واستمرت رقعة عدم المساواة الاجتماعية وبين المناطق في الاتساع. كما لا يزال الحد من التفاوتات والمساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات بحاجة للتطوير والتحسين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة الكبيرة في عدد العاطلين عن العمل وخاصة الشباب حاملي الشهادات تبين بوضوح

1 برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (SPRING). ويهدف إلى توفير مزيد من الدعم لبلدان البحر الأبيض المتوسط الجنوبية التي تشارك في مسار الإصلاحات الديمقراطية.

أن هذه السياسات الأوروبية لم تحقق النتائج المتوقعة.

وفيما يخص النقاط الأخرى حول تحديث الاقتصاد وحماية البيئة والحكامة الجيدة والدعم المؤسسي فإن النقطة الأكثر أهمية والتي قد يكون لها تأثير كبير فهي بالتأكيد مثل ما أكده الاتحاد الأوروبي «الالتقاء بين التشريع المغربي والمكتسبات المجتمعية»! وبعبارة أخرى فإن معظم القوانين المغربية وقع استلهامها من النظام القانوني والمؤسسي الأوروبي (خصوصا الفرنسي) لا سيما فيما يتعلق بالتشريع حول الصفقات العمومية والتدبير المفوض والشراكات بين القطاعين العام والخاص الخ. ويبقى الهدف بالطبع هو تبسيط التشريعات للسماح للشركات الأوروبية بالوصول بسهولة إلى السوق المغربية. كما مكنت تدابير أخرى مثل التدبير النشيط للديون شركات الاتحاد الأوروبي من احتكار أكثر المناطق الاستراتيجية للمملكة، مثل «سامير» -SAMIR (مصفاة النفط) والتدبير المفوض لتوزيع الماء والكهرباء في معظم المدن الكبرى وتدبير قطاع النفايات السائلة والصلبة وجزء من تدبير النقل الحضري خصوصا التراموای الجديد وشركة اتصالات المغرب الخ.

ويخشى أن تتسبب هذه «الملائمة للتشريعات مع المكتسبات المجتمعية» في الملائمة التلقائية للقوانين بمجرد أن تتغير القوانين في الاتحاد الأوروبي دون التسبب في أي نقاش أو أي قرار من الطرف المغربي1. وهذه المسألة أكثر إثارة للقلق في المفاوضات الحالية لاتفاقية التبادل الحر عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فإذا تم التوقيع عليه فإنه سيغير شروط الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تغييرا جذريا. وإذا كانت المخاوف من الحركات الاجتماعية الأوروبية عالية فهناك أيضا ما يدعو إلى إيلاء اهتمام وثيق بهذه القضية على هذا الجانب من البحر الأبيض المتوسط وذلك لأنه من المحتمل جدا أن تكون آثار هذه الملائمة كارثية بأتم معنى الكلمة.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فحدث ولا حرج، حيث لم يمنع إنشاء مؤسسات مختلفة مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تواصل القمع اليومي. وما اعتقال وسجن الناشطين والصحفيين إلا خير شاهد على ذلك. كما تنتهك حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع وحرية الصحافة وكرامة المواطنين باستمرار رغم أن النصوص التي وقعها الطرفان تتحدث عن «تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية» و «حرية التعبير بما في ذلك في المجال السمعي البصري وحرية تكوين الجمعيات والتجمع2». ولكن لن تكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها ذكر هذه المسألة «للذكرى» من دون أن تثير انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع أي ردة فعل من الشركاء الأوروبيين.

1 لقد كان هذا هو الحال في كل مرة يتوسع فيها الاتحاد الأوروبي من 15 عضوا في 1995 إلى 27 اليوم دون أن يتم إعادة التفاوض على بنود الاتفاق. كان هذا هو الحال أيضا في الآونة الأخيرة مع تأثيرات إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي غيرت شروط اتفاقية الزراعة دون أن يتم إعادة التفاوض. أنظر الفصل حول الزراعة.

2 أنظر خاصة خطة العمل 2013-2017.

خطة عمل المغرب والاتحاد الأوروبي 2013-2017

تهدف خطة العمل الجديدة المغرب / الاتحاد الأوروبي 2013-2017 التي وقعت في ديسمبر كانون الأول عام 2013 إلى تعزيز «اندماج الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المغربية في تلك في الاتحاد الأوروبي»! وبعبارة أخرى فهذا يعني بكل بساطة تبعية الاقتصاد المغربي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، وهذا هو لب اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة التي هي قيد التفاوض حاليا. وهو ما عبر عنه ملك المغرب جيدا في خطاب العرش في 30 يوليو 2014: « يولي المغرب أهمية كبرى لنجاح المفاوضات الجارية، من أجل التوصل إلى اتفاق للتبادل الحر شامل وعميق، كإطار للتقارب أكثر بين المغرب وأوروبا، ولإدماج الاقتصاد المغربي في السوق الداخلي الأوروبي..»

إن تحقيق أهداف هذا المخطط مثل سابقيه سوف يمر من بين أمور أخرى عبر سلاح الدَّيْن من خلال أدوات التمويل مثل «مرفق الاستثمار في الجوار» و «المرفق الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة» فضلا عن قروض من البنك الأوربي للاستثمار.

تشير خطة العمل من الناحية الاقتصادية البحتة إلى «السعي لتحقيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتمويل» ونجد من بين التدابير المتوخاة إصلاح صندوق المقاصة ونظام دعم أسعار الطاقة وبعض المنتجات الغذائية بما يضمن «تخفيف العبء المالي وضمان الاستدامة المالية العامة». وهذا يعني بكل وضوح تطبيق سياسات التقشف التي تهدف إلى الحد من الإنفاق العام على ظهور المواطنين الذين يدفعون الفاتورة. يضاف إلى كل ذلك إصلاح نظام التقاعد الذي من شأنه أن يثقل دخل الموظفين والأجراء ويؤثر على وضعهم الاجتماعي الراهن والمستقبلي.

اتفاقية التبادل الحر واستفحال العجز التجاري

رغم محاولة المغرب تنويع علاقاته التجارية من خلال التوجه نحو أفريقيا وأمريكا وآسيا يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك المفضل. إذ تمثل التجارة مع الاتحاد الأوروبي أكثر من 50٪ من إجمالي التجارة الخارجية. وتأتي فرنسا وإسبانيا على رأس قائمة الشركاء التجاريين بـ 32٪ و 26٪ من المبادلات مع منطقة اليورو تباعا في عام 2011.

أما بالنسبة للصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي فتمثل 111,8 مليار درهم في عام 2013 مقابل أكثر من 190,7 مليار درهم من الواردات الأوروبية.

في سياق اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تصل الصادرات المغربية إلى حوالي 30 مليار درهم في حين تجاوزت الواردات 75 مليار درهم ليكون بذلك الميزان التجاري للمغرب مع الاتحاد الأوروبي في عجز كبير يصل إلى 45 مليار درهم في عام 2011 و 51,4 مليار درهم في عام 2012 أي 25٪ من العجز الإجمالي.

وعلاوة على ذلك انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أوروبا بشكل كبير بسبب الأزمة التي تجتاح

الاتحاد الأوروبي منذ عام 2008 وخوصصة معظم المؤسسات العامة الأكثر ربحية وأنه لم يعد هناك تقريبا أي شيء للبيع للمستثمرين الأجانب اللذين لا يمثلون الآن سوى ٪57 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

لقد عمقت اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا واتفاقية أكادير بشكل عام العجز التجاري للمغرب الذي تجاوز 200 مليار درهم في عام 2012 أو ٪24 من الناتج الداخلي الخام المغربي. ويتأتى ٪32 من هذا العجز أي 63,9 مليار درهم من المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر الموقعة. وقد عرف هذا العجز انخفاضا طفيفا في عام 2013 إلى ما يقرب 197 مليار درهم. وهكذا تضاعف أربع مرات ونصف (4,5) في ظرف 10 سنوات!

العجز التجاري الهيكلي (2007-2013)

السنة	2007	2008	2008	2010	2011	2012	2013
الواردات (مليار دولار)	261,2	326,0	326,0	297,9	386,1	386.1	379.2
الصادرات (مليار دولار)	125,5	155,7	155,7	149,5	175,0	184,6	182,8
الرصيد (مليار دولار)	-135,7	-170,3	-170,3	-184,4	-182,8	-201,4	-196,4
نسبة التغطية	48,0	47,8	47,8	50,2	48,9	47,8	48,2
النسبة المائوية من الناتج الداخلي الخام	22,0	24,7	24,7	19,4	22,8	24,5	23,8

يضاف إلى هذا العجز التجاري الهيكلي عجز الموازنة المزمن الذي يزيد من تفاقم مستوى تداين المغرب. وقد استنفد كلا العجزان احتياطيات الصرف التي هي الآن في أدنى مستوى لها ولا تغطي بالتالي سوى 4 أشهر و 18

يوما من الواردات في حين كانت هذه التغطية 11,5 شهرا في عام 2005 (انظر الجدول أدناه). ونظرا لهذا الوضع المالي الحرج للغاية تلتجئ الحكومة المغربية أكثر فأكثر إلى أسواق الديون الخارجية.

الانخفاض المتواصل لاحتياطات الصرف

السنة	05	06	07	08	09	10	11	12	13
احتياطيات الصرف (مليار درهم)	066	191	208	197	193	193	169	145	150
التغطية أشهر/الواردات	10	9	8	6	6	6	4	4	4

تفاقم الدين العام:

بلغ حجم الدين العام المغربي في أواخر عام 2013 مجموع 678,8 مليار درهم، أي ما يمثل ٪77,8 من الناتج الداخلي الخام[1]. ووفقا للتقديرات الرسمية سوف يصل إلى ٪79 من الناتج الداخلي الخام بحلول نهاية عام 2014 و ٪81 في عام 2015. وتبلغ حصة الدين العمومي الخارجي 28,8 مليار دولار أو ٪26,9 من الناتج الداخلي الخام وهو أعلى مستوى له منذ أزمة الديون التي ميزت الثمانينات. أما بالنسبة للدين العمومي الداخلي فقد بلغ 444,1 مليار درهم.

وبهذا يكون المغرب واحدا من أكثر الدول مديونية في المنطقة العربية بعد الإمارات العربية المتحدة (٪141 من الناتج الداخلي الخام) ولبنان (٪137 من الناتج الداخلي الخام) ومصر (٪90 من الناتج الداخلي الخام) و قطر (٪82 من الناتج الداخلي الخام).

وتعد فرنسا أول دائن ثنائي للمغرب بـ ٪17,8 من إجمالي الدين الخارجي. كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو أيضا واحد من الدائنين الرئيسيين للمغرب (٪12,2 من الديون الخارجية).

الدين هو آلية حقيقية لنقل ثروة هائلة من الجنوب إلى الشمال لفائدة رؤوس الأموال الأجنبية وللدول الغربية وشركاتها متعددة الجنسيات والأوروبية بشكل خاص. وقد دفع المغرب 163,2 مليار درهم[2] إلى الخارج كخدمات دين سنة 2013، أي ما يعادل ٪38,5 من الميزانية العامة للدولة و 12,6 أضعاف ميزانية الصحة و 3,5 أضعاف ميزانية التعليم و٪83,3 من عائدات الضرائب.

1 بلغ الناتج الداخلي الخام للمغرب لسنة 2013 (قاعدة 1998) 872,791 مليار درهم.

2 يمثل هذا المبلغ رقما قياسيا غير مسبوق منذ أواخر الثمانينات. فقد ارتفع إلى 47.4 مليار درهم، أو ٪40.9 مقارنة بعام 2012

وعلاوة على ذلك دفع المغرب إلى الخارج 157,9 مليار درهم بين 1983 و 2013 (أي ما يمثل أكثر من 10 مرات الدين الأصلي) وبقي بذمته نحو 29 مليار دولار.

يواصل المغرب منذ عام 1996 سياسته المعروفة باسم "التدبير النشيط للديون" التي تهدف إلى خفض الديون العمومية الخارجية. أما الآلية الرئيسية لهذه السياسة فهي تحويل الديون إلى استثمارات في القطاعين العام والخاص وخاصة مع الدول الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ...).

تحويل الديون إلى استثمارات عمومية يترجَم في اتفاق بين الدول الدائنة والمغرب، يتم بمقتضاه إلغاء مبلغ الديون المتخلدة بذمة المغرب بشرط أن يخصص المبلغ الملغى لتمويل المشاريع العمومية المتفق عليها مع الدول الدائنة. أما بالنسبة لتحويل الديون إلى استثمارات خاصة فإن المستثمر (شخص ذاتي أو معنوي) يشتري الديون من الخارج بالعملة الأجنبية ويكون سدادها في المغرب بالعملة المحلية بسعر مخفض ويستعمل المال المجموع لشراء أسهم شركة قائمة أو إنشاء شركة جديدة.

لقد مكن تحويل الديون لاستثمارات الشركات الأوروبية من احتكار أكثر القطاعات الاستراتيجية: الماء والكهرباء والصرف الصحي والنقل الحضري الخ.

ما يمكن استنتاجه إذن هو أن اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي فشلت في الحد من العجز وتنظيف الاقتصاد المغربي بل وساهمت في دفع الوضع نحو الأسوأ. فتطبيق اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق سيعمق العجز وسوف يؤدي إلى تعزيز سياسات التقويم الهيكلي والتقشف. ولن تقتصر هذه السياسات على جوانب الاقتصاد الكلي أو قطاعات التصدير فقط بل ستشمل جميع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي حتى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

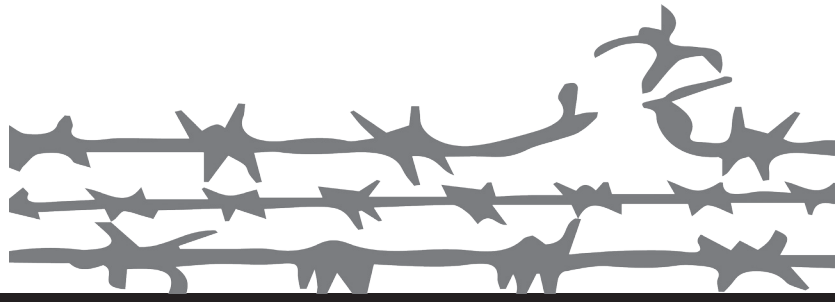

لوسيل دوما[1]

حركة الأشخاص: تبادل في اتجاه واحد

1 عضو أطاك / لجنة إلغاء ديون العالم الثالث

التاريخ: 18 يونيو 2014. «بدأ الهجوم في وقت مبكر يوم الاربعاء من نحو 400 من المهاجرين غير الشرعيين الذين حاولوا عبور سياج من السلك الثلاثي بعلو سبعة أمتار يحيط بالمدينة. «لم يتمكن أي منهم من الدخول إلى الأراضي الإسبانية»، وقال محافظ مليلة في بيان أن حوالي 150 مهاجرا «بقوا معلقين على السياج أو نزلوا بين الحواجز» [1]

تم تدعيم الحدود بين المغرب والجيبين الإسبانيين المتواجدين في الأراضي المغربية، سبتة ومليلية في عام 1995 بسياج فاصل مزدوج، أصبح ثلاثيا بعد ذلك وبعلو 6 إلى 7 أمتار ومجهزا بكاميرات للرؤية الليلية ورادارات وأسلاك شائكة ذات شفرات حادة كشفرات الحلاقة. لقد تم وضع آلة حرب حقيقية ضد المهاجرين هناك. وعلى الرغم من هذا تتمكن أقلية من العبور أثناء هجمات جماعية. أما البعض الآخر وهم الأغلبية فيجب عليهم العودة على أعقابهم وغالبا ما يكونون قد أصيبوا بجروح خطيرة للغاية، وكثيرا ما تعبر قوات إنفاذ القانون الإسبانية أو المغربية الحدود لجلب المهاجرين الذين عبروا سرا[2].

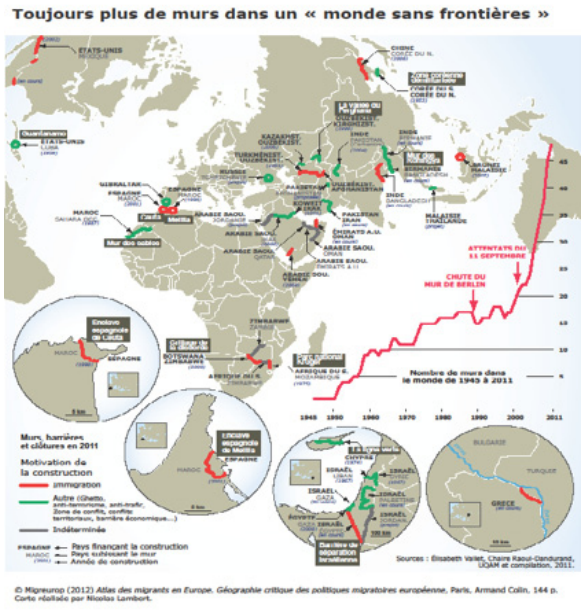

© Migreurop (2012) Atlas des migrants en Europe. Géographie critique des politiques migratoires européenne, Paris, Armand Colin, 144 p. Carte réalisée par Nicolas Lambert.

المزيد من الجدران في «عالم بدون حواجز»

لسنة 1995 أهمية رمزية. فهي السنة التي تم فيها إطلاق الشراكة الأورومتوسطية في برشلونة والتي كان مفترضا بها جعل البحر الأبيض المتوسط «منطقة سلام وازدهار مشترك» و «حوار بين الشعوب والثقافات». ألم يجدوا شيئا أفضل من الحواجز لتشجيع التبادل والحوار؟

ومنذ ذلك الحين، و بعد اتفاقيات تبادل حر وسياسة حسن الجوار، مرورا بالشراكة المتقدمة، لم تتراجع سياسة غلق الحدود هذه. تبين الخريطة أعلاه كيف تتزايد منظومات الحد من تنقلات الناس في وقت تتضاعف فيه اتفاقيات

1 "مهاجرون معلقون على السياج" 18 يونيو 2014 [على الإنترنت] http://www.20min.ch/ro/news/monde/story/25836226. يمثل هذا النوع من الأخبار حدثا متكررا لما يقرب من 20 عاما المحاولات المتكررة لاجتياز الأسوار عنوة على فترات غير منتظمة. وتكون مرفوقة في كل مرة بعدد من القتلى والكثير من الجرحى والاعتقالات وعمليات الترحيل.

2 يمكننا أن نرى تنفيذ هذه الممارسة من خلال الفيلم على الرابط التالي: http://vimeo.com/109010316

التبادل الحر في العالم. حتى أن جدارا فاصلا جديدا هو قيد الإنشاء على الحدود الشرقية للمغرب، بين المغرب والجزائر.

خصص الاتحاد الأوروبي في بداية شهر يونيو عام 2014، مرة أخرى، 10 مليون يورو لمساعدة اسبانيا على تعزيز تدريع الحدود حول سبتة ومليلة، وبالتوازي مع ذلك أطلق في أبريل2013 نظام " Closeye" كجزء من وكالة فرونتكس (Frontex)[1]" للمراقبة الجوية لمضيق جبل طارق باستعمال التكنولوجيات المتقدمة من طائرات دون طيار إلى الأقمار الصناعية الذكية.

وهكذا، وفي الوقت الذي يتم فيه التفاوض حول حرية حركة البضائع والسلع، وتتم فيه تغطية المغرب بمناطق الأوفشور، وهي مناطق انعدام القانون على الاراضي المغربية تسمح للمستثمرين الأوروبيين باستغلال كثيف للعمالة المحلية وإعادة تصدير الإنتاج والأرباح، أصبحت الحدود بين المغرب والاتحاد الأوروبي مقفلة أكثر من أي وقت مضى أمام جميع الأفارقة بما في ذلك المغاربة.

قد يتساءل المرء مثلما فعل كلير روديبه[2] إن لم تكن هذه الأجهزة تخدم هدفا سياسيا (حول موضوع الأمن وأسطورة التهديد الذي تمثله الهجرة) واقتصاديا (أنها مكلفة للغاية بالنسبة للبلدان التي تستعملها ولكنها مربحة جدا لصناعات التسليح وبعض الشركات الأمنية[3] متعددة الجنسيات) عوضا عن إغلاق فعلي للحدود في وجه هامش قليل من سكان أفريقيا يرغبون في العبور. "يبدو الأمر كما لو أنه بدلا من جلب الأمن الموعود يكشف كل نظام مراقبة جديد عن العيوب وأوجه القصور في سابقيه ويبرر الذي سيليه.[4]"

عدد المهاجرين المتوفين أو المفقودين في المتوسط (في السنة)

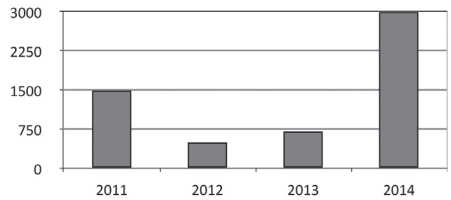

المصدر: UNHCR/OIM, لسنة 2014، إحصائيات منتصف سبتمبر 2014

1 فرونتكس: الوكالة الأوروبية للتعاون العملي حول الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد

2 كلير روديبه (Xénophobie business : à quoi servent les contrôles migratoires (Cahiers libres)، أكتوبر 2012.

3 مثل شركة G4S التي تنتقدها حملة BDS (المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات) على تدخلها في جهاز إغلاق الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل وفي السجون الإسرائيلية.

4 كلير روديبه المرجع السابق

ومهما يكن من أمر فإن هذه الحواجز المتعددة، التي يمكن الحكم على آثارها المميتة من خلال الرسم البياني أعلاه، تهدف عمدا للإيذاء والقتل وتحدث اضطرابا في المفردات المستخدمة من قبل الاتحاد الأوروبي لوصف علاقتها مع المغرب ك «شريك مميز» في سياق «سياسة الجوار» و «الوضع المتقدم» مانحا إياه كل مزايا الاتحاد الأوروبي «إلا المؤسسات».

وضع متقدم مقارنة بماذا؟

سنجد من الان فصاعدا بين الشركاء المتوسطيين للاتحاد الأوروبي، في إطار «مسار برشلونة»، شركاء عاديين وشركاء متميزين. مثل إسرائيل التي تتمتع أيضا بوضع الشريك المتميز أو تونس بن علي التي استفادت أيضا من هذه التسمية.

فهل تم وضع الشركاء في حالة منافسة بهذه الطريقة؟ أو هل يجب علينا بدلا من ذلك اعتبار هذا الوضع مكافأة رمزية للخدمات الجليلة التي قدمها المغرب، من خلال فتح أراضيه للمستثمرين الأوروبيين وحراسة حدود أوروبا؟ هل يكون الوضع المتقدم جوابا بعد عشرين عاما من طلب المغرب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي قدمه الحسن الثاني منذ عام 1987؟ إنها وجهة نظر غير محتملة، حتى انها لم تثر نفس الجدل الساخن الذي أثاره طلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي.

على أي حال يعرض هذا الوضع «المتقدم» الرغبة في المزيد من الاندماج وتبادل أفضل بين الكيانين. وهذه هي على الأقل الصورة التي يتم عرضها على الجمهور.

تبادل بدون تنقل: إغلاق الحدود

لاشك أن المبادلات هي الأهم، حيث يستند المشروع كله على وضع الصيغة النهائية لمنطقة تبادل حر بين الكيانين، والتي أصبحت حقيقة واقعة منذ نهاية عام 2012 (باستثناء المكون الزراعي الذي هو موضوع اتفاق منفصل[1]). ولكن التبادل الحر الموصوف اليوم في جولة جديدة من المفاوضات «بالشامل والمعمق» لا ينطبق إلا على السلع ورأس المال فقط. أما فيما يخص البشر فالحدود تزداد إغلاقا كل يوم. وتستمر القوانين الجديدة في التراكم مشكّلة مراجع مبهمة تسير دائما في اتجاه الاغلاق والعسكرة المتزايدة للحدود أمام شعوب الجنوب[2] (تعتبر حرية الحركة في الاتجاه الآخر مفيدة بالضرورة) كما تتزايد عمليات الترحيل ومشاركة البلدان النامية أكثر من أي وقت مضى في إغلاق حدودها على حساب مواطنيها.

1 أنظر مساهمات جيب أقصبي وعمر ازيكي حول هذا الموضوع في هذا الكتاب

2 أحصى فريق إعلام ومساعدة المهاجرين في الفترة ما بين يونيو 2013 ومايو 2014 ما لا يقل عن 13 نصا ولائحة صادرة عن البرلمان الأوروبي بشأن مسألة الهجرة. وفي الوقت نفسه. 52 نصا (قوانين ومراسيم وأوامر) نشرت في الرائد الرسمي الفرنسي. [على الأنترنيت] http://www.gisti.org/

تعد وكالة فرونتكس، التي أنشئت في عام 2004 من أجل تنسيق السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، الأداة الرئيسية لهذه السياسة وتتمتع بميزانيات كبيرة[1]. ولكن على الرغم من هذا ينص تقريرها السنوي أن العبور غير الشرعي من جميع حدود الاتحاد الأوروبي ارتفع من 72500 إلى 107000 حالة بين 2012 و 2013، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 48٪[2]. تعود هذه الزيادة، دون مفاجأة، إلى عمليات النزوح الجماعي للسوريين الفارين من الحرب والقنابل.

أما فيما يخص الجانب الغربي من البحر الأبيض المتوسط، فالتقرير يشير إلى أن الأرقام ظلت مستقرة في عام 2013 مع الكشف عن 6800 حالة عبور غير شرعية ثلثاها تمت عبر حدود سبتة ومليلة[3]. وهذا على الرغم من تعدد البرامج المنفذة مثل برنامج EUROSUR الذي أطلق في ديسمبر كانون الاول عام 2013 والذي يجمع كافة البيانات على حدود الاتحاد الأوروبي وGMES (المرصد العالمي للبيئة والأمن) وهو أداة أوروبية لرصد حركة الأشخاص عبر الأقمار الصناعية ونظام LIMES (رصد الأرض والبحر من أجل البيئة والأمن) أو نظام CLOSEYE الذي ذكرناه آنفا. إن التطور التقني للمراقبة لا يساهم في تضاءل محاولات العبور وللتأكد من ذلك يكفي إلقاء نظرة على عدد الوفيات الذي يستمر في الارتفاع[4] كما أنه لا يستعمل لإنقاذ القوارب التي تواجه صعوبات في البحر.

التبادل دون التنقل: عمليات الترحيل

يبقى منع حرية التنقل نحو أوروبا دائما على جدول الأعمال، وتظل عمليات الترحيل إلى البلدان الأصلية أو بلدان العبور واحدة من أدوات إغلاق أوروبا أمام جيرانها مهما كانت درجة «تقدمهم بالنسبة لها».

اشتهر المغرب للأسف بطرد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى الجزائر وموريتانيا ولكن وضعه كشريك «متقدم» في علاقة بأوروبا ودور حارس الحدود لا يعطي أي امتياز لمواطنيه في هذه المسألة، بل على العكس من ذلك يجعل قربه من أوروبا عمليات الطرد أسهل وأكثر تواترا.

هكذا، تم إعلان أكثر من 12000 مغربي أشخاصا غير مرغوب فيهم في أوروبا في عام 2013 بما في ذلك أكثر من 3900 تم ترحيلهم قسرا. وقد بنت اسبانيا من جانبها مركزي ايواء في الناظور وبني ملال للقاصرين

1 وصلت ميزانيتها إلى 93950 مليون يورو في سنة 201 [على الأنترنيت]
http://frontex.europa.eu/assets/About_Frontex/Governance_documents/Budget/Budget_2013.pdf

2 Frontex, Annual risk analysis 2014, Frontex, Varsovie, mai 2014

3 انظر الورقة حول هذا الموضوع في الفصل المخصص للزراعة

4 تم تسجيل 25000 حالة وفاة في 20 سنة منها 4000 في الـ 5 سنوات الماضية و 2000 في سنة 2011 وحدها. حول هذا الموضوع أنظر الاحصاء المروع الذي قام به غابرييل ديل غراندي. على صفحته قلعة أوروبا [على الأنترنيت] fortresseurope.blogspot.it.

لتمكينها من الالتفاف على القانون، الخاص بها، الذي يحظر طرد أو ترحيل أي قاصر ليس له بنية إيواء في بلاده.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الضغوطات مستمرة وقوية من الاتحاد الأوروبي على المغرب لحمله على توقيع الاتفاق العام لإعادة القبول الذي من شأنه أن يغطي جميع البلدان الأوروبية وجميع المهاجرين غير المقبولين، مغاربة كانوا أم لا، والذين يفترض أن يكونوا قد دخلوا إلى أوروبا من المغرب. وتم توقيع «شراكة من أجل التنقل»(كذا) في حزيران عام 2013، تربط بوضوح المرونة في منح التأشيرة، لفئات معينة من المواطنين المغاربة، بنتائج المفاوضات بشأن اتفاق إعادة القبول والذي «يقدم أيضا أحكاما متعلقة برعايا بلدان أجنبية أخرى1». لا تزال هذه المسألة واحدة من محاور المفاوضات الجارية بشأن الاتفاقيات الشاملة والمعمقة للتبادل الحر، وفق منطق منظمة التجارة العالمية التي تريد أن يكون تنقل الناس جزءا من الاتفاقات التجارية. لكن يبدو، اعتمادا على مصادر مطلعة، أن المغرب مازال لم يحصل إلى اليوم على تفاصيل تخص طبيعة ومدى المرونة المقترحة.

التبادل دون التنقل: التأشيرات

لا تعادل رغبة المغرب الصادقة، في موضوع مراقبة الحدود الجنوبية لأوروبا، معاملة تفضيلية للمغاربة. فالتقرير السنوي لفرونتكس 2014 يبين أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يرفض على نطاق واسع طلبات التأشيرة من بلدان المغرب العربي. وتملك الجزائر الرقم القياسي العالمي بـ 27٪ من رفض مطالب التأشيرة في حين يحل المغرب في المركز الرابع مع ما يزيد قليلا عن 10٪.

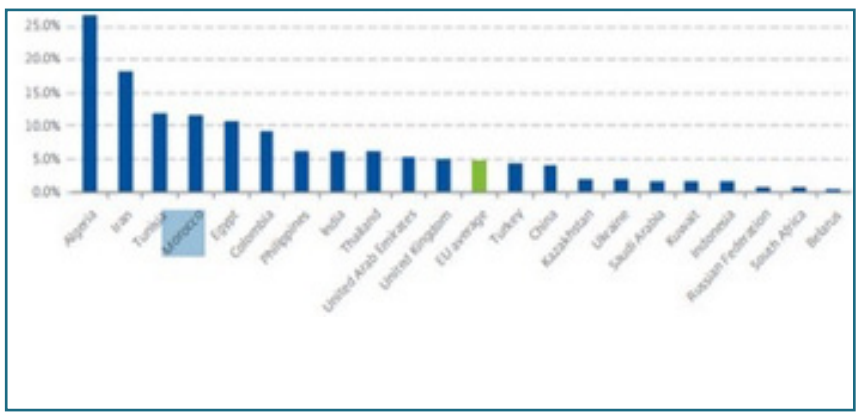

ترتيب البلدان العشرين الأولى حسب نسبة رفض مطالب التأشيرة

1 إعلان مشترك حول إقامة شراكة تنقل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. بروكسل. 2013.
http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607_declaration_conjointe-maroc_eu_version_3_6_13_fr.pdf [على الأنترنيت]

ومع ذلك فهذه الأرقام تبقى نسبية، حيث أن رسوم التأشيرة (60 يورو للحصول على تأشيرة عبور أو إقامة القصيرة و 99 يورو للحصول على تأشيرة إقامة طويلة) باهظة جدا وغير قابلة للاسترداد في حالة رفض التأشيرة. كما أنه من أجل وضع ملف الحصول على التأشيرة يجب أخذ موعد عن طريق الهاتف قبل عدة أسابيع، كما أن قائمة الوثائق المطلوبة لا نهاية لها. أكثر من ذلك فالكثير من الناس لا يجرؤون حتى على تقديم طلباتهم خوفا من إضاعة الوقت والمال.

وعليه فإن الوضع المتقدم هو ليس فقط «كل شيء إلا المؤسسات» ولكن أيضا « كل شيء إلا حرية التنقل». قد يكون المغرب شريكا مميزا ولكن المغاربة لا يزالون أشخاصا غير مرغوب فيهم وتعليق العمل بالتأشيرة ليس مدرجا على جدول الأعمال. بل وأكثر من ذلك « يمكن للاتحاد الأوروبي أن ينظر في كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة الشاملة مع الدولة المعنية وأن يتخذ تدابير مشروطة بما يؤدي تدريجيا إلى تحرير نظام التأشيرات للبلد المعني» « شريطة أن تنفذ الآليات القانونية (...) والسياسية (الحوار حول السياسات وخطط العمل) بشكل فعال[1]». يا لها من دقة صياغة!

ولكن هجرة اليد العاملة غير مستبعدة، فأوروبا تدرك أن انخفاض معدل الولادات سيؤدي في غضون سنوات قليلة إلى زيادة الاحتياجات من اليد العاملة الخارجية. لكنها لا تعرف إلى متى ستواصل احتواء استياء موظفيها بشأن تجميد الأجور وتواصل هشاشة القوانين الأساسية أكثر من أي وقت مضى. ومن المرجح أن يتم في هذا السياق اللجوء إلى هجرة أكثر اتساعا لليد العاملة ولكن وفقا لمصالح أوروبا بطبيعة الحال، «إن الغرض من الهجرة والتنقل هو المساهمة في حيوية تنافسية الاتحاد الأوروبي. كما أن ضمان وجود يد عاملة قابلة للتكيف مع المهارات المطلوبة وقادرة على التعامل بنجاح مع التغير السكاني والاقتصادي المستمر يعد أولوية استراتيجية بالنسبة لأوروبا[2].»

وبالتالي فإن ما نفهمه عندما يؤكد الاتحاد الأوروبي والمغرب على «أهمية تطوير البعد الإنساني للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من خلال تعزيز التبادلات الثقافية والتعليمية والعلمية وإشراك فاعلين جدد وتشجيع مساحات التشاور بين المجتمعات المدنية»[3] [13] هو أن هذا التبادل مؤطر للغاية ومحدود بسبب «مساحات الحوار» الممنوحة والحصول على التأشيرات قطرة قطرة. لنقلها بصراحة: لا يتعلق الأمر بالتقارب بين الشعوب.

1 " مقاربة شمولية لمسألة الهجرة والتنقل ": بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق. SEC 1353 (2011) [أون لاين] PDF: FR: FIN: 0743: 2011: COM? uri=eur-lex.europa.eu/LexUriServ.do

2 " مقاربة شمولية لمسألة الهجرة والتنقل ": بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق. SEC 1353 (2011) [أون لاين]
PDF: FR: FIN: 0743: 2011: COM? uri=eur-lex.europa.eu/LexUriServ.do.

3 بيان مشترك للقمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب غرناطة. 7 مارس. 2010. [على الأنترنيت]
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/fr/er/113200.pdf

السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة: تقدم إنساني أم ذر للرماد في العيون؟

أعلن المغرب في نفس هذا السياق في سبتمبر الماضي قراره بتبني سياسة للهجرة أعدت في تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان «الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب: من أجل سياسة لجوء وهجرة جديدة جذريا». مشيرا إلى أن المغرب اليوم ليس فقط بلد للهجرة والعبور ولكن أيضا «أرض لجوء واستقرار دائم للمهاجرين» كما يعترف صراحة بالانتهاكات التي مورست سابقا ضد المهاجرين والتي كانت الجمعيات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية تستنكرها بانتظام (التوقيف والمراقبة بالتشبيه والترحيل والطرد الجماعي والعنف، وعدم الاعتراف بحقوق اللاجئين، وعدم منح تصاريح الإقامة ...): « بعيدا عن التشكيك من حيث المبدأ في حق السلطات المغربية في مراقبة دخول وإقامة الأجانب وواجبها في مكافحة الاتجار بالبشر يعتقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه لا يمكن للحكومات، عند أداءها تلك المهام، تجنب الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأجانب والالتزامات الدولية بموجب التصديق على جميع آليات حماية حقوق الإنسان (...) «.

وتتعلق النقاط الرئيسية في هذا النص بإنشاء نظام وطني للجوء (دون الإشارة إلى اتفاقية جنيف التي وقعها المغرب) إنشاء برنامج تنظيم خاص لبعض فئات من المهاجرين غير الشرعيين، وفقا لمعايير مختلفة (مدة الإقامة في المغرب والحياة الأسرية الاندماج في المجتمع المغربي والاتفاقات الثنائية ...). وأخيرا تتعلق بعض التدابير بالمهاجرين الشرعيين (الحق في تكوين الجمعيات والحق في التصويت في الانتخابات البلدية وما إلى ذلك). لذلك فالمنظمات الدولية الأممية والبلدان الشريكة والجهات المانحة مدعوة لمساعدة المغرب ماليا لتنفيذ هذه السياسة.

يبدو التقرير، الذي وافق عليه الملك، وكـأنه يظهر إرادة حقيقية لإيجاد حل للوضع الجديد للمغرب كبلد مضيف لطالبي اللجوء والهجرة. لقد تناول المغرب تبعا لذلك لأول مرة قضية المهاجرين غير الشرعيين ووعد بتسوية الوضعية. ومع ذلك فإن الطبيعة «الاستثنائية» لهذا الإجراء وتعدد المعايير للحصول على تصريح إقامة (وبالتالي صعوبة جمع الوثائق المطلوبة) والتجارب السابقة لمثل هذه العمليات في بعض البلدان الأوروبية يمكن أن تعطينا فكرة عن المسألة بالفعل وقد جاءت الأخبار بسرعة لتأكيد الشكوك.

وفيما يتعلق بحق اللجوء، فإن إحدى أولى إجراءات السياسة المغربية الجديدة بدأت منذ يناير عام 2014 بسلسلة من عمليات طرد المواطنين السوريين إلى تركيا والجزائر مع لعبة أخذ ورد رهيبة بالأسر السورية بين المغرب والجزائر عبر حدود كان من المفترض أنها أغلقت[1].

1 من بين العديد من المقالات المنشورة في الصحف عن هذا الموضوع يمكن قراءة:
www.afrik.com/refugies-syriens-refoules-le-maroc-convoque -l-ambassadeur-d-algerie, mercredi 29 janvier 2014 www.solidmar.blogspot.it/2014/03violations-ddh-refugies-syriens.html/ 29 mars 2014
/www.bladi.net/forum/threads/enfants-refugies-syriens-danger-mort-frontiere-algero-marocaine-maghia.380637

وبالإضافة إلى ذلك فإن المفوضية العليا للاجئين، التي اقنعت المغرب بعد صعوبات جمة بالاعتراف بطريقة أو بأخرى ببطاقات اللجوء التي تمنحها، تجد اليوم نفسها في وضع محرج مرة أخرى على ضوء فتح المغرب لمكتب لطالبي اللجوء لم يمارس نشاطه إلى اليوم تقريبا. إن الوضع جد مقلق حتى أن ممثلة المفوضية العليا للاجئين بالنيابة في الرباط أعلنت في مقابلة مع صحيفة Yabiladi الالكترونية بتاريخ 20 يونيو 2014 بمناسبة اليوم العالمي للاجئين:

«... لم تعد تمنح اليوم أي بطاقة لاجئ ولم تعد اللجنة المغربية الخاصة تجتمع لدراسة أي حالة جديدة من حالات طالبي اللجوء الذين يتقدمون منذ سبتمبر. (...) وبما أننا لا نريد إصدار بطاقة لاجئ لا يعترف بها المغرب وخلق مشاكل للاجئين الذين تم الاعتراف بهم من قبل الدولة فلن يجد طالبوا اللجوء لدينا إلا القرارات السلبية. وعليه يمكنهم التنظم على هذا الأساس لاستئناف القرار. ويبقى الآخرون في الانتظار. (...) إن هذا الترقب خطير جدا نظرا لوجود حالات حساسة جدا تحتاج إلى قرار من المغرب للتمتع بإعادة توطين دولي وأعني هنا حالة بعض المثليات والمثليين والمخنثين والمتحولين جنسيا وأيضا النساء اللواتي تعرضن للعنف خلال مسار هجرتهن والأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يمكن إعادة توطينهم في بلدان أخرى. وباختصار فإن وضع طالبي اللجوء اليوم أسوأ من ذي قبل وهذا يقلقنا كثيرا. ونحن لا نريد أن يعتقد المغرب أن العمل قد انتهى في حين أن المهاجرين يطلبون وسيستمرون في طلب اللجوء إلى المغرب[1].»

إن هذا الخطاب ينم عن تدهور العلاقات بين المفوضية العليا للاجئين والسلطات المغربية وخطورة الوضع بالنسبة لطالبي اللجوء الذين وصلوا حديثا إلى المغرب.

وماذا عن الوضع فيما يخص المهاجرين غير الشرعيين؟ وفقا للمهاجرين أنفسهم والجمعيات التي تساعدهم في جهودهم فإن توفير كل الوثائق المطلوبة يعد عقبة حقيقية إذ نادرا ما يكون للناس غير المصرح بهم شهادة إيجار أو فاتورة كهرباء ناهيك عن حساب مصرفي. قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 7 فبراير 2015، بعد شهر من نهاية العملية، الحصيلة: على 27130 طلب، تمت الموافقة على 16180، اي حوالي 59%، و ماذا عن الآخرين؟ لقد جاء الجواب في الحين:

«بعد ساعتين من نهاية الندوة الصحافية، قامت السلطات المغربية بعملية تمشيط واسعة في مخيم كوروكو، قرب مليلية المحتلة، و التي انتهت باعتقال حوالي 1200 شخص، حيث تم ترحيلهم الى مدن مختلفة اخرى: الراشيدية - كولميمة - الجديدة - اسفي - اليوسفية - اكادير - قلعة السراغنة - شيشاوة - الصويرة - تزنيت، بحسب الاماكن التي تعرفت عليها GADEM يوم 11 فبراير 2015[2]»

.....

1 http://yabiladi.com/articles/details/27024/maroc-estime-situation-demandeurs-d-asile.htm

2 Gadem نهاية قاسية لعملية تسوية اوضاع المهاجرين. 12/02/2015. http://www.gadem-asso.org/Fin-brutale-de-l-operation

كما كان منتظرا، فبعد التسويات جاءت الاعتقالات والترحيل. و على عجل تم فتح مراكز احتجاز عشوائية وغير مناسبة، حيث تم تكديس المهاجرين الموقوفين.

حددت GADEM خرطو هذه المراكز المنتشرة على طول البلد :

1

بعد محاولة الدولة المغربية تلميع صورتها على المستوى الإنساني امام هيئات الامم المتحدة، عادت حليمة بسرعة لعادتها الدائمة :

مرة اخرى بأخذ الصدارة العد الامني والقمعي.

وبجانب هذه العمليات، يشهد المغرب أيضا تضاعف الأحداث ذات الطابع العنصري و كاره للأجانب والتي يغذيها كل من سلوك الشرطة (ما لا يقل عن 6 قتلى مهاجرين في طنجة خلال مداهمات وعمليات ترحيل في العام الماضي) وحالة منافاة القانون التي وجد المهاجرون من جنوب الصحراء أنفسهم فيها، مما أدى إلى عيشهم مكدسين، و يمارسون تجارة صغيرة غير مشروعة وسط انغراس عصابات مافياوية. ومثل هذه الأحداث يمكن أن تكون ذريعة لعمليات ترحيل ضخمة جديدة.

يمكننا أن نرى بوضوح ضخامة نتائج سياسات الهجرة الأوروبية، مضافا اليها الضغط الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي على الدول المجاورة والدول الشريكة لتولي دور حرس الحدود، على بلدان مثل المغرب، رغم أن عدد المهاجرين لا يزال معتدلا نسبيا حتى الآن. فقد أعلن الشرقي الضريس[2] أن عدد طلبات تسوية الوضعية المقدمة بلغت 25000 ملف: وهو رقم غير ذي قيمة بالمقارنة مع الـ 2.6 مليون من المغاربة الذين يعيشون في الخارج[3]. لقد تمت العودة سريعا الى سياسة العصا، بعد مدة صغيرة من الاعلان الصاخب عن سياسة الهجرة الجديدة: لقد تمخض الجبل فولد فأرا.

.....

1 حسب GADEM
, http://www.gadem-asso.org/IMG/pdf/20150219_-__-_NoteCCSM_GADEM_detention_migrants-VF.pdf

2 الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية

3 المرجع نفسه وابراهيما كوني. المغرب. المغرب تاسع بلد هجرة في العالم بعد المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا. 24 نوفمبر 2010. www.yabiladi.com/articles/details/3745

خاتمة

حاولنا في الفصول السابقة، أن نعرض بعض العناصر التي تساعد على فهم رهانات ومخاطر اتفاقيات التبادل الحر ،مركزين على تلك التي تربط بين المغرب والاتحاد الأوروبي ،و التي يجري التفاوض بشأنها حاليا.

لم يكن باستطاعتنا ملامسة جل القضايا التي اثارتها هذه الاتفاقيات، فهي ليست مجرد اتفاقيات تجارية عادية، بل تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية وتؤثر على التشريعات وتمس مجالات بعيدة كل البعد عن المجال التجاري . وتعتبر كل تقنين حاجزا أمام التجارة. هاته الاتفاقيات هي مرتكزات حقيقية لفرض كل الإصلاحات التي تمكن من فتح البلدان «الشريكة» لشهية المال والتجارة الدولية. كما تهدف إلى تفكيك جميع القوانين التي تحد من حرية حركة رؤوس الأموال والسلع وأرباح الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات وتقييد تنقل الأشخاص مما يضعفهم في سوق الشغل.

لا غرابة سعيهم الدائم الذهاب بعيدا في هذا الانفتاح دون تقييم جدي لتأثير الاتفاقات السابقة. و لا غرابة أن يحدث كل هدا في جلسات مغلقة لم تقصى منها الشعوب فحسب ، ولكن أيضا ممثلوها (أو أولئك الذين من المفترض أن يكونوا كذلك) ووسائل الإعلام، في حين يتم تسليط الضوء على اللوبيات وتنظيمات رجال الاعمال والبنوك. ولا غرابة أيضا أن ترافق المحادثات عروض مالية في شكل منح أو قروض من شأنها إغراء المفاوضين بعروضها السخية على المدى القصير، و في نفس الوقت تمكن من ارساء آليات لنهب موارد دول الجنوب واستغلال يدها العاملة ،وهي وسائل ضغط لرفع الاعتراضات المحتملة .بالطبع سيتم استرداد تلك الأموال مئات الأضعاف من جانب المقرضين والمانحين.

ولهذا، فإن المعركة الأولى هي معركة الديمقراطية والشفافية والنقاش العام. ويحق للصحافة والبرلمانيين وعلى العموم الشعوب أن تطلع على شروط التفاوض والمشروع الأصلي وصلاحيات المفاوضين، والنقاط التي تتعثر حولها المفاوضات وتطوراتها. تحل الشركات والبنوك محل الشعوب والدول بشكل متزايد في اتخاذ القرارات نيابة عنها. لكن يحق لهذه الأخيرة أن تطلب كشف الحساب من المفاوضين، وأن تطالب بإجراء استفتاء عن أي قضية تخصها بشكل وثيق. الإرادة الشعبية يجب أن تتشكل وتعبر عن نفسها.

المعركة الثانية هي معركة السيادة. في الواقع يجب رفض كل الاتفاقات التي يتم اعدادها من قبل خبراء الاتحاد الأوروبي وتتم مناقشتها دون إعداد مسبق وفي غياب دراسات الاثار. إن المقاربة الكامنة وراء هذه المفاوضات هي مقاربة استعمارية تماما وهذه الاتفاقيات غير متوازنة لا من حيث الشكل ولا المضمون. وهي لا تعبر عن اي اتفاقات متبادلة.

فحجم الشركاء من ناحية غير متوازن تماما وكذلك الوزن الاقتصادي لكل منهما. ويجب قراءة نصوص اتفاقيات

الشراكة الأوروبية-المغربية وملاحظة كيف يتناول الاتحاد الأوروبي دراسة شريكه من النواحي الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويصل بحله السحري لمساعدته على الخروج من «تأخره»: الدخول في المنافسة الدولية. المسألة إذ أن المغرب لا يقوم بدراسة الوضع في الاتحاد الأوروبي وكيف تم الزج بمواطنيه في أزمة مصطنعة أنتجتها ولكن لا توجد معاملة بالمثل في هذه الحمّى المالية واجبارهم بسداد ما تم اقتراضه نيابة عنهم لإنقاذ البنوك من خلال تدابير التقشف التي لا تمس البتة الأغنياء وكيف ثم شل النمو ينما استمرت البطالة في التزايد. ليس لدى المغرب ما يقول لشقيقه الأوروبي الكبير، وهو في غنى عن نصائحه، لمساعدته على تجاوز أزمته. بل هو مدعو فقط إلى ملائمة قوانينه وأنظمته مع «المكتسبات الأوروبية»!

من حيث القوانين والتشريعات. هو مطالب بمواصلة ملائمة قوانينه وتشريعاته تدريجيا كما هي في أوروبا–هاته الاخيرة التي وجب التذكير بأنها ستواجه نفس الشيء بالتأكيد مع الولايات المتحدة إذا ما تم التوقيع على معاهدة الأطلسي.

فيما يتعلق بالصناعة. بما أن الاتجاه الذي اتخذه الاقتصاد المغربي هو المناطق الحرة، والمناولة للصناعات الأوروبية التي ستعيد تصدير كل من الإنتاج والأرباح ولن تترك للمغرب إلا تكلفة تجهيز المناطق الحرة ،والبنية التحتية للنقل ،وبيع قوتها العاملة بأثمان بخسة. سيتم تعزيز هذا التوجه في الاتفاقيات الجديدة، لأنه دخل بالفعل حيز التنفيذ منذ توقيع أولى اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية.

وإذا وقع المغرب على هذه الاتفاقيات؟، فقد رهن سيادته كليا.

فيما يتعلق بالفلاحة، تم تقوية التوجه نحو الزراعة التصديرية وتركيز كل الجهد على الاستغلاليات التصديرية الكبرى التي تنتج للأسواق الخارجية، بينما يستمر المغرب في استيراد كميات هائلة على نحو متزايد لإطعام سكانه. إن التبعية الغذائية، تجعلنا تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ،سواء بالنسبة لما نستهلكه أو لما نصدره. نتحمل تأثيراتها دون القدرة على التأثير فيها.

فيما يتعلق بالصحة، ستتسبب الحماية الممنوحة حول براءة الاختراع بشأن الأدوية في ارتفاع أسعار هذه الأخيرة وتأخر الوصول إلى الأدوية الجنيسة.

حياتنا اليومية تتوقف على نتائجها.

في الواقع ،نموذج التنمية هدا سيعمق التفاوتات في البلد ، سواء على المستوى الاقتصادي أو النقدي ،وبين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق. وسيعزز تسليع وتفكيك الخدمات العمومية، مما ينتج عنه حرمان الفقراء من

الاستفادة من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والنقل، ويكرس عدم المساواة.

ما انفكت نماذج الإنتاج والاستهلاك تبتعد شيئا فشيئا عن الاحتياجات الحقيقية للسكان وتقاليدهم. لقد تم إدخال الكائنات المعدلة وراثيا خلسة على الأقل من خلال تغذية الدواجن وهي الآن جزء من غذائنا اليومي. فما هو تأثيرها على صحة المغاربة؟

ماذا عن المجزرة التي ترتكب باسم الشراكة الأورو متوسطية على حدودنا مع أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط؟ هل سنلتزم الصمت ونبقى متواطئين في هذه الجرائم؟

كان بالإمكان أن نضاعف الموضوعات ونتناول قضايا المناخ والبيئة، والحديث عن المعايير الاجتماعية والصحية وكشف الرهانات وراء فتح الصفقات العمومية أمام الشركات الأجنبية ... بقي عمل كبير ينبغي القيام به لنشرح بالتفصيل تأثير اتفاقيات التبادل الحر السابقة والمستقبلية على حياتنا اليومية وحياة أطفالنا.

دق ناقوس الخطر

سيتطلب منا الاشتغال حول التبادل الحر المزيد من الوقت والجهد، ولكن أردنا من خلال العمل المقدم في هاته الدراسة، دق ناقوس الخطر ،لأن قضية التبادل الحر تهمنا جميعا. والضرورة تحتم علينا الخروج من الصمت، انتزاع واحتلال كل الفضاءات التي تمكننا جميعا كمغاربة ومغربيات، من أن نجعل أصواتنا تسمع ،ونفرض وقف المفاوضات ،ومراجعة العديد من بنود الاتفاقيات السابقة التي تعرض اقتصادنا للخطر، وترتهن وصول سكاننا إلى الحقوق الأساسية ،وتعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يلجون المغرب ،يلتمسون الاستقبال او اللجوء أو الحماية من الخطر.

لن ندخر أي جهد للتوضيح، وتوعية المواطنين، ومساءلة السلطات، والعمل مع جميع المنظمات والفاعلين والباحثين الذين يمكن أن يساهموا في إعداد تعبئة مواطنية تكون في مستوى التحديات.

لقد نجحت شعوب أمريكا اللاتينية في التصدي للمشروع الأميركي بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الأمريكيتين. كما تزداد التعبئة في أوروبا قوة ضد معاهدة الأطلسي. يجب علينا نحن المغاربة وشعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أن نهزم الاتفاقيات الاستعمارية التي تريد أوروبا أن تفرضها علينا بالتواطؤ مع حكوماتنا وبعض القطاعات المصدرة، التي ستكون هي المستفيدة منها.

قائمة المراجع

نجيب أقصبي، «اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة: مكون زراعي ذو عواقب وخيمة،» المناطق والتنمية، 23، 2006.

« اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق والحصول على الأدوية في المغرب»، 15 أبريل 2014 http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=WQ&reference=E-2014-003213&format=XML&language=FR

أطاك، دليل الإبحار لمواجهة السوق عبر الأطلسي، باريس، أطاك 2014.

عمر أزيكي، «مأزق الصادرات الفلاحية المغربية،» مايو 2014، http://cadtm.org/Le-dilemme-du-modele-agro

http://arabic.cadtm.org/crise.html

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. «انسجام السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية دائمة ومستدامة» أبريل عام 2014، http://www.ces.ma

جاك جينيرو (Jacques Généreux)، «دعه يعمل أو دعه يمر، يجب الاختيار». بدائل اقتصادية، 201، مارس 2002.

هيلاري، جون (John Hilary)، الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار: ميثاق لإلغاء الضوابط وهجوم ضد التشغيل ونهاية الديمقراطية. بروكسل، روزا لوكسمبورغ ستيفتونغ مايو 2014

كلاوديو كلاوديو كاتز (Claudio Claudio Katz)، تحت إمبراطورية رأس المال: الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين. كيبيك، محرر 2014.

مارتن بيجون (Martin Pigeon)، صمتا، نحن نتفاوض نيابة عنك. لوموند ديبلوماتيك يونيو 2014، http://www.monde-diplomatique.fr/2014/06/PIGEON/50491

روديبه، كلير (Claire Rodier)، أعمال كراهية الأجانب: إلى ما تهدف ضوابط الهجرة، باريس، La découverte (Cahiers libres)، أكتوبر 2012.

المواقع على الأنترنيت

http://arabic.cadtm.org

http://attac.org

http://attacmaroc.org

http://bilaterals.org

http://cadtm.org

http://www.ces.ma

http://www.femise.org

http://www.finances.gov.ma

http://frontex.europa.eu

http://www.ompic.org.ma

http://www.ourworldisnotforsale.org

http://www.s2bnetwork.org

http://www.wto.org

سيتطلب منا الاشتغال حول التبادل الحر المزيد من الوقت والجهد، ولكن أردنا من خلال العمل المقدم في هاته الدراسة، دق ناقوس الخطر ،لأن قضية التبادل الحر تهمنا جميعا. والضرورة تحتم علينا الخروج من الصمت، انتزاع واحتلال كل الفضاءات التي تمكننا جميعا كمغاربة ومغربيات، من أن نجعل أصواتنا تسمع ،ونفرض وقف المفاوضات ،ومراجعة العديد من بنود الاتفاقيات السابقة التي تعرض اقتصادنا للخطر، وترتهن وصول سكاننا إلى الحقوق الأساسية ،وتعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يلجون المغرب ،يلتمسون الاستقبال او اللجوء أو الحماية من الخطر.

لن ندخر أي جهد للتوضيح، وتوعية المواطنين، ومساءلة السلطات، والعمل مع جميع المنظمات والفاعلين والباحثين الذين يمكن أن يساهموا في إعداد تعبئة مواطنية تكون في مستوى التحديات.

لقد نجحت شعوب أمريكا اللاتينية في التصدي للمشروع الأميركي بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الأمريكيتين. كما تزداد التعبئة في أوروبا قوة ضد معاهدة الأطلسي. يجب علينا نحن المغاربة وشعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أن نهزم الاتفاقيات الاستعمارية التي تريد أوروبا أن تفرضها علينا بالتواطؤ مع حكوماتنا وبعض القطاعات المصدرة، التي ستكون هي المستفيدة منها.

CADTM
Comité pour l'Annulation de la Dette du Tiers Monde

attac maroc